اختيارات الإمام محمد بن طولون الدمشقي

(ت ٩٥٣هـ)

من خلال كتابه

(المسائل الملقّبات في علم النحو)

دراسة وتحليل ونقد

دكتور

محمد أحمد عبد الوهاب المليجي

أستاذ اللغويات المساعد

بكلية اللغة العربية بالقاهرة

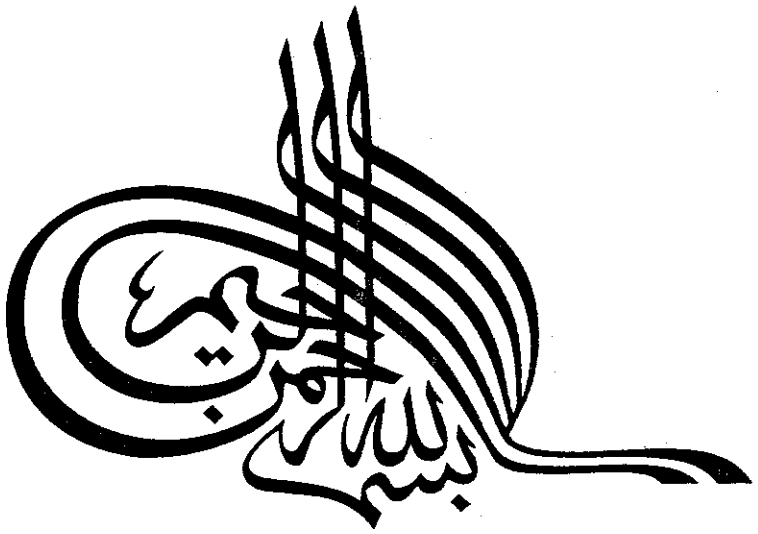
بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله البرِّ الرحيم، الواسعِ العليم، ذي الفضل العظيم، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ النبيِّ الكريم، المنزَّل عليه في الذكر الحكيم "وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ"[1]، وعلى آله وأصحابه، ومن سلك دربهم إلى يوم الدين وبعد،

فاللغةُ عمادُ الأُمَّةِ، فلا أمةَ بلا لغة، والنحوُ عماد اللغة، فلا لغةَ بلا نحوٍ، فعلم النحو من أهم العلوم وأنفسها، فهو مفتاح البيان، وميزان اللسان، ومحك اعتدال الأفهام والأذهان.

وهذا البحث في: "اختيارات الإمام محمد بن طولون الدمشقي (ت ٩٥٣هـ) من خلال كتابه (المسائل الملقبات في علم النحو) دراسة وتحليل ونقد.

وقد دعاني إلى اختيار هذا الموضوع عدة أسباب، أهمها ما يلي:

أولاً: ارتباط هذا الموضوع بعلمٍ من أعلام اللغة الذين كانت لهم إسهامات متعددة في معظم فروعها، كما أنه خلّف لنا ثروةً عظيمةً من المصنفات في التفسير والحديث والتاريخ.

ثانيًا: ما حظيت به هذه المسائل من اهتمام النحاة، فدرسوها، وناقشوها، وكان لكل منهم اختياراته واعتراضاته، داعمًا رأيه بالحجة والدليل.

ثالثًا: ما تميزت به المسائل من سمة خاصّة، فمع شهرتها في النحو العربي إلا أنها كانت متناثرة بين مسائله، وظلت كذلك إلى أن جاء

---

(١) القلم: ٤

ابن طولون فجمع الآراء بأدلتها في كل مسألة، ورجح ما بدا له راجحًا، وأسماها "المسائل الملقّبات في علم النحو".

رابعًا: كان ابن طولون ــ رحمة الله ــ غزير العلم، واسع الاطلاع، صاحب تفكير دقيق فيما ينقل، فقد نقل هذه المسائل عن أصحابها، وهذا لا يعنى أن النقل مجرد من إبداء الرأي، بل كان يعمل فكره، ممحّصًا لما ينقل، فكان يذكر آراء النحاة، ثم يناقشها مناقشة موضوعية، مرجحًا بعضها تارة، ومعارضًا بعضها أخرى، فكان له اختياراته وترجيحاته، واستحساناته واعتراضاته، وكان في الكثير الغالب يؤيد مذهب سيبويه وجمهور النحاة، داعمًا قوله بالحجج العقلية والنقلية، مستعينًا بآراء كثير من النحاة المتقدمين، داحضًا الآراء الأخرى، مفسدًا أقوالهم، دون تحيز لرأي على آخر إلا بالحجة والدليل.

خامسًا: لقد اتضح لي أن المؤلف كان ينقل بعض المسائل نقلاً حرفيًا عن أصحابها دون تدخل منه بإضافة عبارة، أو حذف أخرى، أو تعليق، ممّا يدل على تأييده لصاحب المسألة الذى سُئل عنها، وترجيحه قوله.

لهذه الأسباب وغيرها كانت دراسة هذا الموضوع ذات قيمة علمية كبيرة.

هذا، وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، ثم اختيارات محمد ابن طولون، دراسة وتحليل ونقد.

وذيلت البحث بخاتمة، يتلوها ثبت المصادر وفهرس الموضوعات.

أما المقدمة: فقد أشرت فيها إلى أهم الأسباب التي دعتنى إلى اختيار هذا الموضوع،

والخطة التي انتهجتها في إعداد البحث.

وأما التمهيد: فقد تناولت فيه ترجمة ابن طولون، وذلك من ناحيتين:

أولاً: سيرته الذاتية:

اسمه ونسبه، ومولده، وسمات شخصيته وخلقه، والأعمال التي شغلها، ثم وفاته.

ثانيًا: سيرته العلمية:

شيوخه، وتلاميذه، وآثاره العلمية، ومكانته، وآراء العلماء فيه.

ثم قمت بعد ذلك بدراسة ونقد اختيارات ابن طولون، من خلال مسائله، وذلك على النحو التالي:

أولاً: ذكرتُ نصّ المسألة من كتابه: (المسائل الملقبّات في علم النحو).

ثانيًا: قدّمت للمسألة تقديمًا موجزًا، موضحًا سبب تلقيبها بما لقبت به.

ثالثًا: الدراسة التفصيلية للمسألة، وفيها ذكرت آراء النحاة في المسألة، موردًا أدلتهم وحججهم، ثم عقبت بذكر قول ابن طولون، وأدلته، وما احتج به، أما المسائل التي اكتفى فيها بالنقل عن أصحابها فقط، فقد اتضح لي من خلال تعقبى آرائه وأقواله أنه قد وافق أصحاب هذه المسائل آراءهم.

ثم ختمت المسألة بـ (تعقيب وترجيح)، وفيه وضّحت رأي ابن
ون، وموقفه من النحاة، ثم رَجحت ما بدا لي راجحًا، مع التعليل لكلّ
كره، وتأييد ما أقوله بالحجة والبرهان.

ثل هذه المسائل فيما يلي:

سألة الأولى: الصدريّة، وهي: بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله
محمد وآله.

سألة الثانية: المسكية، وهي: ليس الطبيب إلا المسك.

سألة الثالثة: التيميّة، وهي: نعم العبدُ صهيبٌ، لو لم يخف الله لم
ه.

سألة الرابعة: البسرية، وهي: هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا.

سألة الخامسة: الضبّية، وهي: وما ضُبِّبَ بذهب أو فضّة ضَبَّةً
ةً، لزينةٍ، حَرُمَ.

سألة السادسة: الكحل، وهي: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ
في عين زيد.

سألة السابعة: الأنباريّة، وهي: ما أحسنَ عبدَ اللهِ.

سألة الثامنة: البهائيّة، وهي: قام رجل لا زيد.

سألة التاسعة: فصل الخطاب، وهي: أما بعد.

ختمت البحث بخاتمة، تلوتها بثبت المصادر والمراجع، ثم فهرس
وضوعات.

والله أسأل أن يوفقنا لطاعته، وأن يرزقنا حسن مثوبته، وأن يجعل هذا العمل المتواضع خالصًا لوجهة الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم

د. محمد أحمد المليجي

تمهيد

ترجمة ابن طولون:

أولاً: سيرته الذاتية:

١ - اسمه ونسبه:

هو محمد بن عليّ بن محمد، الشهير بـ (ابن طولون)، الدمشقي، الصالحي، الحنفي، (شمس الدين)، أبو عبد الله.

وشهرته: (ابن طولون الصّالحي الدشمقي الحنفي)، أما (الصّالحي) فنسبة إلى المكان الذى ولد فيه، وهو صالحية دمشق من سفح قاسيون، و (الدشمقي) نسبة إلى مدينة دمشق حاضرة الشام، و (الحنفي) نسبة إلى المذهب الفقهي الذى درسه، وجري في أمور دينه عليه، وهو مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان ــ رحمة الله ــ [١].

٢ - مولده:

ولد ــ رحمه الله ــ بصالحية دمشق بالسهم الأعلى قرب المدرسة الحاجبية في ربيع الأول سنة ٨٨٠هـ تقريبًا، الموافق ١٤٧٥م[٢].

٣ - سمات شخصيته وخلقه:

عُرف ابن طولون بأمانته، وثقة الناس فيه، ودليل ذلك ولايته التدريس للمذهب الحنفي في مدرسة شيخ الإسلام أبي عمر، وغيرها.

---

[١] معجم المؤلفين ٥١/١١، والكواكب السائرة ٥٢/٢، وشذرات الذهب ٢٩٨/٨.

[٢] المصادر السابقة، وهدية العارفين ـ المجلد السادس، ص ٢٤

وإمامة السليمية بالصالحية، وقد قصده الطلبة في النحو، ورغب الناس في السماع منه، وكانت أوقاته معمورة كلها بالتدريس والإفادة والتأليف، وله مشاركة في سائر العلوم حتى في الطب[1].

كما أنّ أوقاته كانت معمورة كلها بالعبادة، وكان معروفًا بتفسير رؤى الأحلام، فيقول الشيخ نجم الدين الغزي: "حدثني الشيخ المسلك محمد بن سليمان الصوفي، قال: كنت عند والدي، فدخل عليه الشيخ شمس الدين بن طولون زائرًا، فلما جلس تقدم رجل من الفقراء، فقصّ على الوالد أنه رأي في منامه النبي (ﷺ) وأنه أسود اللون، فقال الشيخ سليمان: هذا مولانا الشيخ شمس الدين يعبرّ لك هذه الرؤيا، فقال الشيخ شمس الدين: هذه الرؤيا تدل على أن الرائي مبتدع مخالف لسنة النبي (ﷺ)؛ لأن السواد غير صفة النبي (ﷺ)، والرؤيا تدل على حال الرائي، فالظاهر أنه على غير السنّة، فاستعاذ الرجل من ذلك، وقال: ليس في عقيدتي شيء من ذلك، فقال له الشيخ: لابد لك أنك مخالف للسنّة في شيء، فلابد أن تتوب منه، فقال: ما أعرف من نفسي شيئًا من ذلك إلا أنه ربما تشاغلت عن الصلاة، فقال: هو ذلك، فإن الصّلاة عمود الدين، وأي مخافة للسنة أعظم من ترك الصلاة، فاستعبر الرجل، وأخذ عليه الشيخ العهد على التوبة[2].

[1] معجم المؤلفين ٥١/١١، والكواكب السائرة ٥٣/٢، والأعلام ٢٩١/٦.

٤- الأعمال التي شغلها:

ذكر أصحاب التراجم أن ابن طولون شغل عددًا من الوظائف، وهي بإيجاز كما يلي[1]:

- الخطابة ببعض المدارس، ومنها المدارس الركنية بسفح قاسيون.
- تولّي عقد الأنكحة بإذن من الخليفة بمصر.
- قراءة الحديث بالمدرسة العزّية بالشرف الأعلى.
- إعادة التدريس بالمدرسة الجوانية.
- التدريس بالجامع الأمويّ، ومدرسة أبي عمر، وغيرها.
- قراءة المصحف تحت قبة النسر بالجامع الأموي والمدارس.
- تدريس الحنفيّة، بمدرسة شيخ الإسلام أبى عمر.
- خدمة الكتب المنسوبة إلى الشيخ الزيني عبد الرحمن بن العيني.
- خدمة الكتب المنسوبة إلى الشيخ علاء الدين البخاري.
- إمامة الخانقاة اليونسية بالشرف الأعلى، وإمامة السيوفية بمحلة الفواخير، وإمامة السليمية بالصّالحية.

[1] ينظر: شذرات الذهب ٢٩٨/٨، ومعجم المؤلفين ٥١/١١، والكواكب السائرة ٥٣/٢.

٥- وفاته:

توفي ــ رحمه الله تعالى ــ يوم الأحد حادي عشر أو ثاني عشر من جمادي الأولى سنة ٩٥٣هـ (ثلاث وخمسين وتسعمائة)، الموافق ١٥٤٦م، ودفن بتربتهم عند عمّه القاضي جمال الدّين؛ بالسفح قِبْليَّ الكهف، والخوارزمية، ولم يُعْقِبْ أحدًا، ولم تكن له زوجة حين مات[١].

ثانيًا: سيرته العلميّة:

١- شيوخه:

لقد سمع ابن طولون من كثير من الشيوخ، ونهل من علمهم، كما أنه قرأ عليهم بعض معارفه، فأفاد منهم، وسأذكر بعضًا منهم ــ بإيجاز ــ تتميمًا للفائدة، حيث أنه بسط القول في ذكرهم الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح السيد سليم ــ طيب الله ثراه، ورحمه رحمة واسعة ــ في ترجمته له، حين مهّد لتحقيق الكتاب (المسائل الملقبات في علم النحو) الذى نحن بصدد دراسة مسائله.

يقول الشيخ نجم الدين الغزّي: "وسمع وقرأ على جماعة، منهم: القاضي نصار الدين أبو البقاء بن زريق، والخطيب سراج الدين الصيرفي، والجمال يوسف بن عبد الهادي، وعرف بابن المبرد، والشيخ أبو الفتح السكندري المزي، وابن النعيمي وآخرين، وتفقه بعمه الجمال بن طولون، وغيره وأخذ عن السيوطي إجازة مكاتبة في جماعة من

(١) الكواكب السائرة ٥٤/٢، و هدية العارفين ـ المجلد السادس، ص٢٤٠،

المصريين، وآخرين من أهل الحجاز، وكان ماهرًا في النحو، علامة في الفقه، مشهورًا بالحديث"[١].

٢- تلاميذه:

وقد أفاد منه كثيرون، سمعوا منه، وأخذوا عنه، ونهلوا من ثقافته ومعارفه، وكان معظمهم يتقلد مناصب عليا ومن الأعيان حينذاك.

يقول ابن العماد الحنبلي: "وكان واسع الباع في غالب العلوم المشهورة حتى في التعبير والطّب، وأخذ عنه جماعة من الأعيان، وبرعوا في حياته، كالشهاب الطيبي شيخ الوعّاظ والمحدثين، والعلاء بن عماد الدين، والنجم البهنسي خطيب دمشق، ومن آخرهم الشيخ إسماعيل النابلسي مفتي الشافعية، والزين بن سلطان مفتي الحنفية، والشهاب العيثاوي مفتي الشافعية، والشهاب بن أبي الوفا مفتي الحنابلة، والقاضي أكمل مفلح، وغيرهم"[٢].

٣- آثاره العلمية:

خلّف محمد بن طولون الدمشقي ــ رحمه الله ــ ثروة عظيمة من المصنفات في اللغة، والنحو، والعروض، والتفسير، والحديث، والتاريخ، مما يدّل على غزارة علمه، وسعة مداركه، وعلو كعبه، وإليك بياتها[٣]:

(١) الكواكب السائرة ٥٢/٢ ، ٥٣، وانظر: شذرات الذهب ٢٩٨/٨.

(٢) شذرات الذهب ٢٩٨/٨، والكواكب السائرة ٥٣/٢.

(٣) ينظر: هدية العارفين ـ المجلد السادس ص ٢٤٠، ٢٤١، وكشف الظنون ٦٤/١، ٩٤، ٢٧٩، ٥٠٠، ٦٨٨، ٧٣٣، ١١١٩/٢، ١٢٧٧ ، ١٤٩٤،

إتحاف الأخيار في نكت الأذكار.

أربعين في الحديث.

إرسال الدمعة في بيان ساعة الإجابة يوم الجمعة.

إرسال المرتضى إلى عيادة المرضى.

أسورة الذهب فيما روي في رجب.

إفادة الشيوخ بطهارة الجوخ.

أنباء الأمراء لأبناء الوزراء.

الأنوار الشمسية في شرح حل الخزرجية ــ المسمى بـــ "التوضـــيح في علمي العروض والقوافي".

بهجة الأنام في فضائل الشّام.

تجلي العروس في مسألة تعداد الدروس.

تحذير العباد من الحلول والاتحاد.

تحفة الحبيب بأخبار الكثيب.

تحفة الطالبين في إعراب قوله تعالى: "إِنَّ رَحْمَةَ اللَّـــهِ قَرِيـــبٌ مِّـــنَ الْمُحْسِنِينَ"[1].

تحفة النجباء بأحكام الطاعون والوباء.

تدريب أولى الطلب في ضبط كلام العرب.

تصحيح المصابيح.

التمتع بالأقران في تراجم الأعيان.

- التنقيح لحديث التسبيح.
- التعريف بفن التصحيف.
- الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام.
- الجواهر المضيئة في طب السادة الصوفية.
- الحلاوة المأمونية في الأسئلة البطية.
- حاشية على الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي.
- حاشية على شرح الكافية للرضي.
- الحاوي لشرح الكافية، لملاجامي.
- الدّر المنضد فيما قيل في اسم (محمد).
- الدّرر الغوالي في الأحاديث العوالي.
- الدّرر الفاخرة في ذكر من له لجة في الآخرة.
- رسالة في حكم عيسى ــ عليه السلام ــ حين نزوله.
- رسالة في قوله تعالى: "الرَّحْمَـــنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى"[1].
- رشف اللّمَى في الكلام على (إنّما).
- رمز السالك لعلم المدارك.
- رونق الطرفة في فضل يوم عرفة.
- الرياض الزهرية في القواعد النحوية.
- الزهر الأنعس في نوادر الأعمش.
- زهر النبات في محل الشّفاعات.

---

[1] طه: ٥.

- سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب.
- شرح أعلام الأعلام بمن ولي قضاء الشام.
- شرح ممزوج على مغني اللبيب لابن هشام.
- شرح ممزوج على توضيح الخزرجية في علمي العروض والقوافي.
- شرح على الكافي في علم القوافي، لابن برّيّ.
- الطاري على زلة القاري.
- طرائف النخلة في لطائف النحلة.
- غاية الإنبات لتلقين الأموات.
- غاية البيان في ترجمة الشيخ رسلان.
- غاية الحرص في جواب سؤال أهل حمص.
- غاية العرفا في ختم الشفا.
- فتح الجليل فيما ورد في مقام الخليل.
- فتح القدير في التأنيث والتذكير.
- قمر الصحو في تنزيل اللغة على النحو.
- كتاب المعرب.

كشف اللثام عن وجه المشبهين بخير الأنام.

الكلام على مسألة: ضربي زيدًا قائمًا.

اللؤلؤ المنظوم في الوقوف على ما اشتغلت من العلوم.

لطائف الإشارات في المناظرات والمجالسات.

اللمع والبرق في الجمع والفرق.

- المسائل الملقبات في علم النحو (وهو موضوع الدراسة والتحليل).
- مطلاب القصير في قصة أبي عمير.
- مفاكهة الإخوان في تراجم الأعيان.
- المقرّب فيما ورد في القرآن من المعرّب، وهو تلخيص لكتاب (المعرب) لأبي منصور الثعالبي.
- ملجأ العفاه في فضل القراء والغزاة.
- منير الدياجي الليلية في الأحاجي النحوية.
- منحة الأفاضل للشروط التي بها يتحقق تنازع العاملين أو العوامل.
- مورد الظمآن إلى حوض محمد سيد ولد عدنان.
- ميمون التصريح بمضون الذبيح.
- النجوم الزواهر في الأشباه والنظائر.
- نشر الشذا بمسألة كذا.
- النطق المبني عن ترجمة الشيخ المحيوي بن عربي.
- النفحات الأزهرية في فتاوي العونية.
- النفحة الزنبقية في الأسئلة الدمشقية.
- النهر الذائب في الأفراد والغرائب.
- نهاية الاتعاظ وغاية الاعتبار فيما يوجد على القبور من الأشعار.

٤- مكانته وآراءه العلماء فيه:

كان ابن طولون غزير العلم، واسع الأفق، وهذه المؤلفات خير شاهد، ممّا جعله يحظى بمكانة رفيعة، واحترام أهل عصره له، فقد أثنى عليه العلماء ثناءً حسنًا، فأكثروا من تقريظه، وذكر فضله.

قال عنه ابن العماد: "وكان ماهرًا في النحو، علاّمة في الفقه، مشهورًا بالحديث.. وكتب بخطه كثيرًا من الكتب، وعلّق ستين جزءًا أسماؤها بـ (التعليقات)، كل جزء منها يشتمل على مؤلفات كثيرة، أكثرها من جمعه، ومنها كثير من تأليفات شيخه السُّيوطي، وكان واسع الباع في غالب العلوم المشهورة، حتى في التعبير والطب"(١).

وقال عنه عمر رضا كحالة: "... محدّث، مسند، مؤرخ، فقيه، نحويّ، مشارك في التعبير والطب، وغيرهما من العلوم"(٢).

(١) شذرات الذهب ٢٩٨/٨ ، ٢٩٩. وانظر: الكواكب السائرة ٥٣/٢، والأعلام ٢٩١/٦.

(٢) معجم المؤلفين ٥١/١١

اختيارات محمد بن طولون

دراسة وتحليل ونقد

المسألة الأولى

المسألة الصدرية

وهي أن الكُتّاب يقولون في صدر كتبهم: "بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على محمدٍ وآله"[١].

تقديم

إن تلقيت هذه المسألة بالصّدرية راجع إلى مكان وضع الجملة في الكلام، لمجيء الجملة المختلف فيها في صدور المؤلفات والكتب، وقد جرت عادة المؤلفين إلى تصدير مؤلفاتهم بالبسملة، يتلوها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غالبًا.

وقد صدّر بعض العلماء مؤلفاتهم بالبسملة فقط[٢] دون ذكر الصلاة على النبي صلي الله عليه وسلم وآله، ومنهم من صدّرها بالبسملة تعقبها الصلاة على النبي صلي الله عليه وسلم وآله، موردًا الصلاة على النبي في جملة خبرية مصدرة باسم، أو بفعل مضارع، مع

---

[١] المسائل الملقبات في علم النحو، ص١٧ ــ ٢٩.

[٢] ومنهم: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) في كتابه (الجمل في النحو)، وأبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) في كتابه (النوادر في اللغة)، وأبو العباس المبرد (٢٨٥ هـ) في كتابه (المقتضب)، وأبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) في كتابه (الأصول في النحو)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) في كتابه (سرّ صناعة الإعراب)، وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) في كتابه (الكافية الشافية).

عطف الجملتين بالواو[1]، ومنهم من صدرها بالبسملة، تعقبها الصلاة على النبي صلي الله عليه وسلم وآله، بصيغة الفعل الماضى الدعائي، وعطف الجملتين بالواو[2]. ومنهم من صدرها بالبسملة، تتلوها الصلاة على النبي صلي الله عليه وسلم وآله، بصيغة الفعل الماضى الدعائي، من دون ذكر الواو العاطفة[3].

---

(1) فيقولون: "بسم الله الرحمن الرحيم، وأصلي وأسلم على رسوله.." ومن هؤلاء: ابن مالك في كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، وأبو القاسم السهيلي (ت ٥٨٣ هـ) في كتابه (نتائج الفكر).

(2) فيقولون: "بسم الله الرحمن الرحيم، وصلي الله على محمد وآله".
ومن هؤلاء: الفراء (ت ٢٠٧هـ) في كتابيه (معاني القرآن) و (المذكر والمؤنث)، والأخفش (ت ٢١٥ هـ) في كتابه (العروض)، وابن قتيبة (ت ٢٦٧ هـ) في كتابه (أدب الكاتب)، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) في كتابه (الكامل في اللغة والأدب)، وأبو القاسم الزجاجي (ت٣٤٠ هـ) في كتابه (الإيضاح في علل النحو)، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) في كتابه (المسائل المنثورة)، وابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في كتابيه (الخصائص) و (المحتسب)، وابن السيد البطليوسي (ت ٢٥١ هـ) في كتابه (الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل).

(3) فيقولون: "بسم الله الرحمن الرحيم، صلي الله على محمدٍ وآله".
ومن هؤلاء: ثابت بن أبي ثابت اللغوي (من علماء القرن الثالث الهجريّ) في كتابه (الفرق)، والصيمريّ (من علماء القرن الرابع الهجريّ) في كتابه (التبصرة والتذكرة)، وأبو إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) في كتابه (الجمل في النحو)، وابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) في كتابه (البسيط في شرح جمل الزجاجي).
ويبدو لنا ممّا سبق أنّ من علماء القرن الثالث الهجريّ، كثابت بن أبي

وقد ذكر هذا الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح السيد سليم ــ طيب الله ثراه، وأسكنه فسيح جناته ــ في تحقيقه هذا الكتاب (المسائل الملقبات في علم النحو)، الذى نحن بصدد دراسته، وتحليل مسائله[1].

الدراسة التفصيلية

إن من العلماء من خطّأ العطف بالواو في مثل هذا التصدير، والتزم حذف الواو، كثابت بن أبي ثابت اللغوي وغيره، ورأوا أنه يجب أن نقول: "بسم الله الرحمن الرحيم، صلي الله على محمدٍ وآله". بحذف الواو.

وقد نقل هذه المسألة الصّدريّة الإمام محمد بن طولون الدمشقي نقلاً حرفيًّا عن ابن السيد الْبَطَلْيَوْسِيّ (ت ٥٢١ هـ) [2]، دون ترجيح

كأبي إسحاق الزجاجي، صدّر بعض كتبه بهاتين الجملتين، مرّة بالواو العاطفة، كما في كتابه (الإيضاح في علل النحو)، ومرّة بدونها، كما في كتابه (الجمل في النحو).
وذلك يدّل على أن بعض العلماء كان يخطّئ العطف بالواو في مثل هذا التصدير.

(1) انظر: المسائل الملقبات في علم النحو ص ١٥، ١٦.

(2) انظر المسألة في: الأشباه والنظار ٢٢٩/٦ ــ ٢٤١ (من مسائل ابن السيد البطليوسيّ)، والمسائل الملقبات في علم النحو ص ١٧ ــ ٢٩.
والبلطيوسي هو: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، نشأ في بيت علم وفضل، ومن مصنفاته: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، وشرح الكامل للمبرّد، وشرح إصلاح المنطق لابن السكيت، وشرح أبيات المعاني، وشرح فصيح ثعلب، والحلل في شرح أبيات

ر، وذلك يدلّنا على أنه كان يذهب إلى ما ذهب إليه
ح وتضعيف.

سيّ أنّ إنكار العطف بالواو غير صحيح، وهو دليل
وعلل لذلك، وأشار إلى أن ما اعترضوا بـه غيـر
يدل دلالة واضحة على أنّ العطف بالواو صـحيح،
ير كتابه (الحلل في إصلاح الحلل من كتاب الجمل)،
، تتلوها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسـلم
بصيغة الفعل الماضي الدعائي، وعطف الجملتـين

ون ما قاله البطليوسي دون تعقيب بتـرجيح رأي،
ى موافقته له، وترجيحه لما ذهب إليـه مـن أن
وغير فاسد، كما فعل كثير من العلماء في تصدير
صلاة على النبي (ﷺ) مع العطـف بـالواو، كمـا

يوسي أنّ ما تعلّق به المانعون غير صحيح، حيث
الذى حملهم على إنكاره، فلم أجد شيئًا يمكـن أن

أحدهما: أنّ المعطوف حكمه أن يكون موافقًا للمعطوف عليه، وهاتـان جملتان قد اختلفتا، فتَوَهَّمُوا ــ من أجل اختلافهما ــ أنه لا يصح عطف إحداهما على الأخرى.

والثاني: أنّ قولنا: "بسم الله الرحمن الرحيم" جملة خبريـة، وقولنـا: "صلى الله على محمدٍ" جملة معناها الدعاء، فلما اختلفتا ــ وكانت الأولى إخبارًا، وكانت الثانية دعاءً، وكان من شأن واو العطف أن تُشرك الثاني مع الأول لفظًا ومعني ــ لم يصـحّ عنـدهم عطـف هاتين الجملتين، بعضهما على بعض؛ لاختلافهما لفظًا ومعنىً.

فإن كانت العلّةُ التي حملتهم على إنكار ذلـك اخـتلاف إعـراب الجملتين، فإن ذلك غير صحيح، بل هو دليل على قلة نظـر قائلـه، لأن تشاكل الإعراب في العطف إنما يُراعَى في الأسماء المفـردة المعربـة خاصة، وأما عطف الجمل على الجمل فإنه نوعان:

إحداهما: أن تكون الجملتان متشاكلتين في الإعراب، كقولنا: "إن زيـدًا قائم وعمرًا خارجٌ، وكان زيدٌ قائمًا وعمرٌو خارجًا" فيعطف الاسم على الاسم، والخبر على الخبر.

والنوع الثاني: لا يراعي فيه التشاكل في الإعراب، كقولنا: قـام زيـدٌ ومحمدًا أكرمته، وفي هذا أبوابٌ قد نصّ عليها سـيبويه وجميـع البصريين والكوفيين"[1].

والأمر الأول الذى ساقه البطليوسيّ في إمكانية المانعين من التعلّق به مردود؛ حيث إن الجملة الثانية في التصدير ــ "صلي الله على محمد وآله" ــ فعليه بلا خلاف، أما الجملة الأولى ــ "بسم الله الرحمن الرحيم" ــ فيصحّ أن يكون متعلق الجار والمجرور فعلاً، فتكون الجملة فعلية.

كما أنكر البطليوسيّ ادّعاء من قال: إن قولنا: "صلى الله على محمد" جملة معناها الدعاء، وقولنا: "بسم الله الرحمن الرحيم" جملة خبرية، بقوله: "وإن كانوا أنكروا ذلك من أجل أن قولنا: "بسم الله الرحمن الرحيم" جملة خبرية، وقولنا: "صلى الله على محمد" جملة معناها الدعاء، فاستحال عندهم عطف الدعاء على الخبر، لاسيّما ومن خاصة الواو أن تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظًا ومعنىً، وهاتان جملتان قد اختلف لفظهما ومعناهما، فما اعترضوا به غير صحيح أيضًا، وهذا الذى قالوه يَفْسُدُ عليهم من وجوه كثيرة، لا من وجه واحد:

فأولها: أنّا وجدنا كلّ من صنّفَ من الكُتّاب كتابًا ــ مُذْ بدأ الناس بالتصنيفات إلى زماننا هذا ــ يُصدّرون كتبهم بأن يقولوا: "الحمد لله الذى فعل كذا وكذا"، ثم يقولون بإثر ذلك: "وصلى الله على محمد" فيعطفون الصلاة على التحميد، ولا فرق بين عطفها على التحميد وعطفها على البسملة، لأن كلتا الجملتين خبر، وهذا ليس مختصًا بكتب الضعفاء في العربية دون الأقوياء، ولا بكتب الجهال دون العلماء، بل ذلك موجود في كتب المتقدمين والعلماء

المبرّزين كالفارسي، والمبرّد، والمازني، وغيرهم[١]. فلو لم يكن بأيدينا دليل يُدفع به مذهب هؤلاء إلا هذا لكفى عن غيره، وتأمل خطب الخطباء، وكلام الفصحاء والبلغاء، فإنك تجدهم مُطبِقين على ما وصفته لك، فهذا وجه صحيح يدل على فساد ما قالوه.

ومنها: أن قولنا: "وصلى الله على محمدٍ" بإثر البسملة منصرف إلى معنى الخبر، ولذلك تأويلات مختلفة:

أحدها: أن يكون تقديره: "ابدأ بسم الله الرحمن الرحيم، وأقول: صلى الله على محمد" فتضمر القول وتعطفه على (أبدأ)، وذلك مما يصرف الكلام إلى الإخبار، والعرف تحذف القول حذفًا مطردًا، شهرته تغني عن إيراد منه، كقوله تعالى: "وَالْمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلاَمٌ عَلَيْكُم"[٢] أي: يقولون: سلام عليكم، وكذلك قوله: "وَالَّذِينَ اتَّخَذُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى اللّهِ زُلْفَى"[٣] أي: يقولون: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله.

أو هو على معنى[٤]: "ابدأ بسم الله، والصلاة على محمد" فيكون من الكلام المحمول على التأويل، كما أجاز سيبويه: "قَلَّ رَجُلٌ يقول ذلك

---

(١) ومنهم: الفراء، وأبو الحسن الأخفش، وابن قتيبة، وأبو القاسم الزجاجي، وأبو علي الفارسيّ، وابن جني.

(٢) الرعد: ٢٣ ، ٢٤.

(٣) الزمر: ٣.

(٤) هذا هو التأويل الثا

إلا زيد"[1]؛ لأنه في معنى "ما أحد يقول ذلك إلا زيد"، وهذا كثير، لا يستطع أحد من أهل الصناعة على دفعه.

وإن شئت كان التقدير: "أبدأ بسم الله، وأصلى على رسوله محمد"، فيكون محمولاً أيضًا على المعنى.

وهذه التأويلات الثلاثة تُصَيِّرُهُ ــ وإن كان دعاء ــ إلى معنى الإخبار، فهذا وجه آخر صحيح"[2].

وحينما طالعت الكتاب لسيبويه، وجدت أن لسيبويه عبارتين، حيث يقول: "وتقول: أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلاّ زيدٌ، لأنه صار في معنى: ما أحد فيها إلاّ زيد. وتقول: قَلَّ رجلٌ يقول ذاك إلاّ زيدٌ، فليس (زيد) بدلاً من (الرجل) في (قَلَّ)، ولكن (قَلَّ رجل) في موضع (أقلّ رجل)، ومعناه كمعناه، و (أقل رجل) مبتدأ مبنى عليه، والمستثني بدل منه؛ لأنك تدخله في شيء تخرج منه سواه، وكذلك: أقلّ من يقول ذلك، وقلّ من يقول ذاك، إذا جعلت (من) بمنزلة (رجل) [3].

فكما رأينا أن لسيبويه هنا عبارتين ــ كلتاهما على التأويل ــ: العبارة الأولى وهي: "وتقول: أَقَلُّ رجلٍ يقول ذاك إلا زيد؛ لأنه صار في معنى: ما أحد فيها إلاّ زيد".

(1) الكتاب ٣١٤/٢.

(2) انظر: المسائل الملقبات ص ٢٠ ــ ٢٢، والأشباه والنظائر ٢٣١/٦ ــ ٢٣٣.

(3) الكتاب ٣١٤/٢

والعبارة الثانية هي: وتقول: "قَلَّ رجلٌ يقول ذاك إلاّ زيد؛ فليس (زيد) بدلاً من (الرجل) في (قَلَّ)، ولكن (قَلَّ رجل) في موضع (أقل رجل) ومعناه كمعناه".

ويرى الإمام ابن قيم الجوزية: أن حجة من أثبت الواو هي الاقتداء بالسلف، وأن الواو لم تعطف دعاءً على خبر، وإنما عطفت الجملة على كلامٍ محكيّ، كأنك تقول: استفتح باسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد، أو: أقول هذا وهذا، أو أكبت هذا وهذا[1].

تعقيب وترجيح:

لقد اتضح لنا مما سبق أن البطليوسيّ يرى أن إنكار العطف بالواو هنا غير صحيح، وهو قول فاسد، وعلل لذلك موردًا بعض الأدلة والحجج التي تؤيد قوله، مستشهدًا ببعض الآيات القرآنية، وقد أيده ابن طولون حيث ذكر كلامه دون ترجيح رأي على آخر؛ ونقل ما قاله نقلاً حرفيًا، دون تدخل منه بإضافة عبارة أو حذف أخرى.

والذي يبدو لي أن ما ذكره البطليوسي وابن طولون هو الصحيح؛ لقوة الأدلة والحجج التي سيقت في هذه المسألة، ولتصدير كثير من العلماء مؤلفاتهم بالبسملة والصلاة على النبي(ﷺ) مع العطف بالواو بصيغة الفعل الماضي الدعائي.

(1) [illegible]

المسألة الثانية

المسألة المسكية

وهي (ليس الطيب إلا المسك) [١]

تقديم:

هذه هي المسألة الثالثة من "المسائل العشر المتعبات إلى الحشر" لملك النحاة، أبي نزار الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار البغدادي، وهو نحويّ، فقيه، أصوليّ، متكلّم، أديب، مقرئ، شاعر، ولد ببغداد سنة ٤٨٩هـ، وسافر إلى خراسان وغرنة، ثم استوطن دمشق، وتوفي بها في ٨ شوال سنة ٥٦٨هـ، ومن تصانيفه: الحاوي في النحو، والحاكم في الفقه الشافعي، ومختصر في أصول الفقه، وغيرها[٢].

ولقبت بالمسكية اشتقاقًا من كلمة (المسك) الواردة في أثنائها وجري عليها الحكم الأعرابي.

وورد جزء كبير من هذه المسألة نصًّا في كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي ــ الفن السابع ــ مسائل نحوية ــ من أول المسألة إلى قوله: "يوجب إبطال هذه الأصول"[٣].

---

[١] المسائل الملقبات في علم النحو، ص٣٠ ــ ٤٢.

[٢] انظر ترجمته في: معجم الأدباء ١٢٢/٨ ــ ١٣٩، وشذرات الذهب (دار الكتب العلمية، بيروت) ٤١٠/٤.

[٣] انظر: الأشباه والنظائر ٧٦/٦ ــ ٨٣

أما الجزء الثاني في المسألة فهو مأخوذ من مغني اللبيب لابن هشام، مبحث "ليس"، من أول قوله: "وقال ابن هشام في المغني" إلى آخر المسألة[1]، ما عدا ما نقله ابن طولون عن (المُطَوَّل) على تلخيص المفتاح في علوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع[2] فهو غير موجود في مغني اللبيب؛ وقد ساقه ابن طولون في أثناء المنقول عن المغني.

الدراسة التفصيلية

معنى (ليس): نفي مضمون الجملة في الحال، تقول: ليس زيدٌ قائمًا الآن، ولا تقول: ليس زيدٌ قائمًا غدًا[3]. وهي فعل لا يتصرف، وزنه (فَعِلَ) ـ بالكسر ـ ثم التزم تخفيفه، ولم يقدر (فَعَل) ـ بالفتح ـ؛ لأنه لا يخفف، ولا (فَعُل) ـ بالضمّ ـ؛ لأنه لم يوجد في يائي العين إلاّ في (هيؤ)، وسمع (لست) بضم اللام، فيكون على هذه اللغة كـ (هَيُؤ).

وزعم ابن السرّاج أنه حرف بمنزلة (ما)، وتابعه الفارسي وابن شقير وجماعة، والصوّاب الأول، بدليل: لستِ، ولستما، ولستنّ، وليسا، وليسوا، وليست، ولسن. هذا ما ذكره ابن هشام[4].

(1) انظر: مغني اللبيب (مبحث ليس) ص ٣٨٧ وما بعدها.
(2) انظر: المسائل الملقبات ص٤٠ ، ٤١.
والمطوّل: لسعد الدين التفتازاني، أما التلخيص فهو لمحمد بن عبد الرحمن القزويني.
(3) المفصل ص٣٥٥.

كما صوّب فعليتها الإمام الزمخشري، فقال: "والذى يصدق أنه فعل لحوق الضمائر، وتاء التأنيث به، وأصله (لَيِسَ)، كـ (صَيِدَ البعير)"[1].

وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر، وقيل: قد تخرج عن ذلك في مواضع:

الموضع الأول: أن تكون حرفًا ناصبًا للمستثني بمنزلة (إلا)، نحو: آتوني ليس زيدًا، والصحيح أنها الناسخة، واسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم، وأن استتاره واجب، فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب. وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه النحو، وذلك أنه جاء إلى حماد بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله (ﷺ): "ليس من أصحابي أحدٌ إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء"[2]، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحنت يا سيبويه، إنما هذا استثناء، فقال سيبويه: والله لأطلبنّ علمًا لا يلحنني معه أحد، ثم مضى ولزم الخليل وغيره[3].

الموضع الثاني: أن يقترن الخبر بعدها بـ (إلاّ)، نحو: ليس الطيب إلاّ المسكُ، بالرفع، فإن بني تميم يرفعونه حملاً لها على (ما) في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أهل الحجاز (ما) على

(1) المفصل ص ٣٥٥.
(2) مغني اللبيب ص ٣٨٧، ومرقاة المفاتيح ٣٠٤/٢، وفيض القدير ٤٦٣/٦.
(3) مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي - المجلس (٦٩) ـ ص ١١٨،

(ليس) في الإعمال عند استيفاء شروطها، حكي ذلك عنهم أبو عمرو ابن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي، فجاءه فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك، ثم ذكر ذلك له، فقال له أبو عمر: نمت وأدلج الناس، ليس في الأرض تميميٌّ إلا وهو يرفع، ولا حجازيٌّ إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي ولخلف الأحمر: اذهبا إلى أبي مهدي فلقناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميميّ فلقناه النصب فإنه لا ينصب، فأتياهما وجَهِدَا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو، وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فُقْتَ النّاسَ[1].

وخرج الفارسيّ ذلك على أوجه:

أحدها: أنّ في (ليس) ضمير الشأن ولو كان كما زعم لدخلت (إلاّ) على أول الجملة الاسمية الواقعة خبرًا، فقيل: ليس إلا الطيب المسك، كما قال الشاعر:

ليس إلا ما قضى الله كائن ... وما يستطيع المرء نفعًا ولا ضرًا[2]

وأجاب: بأنّ (إلا) قد توضع في غير موضعها، مثل: "إن نَظُنّ إلاّ ظَنّاً"[3].

وقوله:

---

[1] انظر: مجالس العلماء للزجاجي ص ٣ – ٥ (المجلس الأول)، وإصلاح الخلل، ص ١٤٢، ١٤٣، ومغني اللبيب ص ٣٨٧ ، ٣٨٨، وهمع الهوامع ٣٦٦/١، ٣٦٧، والمسائل الملقبات ص٣٩.

[2] البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله. انظره في: مغني اللبيب ص٣٨٨، والجنبي الداني ص ٤٦١.

[3] الجاثية: ٣٢.

وما أعْتَـرهُ الشـيب إلا اعتـرارا[1]

أي: إن نحن إلا نظنه ظنّا، وما اعتره اعترارًا إلا الشيب؛ لأن الاستثناء المفرّغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي؛ لعدم الفائدة.

وأجيب: بأنّ المصدر في الآية والبيت نَـوْعيٌّ – على حذف الصفة – أي: إلاّ ظنًّا ضعيفًا، وإلا اعترارًا عظيمًا.

وقد رجح ابن عصفور هذا التأويل، حيث قال: "وهذا أولى؛ لأنه قد ثبت حذف الصفة؛ لفهم المعني، ولم يثبت وضع (إلا) في غير موضعها"[2].

الثاني: أن (الطيب) اسمها، وأن خبرها محذوف، أي في الوجود، وأن (المسك) بدل من اسمها.

الثالث: أنه كذلك، ولكن (إلا المسك) نعت للاسم؛ لأن تعريفه تعريف الجنس أي: ليس طيبٌ غير المسك طيبًا[3].

---

[1] شطر بيت من المتقارب، للأعشى ميمون بن قيس، وصدره: أَحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أثقالهُ.

ورواية الديوان: (وما اعترهُ الشَيبُ إلا اعترارًا). واعتره: عرض له.

والذى يبدو لي أن رواية الديوان هي الصحيحة لمناسبتها معني البيت.

انظره في: الديوان ص٥، ومغني اللبيب ص ٣٨٨.

[2] شرح الجمل ٣٨٢/١ (دار الكتب العلمية ـ بيروت)

[3] انظر الأوجه التي ذكرها الفارسي في: المسائل الملقبات ص ٤٠ – ٤٢، ومغني اللبيب ص ٣٨٨ – ٣٨٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٧/١ ، ٣٩٨ وإصلاح الخلل ص ١٤٢ ، ١٤٣، وشرح الرضي على الكافية ـ القسم الأول ـ المجلد الثاني ص ٨٧١، والمسائل المشكلة، المعروفة بالبغداديات ص٣٨٣ ، ٣٨٤.

وقد أشار ابن هشام[١] وابن طولون[٢] أن لأبي نـزار ــ ملـك حاة ــ توجيهًا آخر، وهو أن (الطيب) اسم (ليس)، و (المسك) مبتدأ، ف خبره، والجملة خبر ليس، والتقدير: إلا المسك أفخـره، وأن مـا م من نقل أبي عمرو أنّ ذلك لغة تميم يردُّ هذه التأويلات.

وضع الثالث: أن تدخل (ليس) على الجملـة الفعليـة، أو علـى المبتدأ والخبر مرفوعين[٣].

وضع الرابع: أن تكون حرفًا عاطفًا، أثبـت ذلـك الكوفيـون أو البغداديون على خلاف بين النقلة، واستدلوا بنحو قول الشاعر:

المفـر والإلـه الطالـب والأشـرم المغلـوب لـيس الغالـب

وخرج على أن الغالب اسمها والخبر محذوف، وهو في الأصـل ير متّصل عائد على الأشرم، أي: ليسه الغالب، كما تقول: الصـديق زيد، ثم حذف لاتصاله[٤].

وقد نقل ابن طولون هذه المسألة كاملة من الأشـباه والنظـائر وطي[٥]، دون الإشارة إلى ذلك، ومغنـي اللبيـب لابـن هشـام[٦]، رحًا بالنقل دون تصرّف بزيادة أو نقصان، كما أنه لم يـرجح رأيًـا

غني اللبيب ص ٣٨٩.
مسائل الملقبات ص ٤٢.
غني اللبيب ص ٣٨٩ ، وهمع الهوامع ٣٦٦/١.
ظر: المصدرين السابقين.
أشباه والنظائر ٧٦/٦ ــ ٨٣ ــ المسألة الثالثة.
مغني ص ٣٨٧ ، ٣٨٨ (مبحث ليس).

على آخر، أو يختار قولاً دون غيره، مما يدل على أنه قد ذهب إلى مـا ذهب إليه السيوطي وابن هشام في كتابيهما.

وقد أورد ابن طولون ما ذكره أبو نزار في هذه المسألة، مُبطلاً قوله، واصفًا إياه بالتعسف، على نحو ما رد به السيوطي عليه، حيـث أنه ذهب مذهبه، ومؤيدًا قوله، بالنقل عنه نقلاً حرفيًـا دون زيـادة أو نقصان كما أشرت.

فقول: "قال أبُو نِزَارٍ: روى سيبويه في كتابه عن العـرب أنهـم قالوا: "ليس الطيبُ إلا المسك" برفعه، والقياس نصبه؛ لأنه خبر (ليس)، و (ليس) لا يُبْطِلُ عملها ما ينقض النفي، إلا أنّ سيبويه والسـيرا فـي تخبطا في هذا وما أتيا بطائل، فَأَوَّلُ ذلك أن سيبويه قال: "لُغَةٌ في (ليس) أنها لا تعمل، وأنها مثل (ما) في لغة بني تميم، وهذا لا يعـرف". فقـد أخطأ سيبويه.

ثم قال السيرافي: "والصحيح أن اسمها ضمير الشأن والحـديث في موضع رفع، و (الطيب) مبتدأ، و (المسلك) خبره". وقيل لـه: هـذا باطل؛ فإنّ (إلا) الناقضة ما بعدها خبر؛ إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبـر في الجملة الإثباتية.

واعتذر السيرافي بأن قال: إلا أنها ــ على الجملة ــ قد تقدمها نفي وهذا كُلُّهُ تهافت، والذى صحّ أن قوله: "ليس الطيب": ليس واسمها، و (إلا) ناقضة للنفي، و (المسك) مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره: ليس الطيبُ إلا المسك أَفْخَرُهُ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع النصـب خبر (ليس).

وفيه وجه آخر: وهو أن تكون (إلا) بمعنى (غير)، والتقدير: ليس الطيبُ غيرُ المسك مُفَضَّلاً أو مرغوبًا فيه، أو ما أشبه ذلك"[1]. ا هـ.

فإذا نظرنا إلى ما نقله أبو نزار عن سيبويه والسيرافي نجد أنه قد تصرف في النقل تصرفًا يغيّر المعني المراد ــ كما سأوضح ذلك بعد قليل ــ كما أنه وصف كليهما بالتخبط في القول، والخطأ في الرأي، والبطلان في التقدير، ثم ذكر عقب ذلك وجهين للإعراب، مشيرًا إلى أن توجيهه الإعرابي هو الصحيح.

الرّد على أبي نزار:

يبدو لي من خلال وصف أبي نزار لكلٍ من سيبويه والسّيرافي بالتخبط والخطأ وبطلان القول أن في ذلك تجرّءًا كبيرًا على علمين كبيرين لهما مكانة عظمي بين النحاة، مما جعل بعض العلماء تضيق صدورهم به ويتألمون مما قاله، فقد وصفه ابن طولون تابعًا للسيوطي بأنه: متعالي[2]، ومتعالم[3]، ومتعاظي[4]،

---

[1] المسائل الملقبات ص ٣١ ، وانظر: الأشباه والنظائر ٧٦/٦.

[2] المتعالي: المتكبر. اللسان: (علا).

[3] المتعالم: الذي يدعّي العلم ويتكلفه، وليس بعالم على الحقيقة، وبين الكلمتين جناس ناقص. اللسان (علم).

[4] المتعاظي: العظا: أن تأكل الإبل العنظوان ـ وهو شجر ـ فلا تستطيع أن تجتره ولا تبعره، فيوجع البطن، فيقال: غَظِيَ الجملُ يعظي عَظًا شديدًا، فهو عَظٍ وعظيان: إذا أكثر من أكل العنظوان، فتولد وجع في بطنه.

ومتعاظم[1]، وأنه هو عين التخبط، فقد أخطأ في نقله عن سيبويه والسيرافي.

يقولون ابن طولون: "ولْنَرُدَّ ذلك، فنقول: أيها المتعالي المتعالم، والمتعاظي المتعاظم، قد نسبتَ سيبويه والسيرافي إلى أنهما تخطبا في هذه المسألة، ولم يأتيا بطائل، وقلت حكاية عنهما: فأوّل ذلك أن سيبويه قال: "لُغَةٌ في (ليس) أنها لا تعمل، وأنها مثل (ما) في لغة بني تميم، وهذا لا يعرف". وكان تخطبك فيما عنه نقلته وإليه نسبته، مما أسقطته من كلامه، وزِدْتَهُ، وهي عينُ التخبط الحقيقيّ، والذي ذكره سيبويه على فَصِّهِ ومنقولاً من نَصِّه، هو قوله: "وقد زعم بعضهم أن (ليس) تُجْعَلُ كـ (ما)، وذلك قليل لا يكاد يُعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه، وليس قالها زيدٌ، وقول حُمَيْدُ بن ثور:

ولـيس كـلُّ النـوي يُلْقِـي المسـاكينُ[2]

وقول ابن هشام:

هـي الشـفاء لـدائي لـو ظفِـرْتُ بِهـا ... ولـيس منهـا شـفاؤُ الـداء مبـذولُ[3]

---

[1] المتعاظم: الذي يدعي العظمة ويتكلفها، وليس بعظيم على الحقيقة، وبين المتعاظي والمتعاظم جناس ناقص. اللسان (عظم).

[2] هذا شطر بيت من البسيط، صدره: فأصبحوا والنوى عالي مُعَرَّسِهم.
انظره في: المقتضب ١٠٠/٤، والأصول لابن السراج ٩٨/١، والأشباه والنظائر ٧٨/٦، والتبصرة والتذكرة ١٩٣/١. وفي الكتاب ٦٩/١ (تُلقي) بالتاء.

[3] البيت من البسيط: انظره في: المقتضب ١٠١/٤، والأمالي النحوية لابن الحاجب ١٣٨/٤ (الأملية ١٩٠)، ومغني اللبيب ص ٣٨٩

والوجه[1] والحد فيه أن تحمله على أنّ في (ليس) إضمارًا، وهو تدأ، تقوله: إنّه أمةُ الله ذاهبةٌ، إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: لـيس ليبُ إلا المسكُ، وما كان الطيبُ إلاّ المسكُ إلى آخره[2]" ا هـ

فالناظر في نصّ ما قاله سيبويه في كتابه يعلم أن أبا نزار تخبّط نقله كما أشار ابن طولون، فزاد ألفاظًا، وأسقط أخرى، مما كان لـه ثر البالغ في فهم المعني المراد الذى تغيّر بالزيادة والنقصان، وإمالة بارة وإحالتها عن وجهها الصحيح.

وبعد أن ساق ابن طولون نصّ قول سيبويه، مُبْطِلاً ما أورده أبو ر، ردّ عليه أيضًا بقوله: "فَأَحَلْتَ عبارته عن الصواب، فقلت: "قال يبويه: لُغَةٌ في (ليس) أنها لا تعمل"، فبدأت بنكرة في اللفظ، لم تأت لها ر، وزدتَ في كلامه: "أنها لا تعمل"، ولم يذكر سيبويه ذلك، ولا يصح يذكره؛ لأنه لم يقطع بكونها غير عاملة، ثم قلت عنه: "وإنها مثل) في لغة بني تميم"، فزدت ما لم يذكره، وكيف يجعلها مثل (ما) يمية التي قد حصل القطع بإبطال عملها، وهو يقول بعد ذلك: والوجه يكون فيها إضمار الشأن؟، ثم قلت عنه أيضًا: "وهذا لا يعرف" قطت (يكاد) وبإسقاطها يتناقض الكلام؛ لأن سيبويه قد ثبت عنده فة هذا، وهو قولهم: ليس الطيبُ إلا المسك؛ بدليل قوله: "يجوز أن ن منه قولهم: ليس خَلْقَ اللهُ أَشْعَرَ مِنْهُ"، وصحّ ذلك بما حكاه معي وأبو حاتم عن أبي عمرو بن العلاء، قال: ليس في الأرض

له وبعد البيت السابق، ورد في نص عبارة سيبويه في الكتاب ١٤٧/١: هذا كله سمع من العرب.

ظر: المسائل الملقيات ص ٣٢، والكتاب ١٤٧/١

حجازيٌ إلاّ وهو ينصب، ولا تميميّ إلا وهو يرفع، وساق المجلس المشهور بين أبي عمرو وعيسى بن عمر، ثم قال: فقد ثبت من هذه الحكاية أن قولهم: ليس الطيب إلا المسك، معروف في كلام العرب، فلا يصحّ إذن أن يكون كلام سيبويه إلا بزيادة (يكاد) [1]".

وبعد أن رد ابن طولون ما ذكره أبو نزار وما رواه عن سيبويه بزيادة ألفاظ، وإسقاط أخرى من نص عبارات سيبويه مما أحال العبارات عن وجهها الصحيح، ردّ عليه أيضًا فيما نقله عن السيرافي بنفس الردود التي ردّ بها عليه على نقله عن سيبويه، حيث قال: "وقلتَ منذ فراغك من كلام سيبويه ــ بزعمك ــ: "قال السيرافي: "والصحيح أنّ اسمها شأن وحديث وفي موضع رفع، و (الطيب) مبتدأ، و (المسك) خبره". وقيل له: هذا باطل، فإنّ (إلا) الناقضة ما بعدها خبر، إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة.

واعتذر السيرافي بأن قال: "إلا أنها ــ على الجملة ــ قد تقدمها نفي". فإذا بك فيما حكيته عن السيرافي ــ أيضًا ــ قد مَسَخْتَ ما نَسَخْتَ، وغَيَّرْتَ ما عنه عَبَّرْتَ.

وذلك أنّ نصّ كلام السيرافي في هذه المسألة هو ذا: "وقد احتجوا بشيء آخر هو أقوى من الأول، وهو قول بعض العرب: ليس الطيب إلا المسك، قالوا: ولو كان في (ليس) ضمير الأمر والشأن لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمة بنفسها ونحن لا نقول: الطيب إلا المسك، وليس الأمر كما ظنوا، لأن الجملة إذا كانت في موضع خبر اسم

---

[1] انظر: المسائل الملقيات ص ٣٣، ٣٤، والأشباه والنظائر ٧٨/٦ ــ ٧٩

قد وقع عليه حرفُ النفي، فقد لحقها النفي في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: ما زيدٌ أبوه قائم، فقد نفيت قيام أبيه، كما لو قلت: ما زيد قائم، فعلى هذا يجوز أن تقول: ما زيدٌ أبوه إلا قائم، كأنك قلت: ما أبو زيد إلا قائم". هذا كلام السيرافي.

فأمّا توجيهك المسألة على ما صحّ في زعمك، وهو أن تجعل (الطيب) اسم ليس، و (المسك) مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: ليس الطيب إلا المسكُ أَفْخَرُهُ، أو على أن تكون (إلا) بمعنى (غير)، والتقدير: ليس الطيب غير المسك مُفَضَّلاً أو مرغوبًا فيه، فشيء لم يسبقك إليه أحد، ولم يخطر مثله قبلك ببال بشر، وهو تقديرك الاسم المبتدأ حُذِفَ خبره ــ وهو أفخره ــ مع كون اللفظ لا يقتضى هذا الخبر، ولا يدل عليه.

وتقديرك في الوجه الآخر (إلا) بمعنى (غير)، يشير إلى أنها وما بعدها صفة لــ (الطيب)، على حدّ قوله عزّ وجلّ: "لَوْ كَانَ فِيهِمَآ آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ"[1]، أي: غير الله، وجعلك الخبر محذوفًا، وهو مفضّلاً ومرغوبًا فيه، فيكون المعنى عندك: أنّ الطيب لا يرغب الناس فيه، وإنما يرغبون في المسك، لأنّ هذا تقدير قولك: ليس الطيب غير المسك مرغوبًا فيه، وعلى أن سيبويه ذكر في حكايتهم ما أوجب التوقف عما أجازه من أن الوجه أن يكون في (ليس) إضمار ولا يكون حذفًا، فقال بعد أنْ قَدَّمَ الوجه في قوله:

وليس منها شفاء الداء مبذول

وقولهم: ليس خلق الله أشعر منه: "إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلا المسكُ، وما كان الطيبُ إلا المسكَ"[1]. ووجه توقفه عن أن يحمل (ليس) في لغتهم على ضمير الشأن والقصة أنه وجدهم يرفعون (المسك) في (ليس)، وينصبونه في (كان)، فيقولون: ما كان الطيبُ إلا المسك، فلو كان في (ليس) إضمار لوجب أن يكون في (كان) إضمار أيضًا، فكونهم يختصون الرفع بـ (ليس) دون (كان)، حتى لا يوجد منهم من يرفع (المسكَ) في (كان)، ولا ينصب في (ليس)، دليل على أن (ليس) ها هنا حرف لا عمل لها.

وبهذا يبطل قولُك: إنه لو كان على إضمار (أفخره) في الوجه الأول، أو إضمار (مرغوبًا فيه أو مفضّلاً) في الوجه الثاني، لوجب مثل ذلك في (كان)، فيقال: ما كان الطيب إلا المسك، على تقدير: إلا المسك أفخره، أو على تقدير: غير المسك مفضّلاً أو مرغوبًا فيه.

ولو وجَّهت ــ أيها المتعسف ــ هذه المسألة بما وجَّهه النحويون لأرحت واسترحت، وهو أن تجعل (الطيب) اسم ليس، و (إلا المسك) بدل منه، والخبر محذوف، تقديره: ليس في الدنيا الطيب إلا المسك [2].

وبعد أن أبطل ابن طولون ــ تابعًا للسيوطي ــ قول أبي نزار، وما ذكره من توجيه إعرابي في قولنا: "ليس الطيب إلا المسك"، أشار إلى أن التوجيه الصحيح هو أن تعرب (الطيب) اسمًا لــ (ليس)، و (إلا

---

[1] الكتاب ١٤٧/١.

[2] المسائل الملقبات ص ٣٤ ــ ٣٦، والأشباه والنظائر ٧٩/٦ ــ ٨٢.

المسك) بدل منه، وأنّ الخبر محذوف، والتقدير: ليس في الدنيا الطيب إلا المسك.

وزعم أبو على الفارسي كما أشرت من قبل أن اسم (ليس) ضمير شأن، و (الطيب) مبتدأ، و (المسك) خبره، أو (الطيب) اسمها، والخبر محذوف، و (إلا المسك) بدل، كأنه قيل: ليس الطيبُ في الوجود إلاّ المسك أو (الطيب) اسمها، و (إلاّ المسك) نعت، والخبر محذوف، كأنه قيل: ليس الطيب الذي هو غير المسك طيبًا في الوجود.

ووصف السيوطي ما وجهه أبو علي الفارسي بالضعف[1]، حيث قال: "وضعف بأن الإهمال ــ إذا ثبت ــ لغةً، فلا يمكن التأويل"[2].

وذكر ابن مالك أيضًا أن ما ذهب إليه الفارسي غير صحيح، معلّلاً بأن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن في حكم مفرد هو المخبر عنه في المعني، ولذلك استغني عن عود ضمير منها إلى صاحب الخبر، فإذا قصد إيجابها بـ (إلاّ) لزم تقدمها على جزءيها، وامتنع توسطها، كما امتنع توسطها بين جزءي خبر مفرد قصد إيجابه، فلو كان اسم (ليس) في: ليس الطيب إلا المسك، ضمير الشأن، لزم أن يقال: ليس إلا الطيب المسك"[3].

---

(1) همع الهوامع ٣٦٧/١.

(2) المصدر السابق.

كما وصف ابن مالك أيضًا ــ الفارسي: باضطراب القول، حيث إنّه رجّح في بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهور عملها، والتزم في موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها[1].

وقد رأي أبي الربيع[2] أن ما ذكر في (كان) من ضمير الأمر والشأن يجرى أيضًا في أخواتها كلّها، فنقول: ليس زيدٌ قائم، وأن الأصل: هو زيد قائم، فلمّا دخلت (ليس) رفعت المبتدأ تشبيهًا بالفاعل، فاستتر الضمير فيها؛ لأنه مفرد غائب، فصار: ليس زيد قائم، وكما حكى سيبويه: ليس خلق الله مثله[3]، ففي (ليس) ضمير الأمر والشأن، والجملة من الفعل والفاعل خبر (ليس)، وكذلك تقول: ليس يقومُ زيد، وأجاز سيبويه في: "ليس خلق الله مثله"، وفي: "ليس زيد قائم" وجهًا آخر، وهو أن يكون أجرى (ليس) مجرى (ما) فلم تعمل شيئًا[4]، ودخلت على الفعل والفاعل كما تدخل (ما)، وكما أجريت (ما) عند أهل الحجاز مجرى (ليس) فرفعت ونصبت".

ثم يرجح ابن أبي الربيع أن يكون في (ليس) ضمير الأمر والشأن، فيقول: "إلا أنّ الأول أحسن، وهو أن تجعل فيها ضمير الأمر والشأن؛ لأنه الذى يقتضيه القياس والنظائر"[5].

---

(1) السابق.

(2) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٠٨/٢ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩.

(3) الكتاب ٧٠/١.

(4) الكتاب ١٤٧/١.

(5) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٤٨/٢.

وقد نقل عن ابن جني ــ أيضًا ــ أنه يجوز عنده: ليس الطيبُ
مسكُ، برفع المسك، وفي (ليس) ضمير الأمر والشأن أيضًا[1].

كما رجح الزجاجي رفع (المسك) على أن في (ليس) ضمير
ن أيضًا، وأن الجملة خبرها.

ب وترجيح:

بعد هذا العرض المفصّل لما ذكره النحاة، مع مناقشة آرائهم
يلها نستطيع أن نقول:

لقد ردّ ابن طولون تابعًا السيوطي ما قاله أبو نزار من أن
ب) اسم (ليس)، وأن (المسك) مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير:
الطيبُ إلاّ المسك أفخره، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع
ب خبر (ليس)، أو أن تكون (إلاّ) بمعني (غير)، والتقدير: ليس
بُ غيرُ المسك مفضّلاً أو مرغوبًا فيه.

ويرى ابن طولون أن الراجح هو أن تكون (الطيب) اسم ليس، و
المسك) بدل منه، والخبر محذوف، تقديره: ليس في الدنيا الطيب إلا
ك[2].

كما ذكر ذلك أيضًا ابن مالك[3] دون ترجيح، والفارسي في أحد
جاته.

مصدر السابق، والكافي في الإفصاح ـ السفر الثالث، ص٨١٥.
مسائل الملقبات ص٣٦.
رح التسهيل ٣٧٩/١. ويقول: "ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر،

ولقد اتضح لنا أن سيبويه لم يحك النصب في: (ما كان الطيب
إلا المسك) وإن كان ذلك جائزًا من غير حكاية، لأنه القاعدة المطردة،
وأن النصب والرفع واردان في: (ليس الطيب إلا المسك)، وأنهما لغتان:
النصب لغة الحجازيين، والرفع لغة تميم، وإن أنكر الرفع بعض
النحويين.

وقد رجّح بعض النحاة ــ كما رأينا ــ أن يكون في (ليس)
ضمير الشأن.

وأنا أرى أن الأمرين جائزان، فالنصب عن الحجازيين، والرفع
عن بني تميم، وأن النصب على ما تستحقه (ليس) من رفع الاسم
ونصب الخبر، أما الرفع فعلى أن تجعل (ليس) بمنزلة (ما) فيلغي عملها
لاقتران خبرها بـ (إلاّ)، كما يلغي عمل (ما) إذا اقترن خبرها بـ (إلاّ)،
كما حملوا (ما) على (ليس) فنصبوا خبرها، لأنه ليس في العربية شيئان
تضارعا فَحُمِلَ أحدها على الآخر إلاّ جاز حمل الآخر عليه في بعض
الأحوال.

وهناك وجه آخر للرفع، وقد اختاره الزجاجي[1]، وهو أن يضمر
في (ليس) اسمها، وتجعل الجملة خبرها.

---

[1] مجالس العلماء ص٢٤١ ، ٢٤٢، المجلس (١٤٢)

المسألة الثالثة

المسألة التيمية

وهي: (نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ؛ لو لم يخف الله لم يَعْصِهِ) [١].

تقديم

لُقِّبَتْ هذه المسألة (التَّيْمِيَّةِ) نسبة إلى من سُئِلَ عن تخريجها النحويّ، وهو شيخ الإسلام: أحمد بن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ [٢].

وقد تباينت أقوال النحاة في (لو)، فقال بعضهم: إنها حرف امتناع لامتناع، وقيل: إنها امتناع لوجود، وقيل: إنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وقيل: إنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي. وإليك بيان ذلك بالتفصيل.

الدراسة التفصيلية

تأتي (لو) في العربيّة على خمسة أوجه:

---

[١] انظر: المسائل الملقبات في علم النحو ص ٤٣ - ٦٠، وكذا الأشباه والنظائر ٧/ ٣٥ - ٤١، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ١٢٨ - ١٣٠.

[٢] هو الإمام تقي الدين أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن الإمام مجد الدين أبي البركات بن تيمية الحراني، ولد بحران سنة ٦٦١هـ، وخلف ثروة علمية ضخمة، ومن مصنفاته: الإيمان، الفتاوى الكبرى، منها ج السنة النبوية، التبيان في نزول القرآن، التوسل والوسيلة، الفرق بين الحق والباطل، إلى غير ذلك من المصنفات. وتوفي رحمه الله سنة ٧٢٨هـ. انظر شذرات الذهب (ط. بيروت) ٦/ ٢٦١

الوجه الأول: (لو) المستعملة في نحو: "لو جاءني لأكرمته"[1]. ، وهذه تفيد ثلاثة أشياء:

أحدها: الشرطية، ويعنى بها عقد السببيّة والمسببّة بين الجملتين بعدها.

والثاني: تقييد الشرطية بالزمن الماضي، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت (إنْ)، فإن تلك لعقد السببية والمسببيّة في المستقبل ولهذا قالوا: الشرط بـ(إنْ) سابق على الشرط بـ(لو)؛ وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس ما يتوهم المبتدئون، ألا ترى أنك تقول: إن جئتني غدًا أكرمتك، فإن انقضى الغد ولم يجيء قلت: لو جئتني أمس لأكرمتك.

الثالث: الامتناع، وقد اختلف النحاة في إفادتها له على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها لا تفيده بوجه، وهو قول الشلوبين، وقد زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في

[1] ينظر الوجه الأول من أوجه (لو) في: مغني اللبيب ص ٣٧٧، وهمع الهوامع ٢/ ٤٥٤، وشرح الأشموني ٤/ ٤٩، ودليل السالك ٣/ ٦٨، ٦٩،

الماضي، كما دلّت (إنْ) على التعليق في المستقبل[1]، ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي [2].

وقال ابن هشام معقبًا عليهما [3]: وهذا الذي قاله كإنكار الضروريات، إذْ فَهْمُ الامتناع منها كالبديهيّ، فإن كل من سمع (لَوْ فَعَلَ) فَهم عدَم وقوعِ الفعلِ من غير تردّد، ولهذا يصحّ في كل موضع استعملت فيه (أنْ) تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفيًا لفظًا أو معنى، تقول: لو جاءني أكرمته لكنه لم يجيء، ومنه قوله:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة ... كفاني ولم أطلب قليل من المال

ولكنما أسعى لمجد مؤثل ... وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي[4].

ومنه قوله تعالى: "وَلَوْ شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ"[5]. أي: ولكن لم أشأ ذلك فحق القول مني".

[1] أي أنها لمجرد الربط، أي ربط الجواب بالشرط، دلالة على التعليق في الماضي، كما دلت (إنْ) على التعليق في المستقبل، إذ لو كان من مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه في بيان معناها، كما سأذكر ذلك بعد قليل.

[2] مغني اللبيب ص ٣٣٧، وهمع الهوامع ٢/ ٤٧١.

[3] انظر: المصدرين السابقين.

[4] البيتين لامرئ القيس بن حجر الكندي، من الطويل. انظره في: الانصاف١/ ٨٦ (المسألة: ١٣)، وابن عقيل ٤/ ١٢٣، ومغني اللبيب ١/ ٢٥٦ ـ الشاهد: (٤١٤) ـ (المكتبة العصرية ـ بيروت)، وشرح شواهد الإيضاح لأبي على الفارسي ص ٩١، ٩٢.

[5] السجدة: ١٣.

والثاني: أنها حرف امتناع لامتناع، أي أنها تدل على امتناع شيء ولامتناع غيره[1].

واختلف في المراد بذلك:

فقيل: المراد امتناع الأول، أي الشرط، لامتناع الجواب. وقد وجّهه ابن الحاجب: "بأن انتفاء السبب لا يدلّ على انتفاء مسببه، لجواز أن يكون ثَمَّ أسباب أخرُ، ويدل على هذا "لَوْ كَانَ فِيهِمَآ آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا" [2]. فإنها مسوقة لنفى التعدد في الإلهة بامتناع الفساد، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة، لأنه خلاف المفهوم من مساق أمثال هذه الآية، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد، لجواز وقوع ذلك إن لم يكن تعدد في الآلهة، لأن المراد فساد نظام العالم عن حالته، وذلك جاز أن يفعله الإله الواحد ــ سبحانه ــ " [3].

ويقول السيوطي: ــ "وتابعه على ذلك ابن الخباز.

وقيل: عكسه، أي أن المراد أن جواب (لو) ممتنع لامتناع شرطه، فقولك: لو جئت لأكرمتك، دالٌّ على امتناع الإكرام لامتناع

---

[1] وقد قال بذلك الرمّاني، وابن قيم الجوزية، وابن السيد البطليوسي وغيرهم. انظر: الحلل في شرح أبيات الحمل صـ٦٦، همع الهوامع ٢/ ٤٦٩، ومعاني الحروف للرماني ص١٠١، وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ص٧١ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٣٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٧١، والنكت الحسان ص٢٩٩.

[2] الأنبياء: ٢٢.

[3] انظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٥١ ـ الأملية رقم (٢١)، وهمع الهوامع ٢/

المجيء، وهذا هو الذي قرّره الناس، مِمّن أثبت الامتناع فيها، وهو المتبادر إلى الأفهام" [1].

ويتضح لنا من النص السابق الذي أورده السيوطي أنه يرجّح أن (لو) حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط، معللاً بأن ذلك هو المتبادر إلى الأفهام، وقد قرّره الناس ممّن أثبت الامتناع فيها.

أما ما ذكره ابن الحاجب وتابعه عليه ابن الخباز فيبدو لي أنه بعيد عن الصواب، وقد استنكره ابن هشام في المغني، حيث قال: "وأما ابن الحاجب فإنه قال في أماليه: لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه ... وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في مثل: لو جئتني أكرمتك، وخلاف ما فسّروا به عبارتهم إلاّ بدر الدين، فإنّ المعنى انقلب عليه لتصريحه أولاً بخلافه، وإلاّ ابن الخباز، فإنّه من ابن الحاجب أخذ، وعلى كلامه اعتمد" [2].

كما أبطل ابن هشام أيضًا هذا القول الجاري على السنة المعربين بأن (لو) تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعًا بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى: "وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ الْمَلآئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُوٓاْ"[3]..."وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ" [4]. ، وقول عمر ــ رضى الله عنه ــ: "نِعْمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يخف اللهَ لم يعصِهِ"

---

[1] همع الهوامع ٢/ ٤٧٠، وأسرار النحو لابن كمال باشا ص٣٠٥.

[2] مغنى اللبيب ص ٣٤٦.

[3] الأنعام: ١١١.

[4] لقمان: ٢٧.

وبيانه: أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه، فإذا امتنع (ما قام) ثبت (قام)، وبالعكس. وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى: ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة، وتكليم الموتى لهم، وحشر كل شيء عليهم.

وفي الثانية: نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلامًا تكتب الكلمات، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة، وكون السبعة الأبحر مملوءة مدادًا، وهي تمدّ ذلك البحر. ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد [1].

والثالث: أنها تفيد امتناع الشرط، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته، ولكنه إن كان مساويًا للشرط في العموم كقولك: لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا، لزم انتفاؤه؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه وإن كان أعم، كما في قولك: لو كان الشمس طالعة كان الضوء موجودًا، فلا يلزم انتفاؤه، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط، وهذا قول المحققين [2].

ومن أحكام (لو) الشرطية: أنه لا يليها إلا الفعل سواء كان ظاهرًا، كما في الأمثلة المتقدمة، أو مضمرًا نحو: لو خالد قدم لأكرمته، فـ(خالد) فاعل لفعل مضمر يفسره المذكور، ومن أمثلة ذلك قول عمر

(1) معنى اللبيب ص: ٣٣٩، ومصابيح المغاني ص٤٠٤.

(2) انظر: شرح الأشموني ٤/ ٥٠، ٥١، ومغنى اللبيب ص ٣٤٠، ومصابيح المغاني ص٤٠٧.

ـ رضى الله عنه ـ : "لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة" [1]. وقول حاتم الطائي: "لو ذات سوار لطمتني" [2]. وهي بهذا تشبه (إنْ) الشرطية، لكنها تخالفها في جواز دخولها على (أنَّ) واسمها وخبرها، كقوله تعالى: " وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ خَيْرٌ " [3]. وقوله تعالى: "وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىَ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ" [4].

وأن جواب (لو) قسمان:

١- ماض لفظًا ومعنى، فإن كان مثبتًا فالأكثر اقترانه باللاّم، كقوله تعالى: "لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً" [5]. وقوله تعالى: "وَلَوْ عَلِمَ اللّهُ فِيهِمْ خَيْراً لأسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُمْ مُّعْرِضُونَ" [6]. وعدم الاقتران قليل، كقوله تعالى: "لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً" [7]. أما إذا كان منفيًا بـ"ما" فالأكثر أن يتجرد من اللام، كقوله تعالى: "وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ" [8]. وهو كثير في القرآن.

(1) قال عمر رضى الله عنه في موضوع الوباء الذي وقع بالشام، فأراد عمر أن يرجع من الطريق، فقال له أبو عبيدة - رضى الله عنه -: "أفرارًا من قدر الله" فقال هذه المقولة.

(2) مجمع الأمثال ٢/ ١٦١، وجمهرة الأمثال ٢/ ٢٩٣.

(3) البقرة: ١٠٣.

(4) الحجرات: ٥.

(5) الواقعة: ٦٥.

(6) الأنفال: ٢٣.

(7) الواقعة: ٧٠.

(8) الأعراف: ١١٢.

قد يكون الجواب جملة اسمية مقرونة باللام، كقوله تعالى: "وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ خَيْرٌ" [1]. فاللام واقعة في جواب (لو)، و(مثوبة) مبتدأ، و(خير) خبره، والجملة جواب (لو)، وأوثرت الجملة الاسمية على الفعلية لما فيها من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها. وقيل: جواب (لو) محذوف، تقديره: لأثيبوا، وجملة "لمثوبة من الله خيرٌ" مستأنفة، أو جواب قسم مقدر [2].

وقد نسب ابن قيم الجوزيّة إلى تاج الدين الكِنْديّ أنه ينكر أن (لو) حرف شرط، وقد غلط الكنديُّ الزمخشريَّ في عدِّها من ت الشرط [3].

وقد عقّب ابن قيم بقوله: "ولعلّ النزاع لفظيّ، فإن أريد بالشرط ط المعنويّ الحُكمي، فالصواب ما قاله أبو البقاء والزمخشريّ، وإن بالشرط ما يعمل في الجزءين فليست من أدوات الشرط" [4].

جه الثاني من أوجه (لو):

أن تكون حرف شرط في المستقبل، مرادفه لـ"إنْ" الشرطية، إلاّ لا تجزم ــ على المشهور ــ كقوله تعالى: "وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُواْ عَلَيْهِمْ" [5]. فـ(لو) هنا شرطية بمنزلة ، أي: وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا، وإنما أوّل الترك

بقرة: ١٠٣.

نظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٢ ودليل السالك ٣/ ٧٠ ـ ٧٣.

دائع الفوائد ص٧٠.

مصدر السابق.

نساء: ٩.

بمشارفة الترك؛ لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه الخطاب إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده أموات [1].

وكون (لو) بمعنى (إنْ) قاله كثير من النحويين في نحو: "وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ" [2]، "لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ" [3]، "قُل لاَّ يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ" [4].

وأنكر ابن الحاج مجيء (لو) للتعليق في المستقبل، قال: ولهذا لا تقول: لو يقوم زيد فعمر منطلق، كما تقول: إن لا يقم زيد فعمرو منطلق، وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك، وزعم أن إنكار ذلك قول أكثر المحققين [5].

الوجه الثالث: أن تكون حرفًا مصدريًّا بمنزلة (أنْ) إلاّ أنها لا تنصب، وتؤول مع صلتها بمصدر، وأكثر وقوعها بعد (وَدَّ)، أو (يَوَدّ)، نحو قوله تعالى: "وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ" [6]. أي: وَدُّوا الإدهانَ، وقوله: "يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ" [7]. أي التعمير.

---

[1] مغني اللبيب ص ٣٤٤، ٣٤٥، وهمع الهوامع ٢/ ٤٦٨، وشرح الأشموني ٤/ ٥٣، وموصل الطلاب صـ١٣١.

[2] يوسف: ١٧.

[3] التوبة: ٣٣٠.

[4] المائدة: ١٠٠.

[5] مغني اللبيب ص ٣٤٥، وشرح ابن الناظم ص٥٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٢.

[6] القلم: ٩.

[7] البقرة: ٩٦

ووقوع (لو) مصدرية، قال به الفراء، والفارسي، والتبريـزي، البقاء، وابن مالك[1].

وأكثر النحويين لم يثبت ورود المصدرية، ويقولون فـي نحـو: "يَوَدّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمّرُ أَلْفَ سَنَةٍ" [2]. إنهـا شـرطية، وإن مفعـول (ود) وجواب (لو) محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف لسَرَّهُ ذلك [3].

ويعقب ابن هشام على هذا القول بقوله: "ولا يخفى ما في هـذا من التكلف" [4].

أما من قال بورودها مصدرية، وأنها تقع بعـد (وَدَّ) أو (يـودّ)، فقد لهم قراءة بعضهم: "وَدّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا" [5]. بحذف النـون، ف (يدهنوا) بالنصب على (تدهن) لما كان معناه: أن تدهن [6].

شرح الأشموني ٤/ ٤٧،٤٨، ومصابيح المغاني ص٤١٣، وموصل لطلاب ص١٣٢.

لبقرة:٩٦.

مغني اللبيب ص٣٥٠، وشرح الأشموني ٤/ ٤٩.

مغني اللبيب ص ٣٥٠.

لقلم: ٩، وفي فتح القدير ٥/ ٢٦٨: قوله (فيدهنون) عطف على (تدهن)، داخل في حيز (لو)، أو هو خبر مبتدأ محذوف، أي: فهم يدهنون، وزعم قالون: أنها في بعض المصاحف "ودوا لو تدهن فيدهنوا" بدون نون، والنصب على جواب التمني المفهوم من (ودّوا)" وانظر: تفسير أبي لسعود ٩/ ١٣ ورح المعاني ٢٩/ ٢٦، والتفسير الكبير ٣٠/ ٧٤.

شرح الأشموني ٤/ ٤٩.

وقد أورد ابن هشام إشكالاً على القول بمصدريتها، وهو دخولها على (أنّ) في نحو: "يَوْمَ تَجِدُ كُلّ نَفْسٍ مّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مّحْضَراً وَمَـا عَمِلَتْ مِن سُوَءٍ تَوَدّ لَوْ أَنّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً" [1].

ثم أجاب عن هذا الإشكال بقوله: "وجوابه: أن (لَوْ) إنما دخلـت على فعل محذوف مقدر بعد (لو)، تقديره: تود لو ثبت أن بينها وبينهـا أمدًا بعيدًا"[2].

وأنا أرجح مجيء (لو) مصدرية بعد (وَدَّ) أو (يودّ)، كمـا قـال بذلك الفراء، والفارسي، والتبريزي، وأبو البقاء، وابـن مالـك، وابـن هشام، كما يبدو لنا من خلال جوابه عن هذا الإشكال.

الوجه الرابع: أن تكون للتمنّي بمنزلة (ليـت)، إلا أنهـا لا تنصب ولا ترفع، نحو: لو تأتيني فتحدثني، قيل: ومنه قوله: "فَلَوْ أَنّ لَنَا كَرّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ" [3]. أي: فليت لنا كرّة، ولكون (لـو) للتمنـي نصب (فتكون) في جوابها، كما انتصب (فأفوز) في جواب ليت بـ(أنْ) مضمرة بعد الفاء وجوبًا في قوله تعالى: "يَلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً"[4].

---

[1] آل عمران: ٣٠.

[2] مغني اللبيب ص٣٥٠.

[3] الشعراء: ١٠٢.

[4] النساء: ٧٢. وانظر: شرح الأشموني ٤/ ٤٦، ٤٧، ودليل السالك ٣/ ٦٨، ومصابيح المغاني ص ٤١٥، ٤١٦، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ١٣٣.

ويرى ابن هشام [1]. وقد تبعه ابن طولون [2]. أنه: لا دليل لهم في هذا الاستدلال؛ لجواز أن يكون النصب في (فنكون) بـ(أنْ) مضمرة جوازًا بعد الفاء، و(أنْ) والفعل في تأويل مصدر معطوف على (كرة)، مثله في قول مَيْسُون بنت بحدل الكلبية ــ أم يزيد بن معاوية ــ وكانت بدويّة:

لَبُسُ عباءة وتقرَّ عيني ... أحبُّ إليّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ[3].

فـ(تقر) منصوب بـ(أنْ) مضمرة بعد الواو جوازًا، و(أن) والفعل في تأويل مصدر معطوف على (لبس)، ومثله في قوله تعالى: "وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللّهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً" [4]. فـ"(يرسل) منصوب بـ(أنْ) مضمرة بعد (أو) جوازًا، و(أن) والفعل في تأويل مصدر معطوف على (وحيًا).

وقد اختلف العلماء في (لو) هذه المفيدة للتمني على ثلاثة أقوال[5].

أحدها: أنها قسم برأسه، لا حاجة بها إلى جواب، وهو رأى ابن الضائع وابن هشام الخضراوي.

---

(1) مغنى اللبيب ص٣٥١، ٣٥٢.

(2) المسائل الملقبات ص ٥٦، ٥٧.

(3) البيت من الوافر، لميسون بنت بحدل الكلبية، توفيت سنة ٨٠هـ. انظره في: مغني اللبيب ص٣٥٢، ٣٧٣، ٤٧٢، ٦٢٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٢٢.

(4) الشورى :٥١.

(5) انظر هذه الأقوال في: شرح الأشموني ٤/ ٤٦

والثاني: أنها هي (لو) الامتناعية، أُشربت معنى التَمني، وقال بعضهم: إنه هو الصحيح.

الثالث: أنها هي (لو) المصدريّة، أغنت عن التَمنّي، لكونها لا تقع غالبًا إلاّ بعد مفهم تمنّ، وهو قول ابن مالكَ.

الوجه الخامس: أن تكون للعرض ــ وهو الطلب بلين ورفق ــ نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيرًا [1].

وذكر لها ابن هشام اللخمي وغيره معنى آخر سادسًا، وهو أن تكون للتقليل، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "تصدّقوا ولو بظلفٍ محرق" [2].

هذه هي الأوجه الستة لـ(لو) في اللغة العربية، وقد ذكرها ابن طولون كاملة في كتابه (المسائل الملقبات في علم النحو) [3]. الذي نحن بصدد دراسته وتحليله الآن.

---

(1) شرح الأشموني ٤/ ٤٦، ومغنى اللبيب ص٣٥٢، والمسائل الملقبات ص ٥٧.

(2) في مسند الإمام أحمد بن حنبل ٦/ ٤٣٥ ـ حديث رقم (٢٧٤٩٠): "رُدُّوا السَّائِل ولوْ بِظلفٍ مُحْرَقٍ" وقال الشيخ/ شعيب الأرناؤوط: حديث حسن. والحديث بهذا النصّ أيضًا في: سنن البيهقي الكبرى ٤/ ١٧٧ ـ برقم (٧٥٣٨)، وصحيح ابن حبَّان ٨/ ١٦٧ ـ برقم (٣٣٧٤) وفي موطأ الإمام مالك ٢/ ٩٢٣ ـ برقم ١٦٤٦): "ردوا المسكين ولو بظلف محرق".

(3) انظرها كاملة من ص (٤٩) إلى ص ٥٨

وقد نقل ابن طولون هذه المسألة التيميّة ــ التي نسبت إلى من سُئلَ عن تخريجها النحوي شيخ الإسلام أحمد بن تيميّة ــ عن الأشباه والنظائر نَقلاً حرفيًا دون تصرّف [1].

وقد تباينت أقوال النحاة واختلفت اتجاهاتهم في (لو) في هذه المسألة: "نعم العبدُ صهيبٌ لو لم يخف الله لم يعصه" على النحو التالي:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية حينما سأله سائل عن حرف (لو) ــ بعد أن حمد الله تعالى، وأثنى عليه [2] ــ "سألتَ ــ وفّقك الله ــ عن معنى حرف (لو)، وكيف يتخرج قول عمر ــ رضى الله عنه ــ: "نعم العبدُ صهيبٌ، لو لم يخف الله لم يعصه"، على معناها المعروف، وذكرت أن الناس يضطربون في ذلك، واقتضيتَ الجواب اقتضاءً، أوجب أن أكتب في ذلك ما حضر في الساعة، مع بُعد عهدي بما بلغني مما قاله الناس في ذلك، وأنْ ليس يحضرني الساعة ما إن [3]. راجعته في ذلك، فأقول ــ والله الهادي النصير ــ: الجواب مرتب على مقدمتين:

إحداهما: أن حرف (لو) المسئول عنها من أدوات الشرط، وأن الشرط يقتضي جملتين: إحداهما: شرطًا، والآخر جزاءً وجوابًا، وربمّا سُمّيَ المجموع شرطًا، وسُمّيَ أيضًا جزاءً، ويقال لهذه الأدوات: أدوات

(1) المسائل الملقبات ص ٤٣ ـ ٤٩، والمسألة بنصها في الأشباه والنظائر ٧/ ٣٥ ـ ٤١.

(2) انظر: المسائل الملقبات ص٤٣ ـ ٤٩، والمسألة بنصها في الأشباه والنظائر ٧/ ٣٥ ـ ٤١.

(3) (إنْ) زائدة، و(ما) موصولة، أي الذي راجعته.

الشرط، وأدوات الجزاء، والعلم بهذا كلّه ضروري لمن كان له عقل وعلم بلغة العرب، والاستعمال على ذلك أكثر من أن يُحصر، كقوله: "وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ وَأَقْوَمَ" [1]. "وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوَاْ أَنْفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللّهَ تَوَّاباً رَّحِيماً"[2]. ، "وَلَوْ عَلِمَ اللّهُ فِيهِمْ خَيْراً لأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُمْ مُّعْرِضُونَ" [3].

الثانية: أن هذا الذي تسميه النحاة شرطًا، هو في المعنى سبب لوجود الجزاء، وهو الذي تسميه الفقهاء علّةً، ومقتضيًا، وموجبًا، ونحو ذلك.

فالشرط اللفظي سبب معنويّ، فتفطّن لهذا؛ فإنه موضع غَلِطَ فيه كثير ممن يتكلم في الأصول والفقه؛ وذلك أن الشرط في عرف الفقهاء ــ ومن يجرى مجراهم من أهل الكلام والأصول وغيرهم ــ هو ما يتوقّف تأثير السبب عليه بعد وجود السبب، وعلاقته أنه يلزمُ من عدمه عدم المشروط، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط.

ثم هو منقسم إلى ما عُرِفَ كونه شرطًا بالشرع؛ كقولهم: الطّهارة والاستقبال واللّباس شرط لصحة الصلاة؛ والعقل والبلوغ شرط لوجوب الصّلاة، فإن وجوب الصلاة على العبد يقف على العقل والبلوغ، كما تتوقف صحّة الصلاة على الطّهارة والسّتارة واستقبال القبلة ــ وإن كانت الطّهارة والسّتارة أمورًا خارجة عن حقيقة الصلاة ــ ولهذا

(1) النساء: ٤٦.

(2) النساء: ٦٤.

(3) الأنفال: ٢٣.

يفرّقون بين الشرط والركن، بأن الركن جزء من حقيقة العبادة أو العقد ــ كالركوع والسجود، وكالإيجاب والقبول ــ، وبأن الشرط خارج عنه؛ فإن الطهارة يلزم من عدمها عدم صحة الصلاة، ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة ... فقد تبيّن أنّ لفظ الشرط في هذا الاصطلاح يدلّ عدمُه على عدم المشروط ما لم يخلفه شرط آخر، ولا يدل ثبوته ــ من حيث هو شرط ــ على ثبوت المشروط.

وأما الشرط في الاصطلاح الذي يُتكلّم به في باب أدوات الشرط اللفظية ــ سواء كان المتكلم نحويًا أو فقيهاً، وما يتبعه من متكلم وأصولي، ونحو ذلك، فإن وجود الشرط يقتضي وجود المشروط الذي هو الجزاء والجواب، وعدم الشرط: هل يدل على عدم المشروط؟ مَبْنِيٌّ على أن عدم العلة: هل يقتضي عدم المعلول؟ فيه خلاف وتفصيل، قد أومئ إليه: فالخوف[1] لو فرض عدمه لكان مع هذا العدم لا يعصَى الله؛ لأن ترك المعصية له قد يكون لخوف الله، وقد يكون لأمر آخر؛ إما لنزاهة الطبع، أو إجلال الله، أو الحياء منه، أو لعدم المقتضي إليها، وهذا المعنى يفهمه من الكلام كلُّ أحدٍ صحيح الفطرة، لكن لما وقع في بعض القواعد اللفظية والعقلية نوعُ تَوسُّع ــ إمّا في التعبير، وإما في الفهم ــ اقتضى ذلك خللاً، فإذا كان للإنسان فهم صحيح رد الأشياء إلى أصولها، وقرّر النظر على معقولها، وبين حكم تلك القواعد، وما وقع فيها من تجوّز أو توسُّع.

[1] أي الوارد في قوله سيدنا عمر ـ رضى الله عنه ـ :"لو لم يخف الله لم يعصه".

ومنشأ الإشكال أخذُ كلام بعض النحاة مُسلَّماً: أن المنفى بعد (لو) مثبت، والمثبت بعدها منفى، أو أن جواب (لو) مُنْتَفٍ أبدًا، وجواب (لولا) ثابت أبدًا، أو إن (لو) حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره، و(لولا) حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره مطلقًا. فإن هذه العبارات إذا قُرِنَ بها (غالبًا) كان الأمر قريبًا، وأمَّا أن يُدَّعَي أن هذا مقتضى الحرف دائمًا فليس كذلك، بل الأمر كما ذكرناه من أنّ (لو) حرف شرط تدل على انتفاء الشرط، فإن كان الشرط ثبوتيًا فهي (لو) محضة، وإن كان الشرط عدميًّا مثل (لولا) [1]، و (لو لم) دلت على انتفاء هذا العدم بثبوت نقيضه، فيقتضي أن هذا الشرط العدمي مستلزم لجزائه ــ إن وجودًا، وإن عدمًا ــ وأنّ العدم منتفٍ، وإذا كان عدم شيء سببًا في أمر، فقد يكون وجوده سببًا في عدمه، وقد يكون وجوده أيضًا سببًا في وجوده.

وإذا عرفت أن مفهومها اللازم لها، إنما هو انتفاء الشرط، وأن فهم نفى الجزاء منها ليس أمرًا لازمًا، وإنما يفهم باللزوم العقلي، أو العادة الغالبة، وعطفت على ما ذكرته من المقدمات [2]، زال الإشكال بالكلية.

وكان يمكننا أن نقول: إنّ حرف (لو) دالّ على انتفاء الجزاء، وقد يدلّ أحياناً على ثبوته، إمّا بالمجاز المقرون بقرينه، أو بالاشتراك، لكن جعل اللفظ حقيقة في القدر المشترك أقرب إلى القياس ... وإنما

[1] ليس المقصود (لولا) الدالة على امتناع لوجود، أو الدّالة على التحضيض والتوبيخ، بل المقصود (لو) الداخلة على جملة منفية بـ(لا).

الذي يجب أن تعتقد بطلانه ظَنَّ ظانٍ أن لا معنى لـ(لو) إلاّ عدم الجزاء والشرط، فإن هذا ليس بمستقيم البتة" اهـ.

فقد أوضح ابن تيمية ـ رحمه الله ـ أن الناس [1] مضطربون في تخريج قول عمر ـ رضى الله عنه ـ: "نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ لو لم يخف من الله لم يعصه"، ثم أورد مقدمتين قبل جوابه عن حرف (لو) الوارد في قول عمر الذي سُئِل عنه، وقد أشار إلى أن منشأ الإشكال يكمن في أخذ كلام بعض النحاة مُسلَّمًا به، حيث قال بعضهم: إن المنفى بعد (لو) مثبت، والمثبت بعدها منفى، وقيل: إن جواب (لو) منتفٍ أبدًا، وجواب (لولا) ثابت أبدًا، وقيل: حرف امتناع لامتناع، و(لولا) حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره مطلقًا".

وختم كلامه بقوله: "فإن هذا العبارات إذا قُرِنَ بها غالبًا كان الأمر قريبًا، وأمّا أن يُدَّعى أن هذا مقتضى الحرف دائمًا فليس كذلك".

ويبدو لي أن تعبيره دقيق في هذا، فالتعبير بـ (غالبًا) أفضل، فلو قال النحاة في مفهوم كل من (لو) و(لولا): تدل على امتناع لامتناع غالبًا، أو تدل على امتناع لوجود غالبًا، لكان أفضل؛ لأنّ من الاستعمال اللغويّ مالا يدلّ على ذلك، فيكون من غير الغالب، كما في هذه المسألة.

وقد أبطل ابن تيمية الظن بأنه لا معنى لـ(لَوْ) إلا عدم الجزاء والشرط، ووصفه بأنه ليس بمستقيم البتة.

وقد رجّح ابن تيمية أنّ (لو) حرف شرط، تدل على انتفاء الشرط، ورأى أنه ـ انتفاء الشرط ـ هو مفهومها اللازم لها، وأنّ فهم

[1] يقصد بالناس طائفة من النحويين؛ لأن

نفى الجزاء منها ليس أمرًا لازمًا، وإنما يفهم باللزوم العقلي، أو العادة الغالبة، فإذا عُرف هذا زال الإشكال بالكلّية.

وقال عقب ذلك: وكان يمكننا أنّ نقول: إن حرف (لوْ) دَالَّة على انتفاء الجزاء، وقد تدل أحيانًا على ثبوته.

ويرى ـ رحمه الله ـ أن الخوف لو فرض عدمه لكان مع هذا العدم لا يَعْصِي الله؛ لأن ترك المعصية له قد يكون لخوف الله، أو لأمر آخر، إمّا لنزاهة الطبع، أو إجلاله سبحانه وتعالى، أو الحياء منه.

أما ابن طولون فيرى أن (لو): حرف يقتضي امتناع ما يليه ـ فعل الشرط ـ واستلزامه ـ فعل الشرط ـ لتاليه. أما قول عمر ـ رضى الله عنه ـ: "نِعْمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يخفِ الله لَم يعصِهِ"، فإنه لا يلزم من انتفاء المقدم ـ لم يخف ـ انتفاء التالي ـ لم يعصه ـ حتى يكون المعنى: إنه قد خاف وعصى، وهذه المسألة كالمستثناة من حكم (لو).

وقد ذهب ابن طولون في هذا مذهب ابن مالك [1].

يقول ابن طولون [2]: "لو: أحد أوجهها ـ وهو الغالب ـ أن تكون حرف شرط في الماضي، نحو: لو جاءني زيد أكرمته، وإذا دخلت على المضارع صرفته إلى الماضي، نحو: لو يفى كُفِى، فيقال فيها: حرف يقتضي امتناع ما يليه ـ وهو فعل الشرط مثبتًا كان أو منفيًّا ـ

[1] انظر: التسهيل ص٢٤٠، وهمع الهوامع ٢/ ٤٧١.

[2] انظر: المسائل الملقبات ص ٤٩ ـ ٥٣، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ١٢٨ ـ ١٣١.

يقتضي استلزامه ــ أي فعل الشرط ــ لتاليه، وهو جواب الشرط، مثبتًا
ن أو منفيًا، فالأقسام أربعة، لأنهما مثبتان، نحو: لو جاء زيد أكرمته،
منفيان نحو: لو لم يجيء ما أكرمته، أو الأول مثبت والثاني منفي،
و: لو قصدني ما خيبته، أو عكسه نحو: لو لم يجيء عتبت عليه.

والمنطقيون يسمون الشرط مُقَدَّماً؛ لتقدمه في الذكر، ويسمون
جواب تاليًا؛ لأنه يتلوه، ثم ينتفي التالي إن لزم المقدم، ولم يخلف
قدَّم غيره، نحو: "وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا" [1]. فـ(لو) هنا دالة على
رين:

أحدهما: أن مشيئة الله ــ التي هي المُقَدَّم لرفع هذا المنسلخ ــ
ي هو التالي ــ منتفية؛ بدخول (لو) عليها، ويلزم من هذا النفي
قدم ــ الذي هو مشيئة الله ــ أن يكون رفع هذا المنسلخ [2] ــ الذي
التالي ــ منفيًا؛ للزومه للمقدم، ولكنه لم يخلف المقدَّم غيرُه، إذ لا
ب للتالي ــ وهو الرفع ــ إلا المقدم ــ وهو المشيئة ــ وقد انتفت،
يخلفها غيرها، فينتفي الرفع.

وهذا الحكم بخلاف ما إذا خلف المقدم غيره، نحو قول عمر ــ
ى الله عنه ــ في صهيب: "لَوْ لَمْ يَخَفْ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ"، فإنه لا يلزم
انتفاء المقدَّم ــ الذي هو (لم يخف) ــ انتفاء التالي ــ الذي هو (لم
صه) ــ حتى يكون المعنى: إنه قد خاف وعصى؛ بناءً على أن (لو)

---

[1] الأعراف: ١٧٦.

[2] والمنسلخ هو المفهوم من قوله تعالى قبل ذلك: "وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِيَ آتَيْنَاهُ
آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ" (الأعراف: ١٧٥).

إذا دخلت على منفى أثبتته ــ مقدمًا كان أو تاليًا ــ وذلك متخلف هنا؛ لأن انتفاء العصيان ــ الذي هو التالي ــ له سببان:

أحدهما: الخوف من العقاب، وهي طريقة العوام.

والثاني: الإجلال لله والتعظيم له، وهي طريقة الخواص العارفين بالله، والمراد: أن صهيبًا ــ رضى الله عنه ــ من قسم الخواصّ، وهو أن سبب خوفه من الله تعالى: إجلال الله تعالى وتعظيمه، وأنه لو فُرض خلوه من الخوف لم تقع منه معصية، فكيف والخوف مع ذلك حاصل له؟

وهذه المسألة كالمستثناة من حكم (لو)، وهو أنها إذا دخلت على مثبت صيرّته مثبتًا، وإذا دخلت على منفى صيّرته مثبتًا، وكذا حكم جوابها.

ومن أجل أنه لا يلزم من امتناع المقدم امتناع التالي في نحو: "لو لم يخف الله لم يعصه" تبيّن فساد قول المعربين: إن (لو) حرف امتناع للجواب لامتناع الشرط".

والصواب: أنها لا تعرض لها إلى امتناع الجواب أصلاً، ولا إلى ثبوته، وإنما لها تعرض لامتناع الشرط فقط.

فإن لم يكن للجواب سبب سوى ذلك الشرط ــ بحيث لا يخلفه غيره ــ لزم من انتفاء الشرط انتفاء الجواب، نحو: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودًا، فيلزم من انتفاء الشرط ــ وهو طلوع الشمس ــ انتفاء الجواب، وهو وجود النهار.

وإن خلف الشرطَ غيرُهُ: فإن كان لجواب سبب آخر غير الشرط، لم يلزم من انتفاء الشرط انتفاء الجواب ولا ثبوته؛ لأنه لا تعرض لها إلى امتناع الجواب ولا إلى ثبوته؛ نحو: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودًا، فإنه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء ولا ثبوته، ومنه قول عمر ــ رضى الله عنه ــ: "نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه"، وتقدم توجيهه.

الأمر الثاني: ما دلت عليه (لو) في المثال المذكور، وهو: "وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا"[1]. أن ثبوت المشيئة من الله تعالى مستلزم لثبوت الرفع ضرورة، لأن المشيئة سبب للرفع، والرفع مسبَّب عنها، وثبوتُ السبب مستلزم لثبوت المسبب، وهذان المعنيان ــ المعبر عنهما بالأمرين ــ قد شملتهما العبارة المذكورة، وهي: (حرف يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه)، فإنها لا تتضمنهما" ا هـ

فقد رأينا من خلال ما ذكره ابن طولون أنه يرى: أن (لو) حرف يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه، أما قول عمر ــ رضى الله عنه ــ "لو لم يخف الله لم يعصه" فهي مسألة مستثناه من حكم (لو)، فلا يلزم من انتفاء المقدَّم انتفاء التالي، حتى يكون المعنى أنه قد خاف وعصى.

كما يرى أيضًا أن قول المعربين بأنها: حرف امتناع لامتناع، فاسد، وأن الصواب أنها لا تعرّض لها إلى امتناع الجواب أصلاً، ولا إلى ثبوته، وإنما لها تعرض لامتناع الشرط فقط.

---

[1] الأعراف: ١٧٦.

كما أفسد أبو الحسن الأشموني أيضًا ــ قول من قال: إنها حرف امتناع لامتناع؛ معلِّلاً بأن ذلك يقتضي كون الجواب ممتنعًا في كل موضع، وليس كذلك [1].

ويعقب الشيخ عبد الله بن صالح الفوزان على هذا القول بأن فيه نظر[2].

ويقول ابن الحاجب: "وظاهر كلام النحويين في قولهم: (لو): (حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره) أنهم يَعْنُونَ بذلك امتناعَ الجواب لامتناع الشرط؛ لأنهم يذكرونه مع (لولا) فيقولون: لولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره، وهذا الممتنع هو الثاني باتفاق. ويقولون في (لو): حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، وما ذكرناه أولى؛ لأن انتفاء السبب لا يدّل على انتفاء المسبّب، لجواز أن يكون ثَمَّةَ أسبابٌ أُخَرُ، وانتفاءُ المسبب يدل على انتفاء كل سبب، فصحَّ أن يقال: إنها يَمتنع فيها الأولُ لامتناع الثاني، لأن الثاني هو المسبَّب، فيدّل انتفاؤه على انتفاء السبب، ألا ترى إلى قوله تعالى: "لَوْ كَانَ فِيهِمَآ آلِهَةٌ إِلاَّ اللّهُ لَفَسَدَتَا" [3]. فإنما سيق للدلالة على انتفاء التعدد في الآلهة بامتناع الفساد، فدلَّ امتناع الفساد على امتناع الآلهة؛ لأن امتناع تعدد الآلهة هو المقصود بالدلالة عليه هاهنا بامتناع الفساد، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة لأمرين:

أحدهما: أنه خلاف ما يفهم من سياق أمثال هذه الآية.

---

[1] شرح الأشموني ٤/ ٥٢.

[2] دليل السالك ٣/ ٦٩.

[3] الأنبياء: ٢٢

والآخر: أنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاءُ الفساد، لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعددٌ في الآلهة؛ لأن المراد بالفساد هاهنا خروجُ هذا النظام الموجود في السماوات والأرض عن حاله التي هو جارٍ عليها في العادة، وذلك جائز أن يفعله الله تعالى وإن انتفى تعددُ الآلهة، وإذا تحقق أن معناها في الظاهر على أن الثاني منتفٍ فيلزمُ منه نفيُ الأولِ ثَبَتَ أنّ معناها انتفاءُ الأوّلِ لانتفاء الثاني [1].

تعقيب وترجيح:

المشهور أن (لو) إذا دخلت على ثبوتين نفتهما، أو نفيين أثبتتهما، أو نفى وثبوت أثبتت المنفى ونفت المثبت، وذلك لأنها تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، وهو قول الجمهور.

فمثال الثبوتين: لو جاءني زيد أكرمته، فتدلّ على نفى المجيء والإكرام.

ومثال النفيين: لو لم يأتيني زيد لم أكرمه، فتدّل على ثبوت المجيء والإكرام.

ومثال الإثبات والنفى: لو جاءني زيد لم أعتبه، فتدّل على نفي المجيء وحصول العتب.

ومثال النفي والإثبات: لو لم يأتني عتبته، فتدل على ثبوت المجيء ونفى العتب.

فإذا تقررت هذه القاعدة فقد أشكل عليها عند كثير من الفضلاء الأثر المشهور: "نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه"، لأن (لو)

[1] انظر الإبهاج في شرح المنهاج (٣/ ٢٣٧

دخلت على نفيين، فيجب حينئذ أن يكونا ثبوتين، وذلك يقتضي أنه خاف وعصي، وذلك ذم، والكلام سيق للمدح، وإبعاد طوره عن المعصية [1].

وقال ابن عصفور: "(لو) ها هنا بمعنى (إنْ) و (إنْ) إذا دخلت على نفيين لا يكونان ثبوتين، فلا يلزم المحذور المتقدم" [2].

كما خرّجه بعض النحاة بأن جواب (لو) محذوف، وتقديره: لو لم يخف الله لعصمه، فلم يعصه بإجلاله ومحبته إياه، فإن الله يعصم عبده بالخوف تارة، والمحبة والإجلال تارة، وعصمة الإجلال والمحبة أعظم من عصمة الخوف، لأن الخوف يتعلق بعقابه، والمحبة والإجلال يتعلقان بذاته وما يستحقه تبارك وتعالي[3].

وبعد أن عرضنا هذه المسألة وبسطناها بسطًا مفصلاً:

يمكننا القول بأن ابن تيمية غير دقيق في هذه المسألة، حيث ذكر أنّ (لو) حرف شرط تدل على انتفاء الشرط، وأن انتفاء الشرط هو مفهومها اللازم لها، وأن فهم نفي الجزاء منها ليس أمرًا لازمًا، وإنما يفهم باللزوم العقلي أو العادة الغالبة.

كما أنه قال أيضًا: إن حرف (لو) دالةٌ على انتفاء الجزاء، وقد تدُل أحيانًا على ثبوته، غير أنه قد وفّق في إشارته إلى أن التعبير بـ (غالبًا) أقرب، فلو قال النحاة في (لو): "أنها تدل على امتناع لامتناع

[1] شرح تنقيح الفصول: للقرافي ص ١٠٧، ١٠٨، ومصابيح المغاني ص٤٠٩، وبدائع الفوائد ص ٧١.

[2] شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): لابن عصفور ٢/ ٤٤١.

[3] بدائع الفوائد ص٧٢.

غالبًا"، وفي (لولا): "أنها تدل على امتناع لوجود غالبًا" لكان أفضل، لأن
ن الاستعمال اللغوي ما لا يدل على ذلك.

كما أنه قد حالفه التوفيق بقوله: إن الخوف لو فرض عدمه لكان
ع هذا العدم لا يعصي الله؛ لأن ترك المعصية له قد يكون لخوف الله،
لأمر آخر، إمّا لنزاهة الطبع، أو إجلاله سبحانه وتعالي، أو الحياء
ه.

أما ابن طولون فله موقف آخر، حيث إنه يرى: أن (لو) حرف
تضى امتناع ما يليه واستلزامه لتالية، وأن قول عمر – رضى الله
ه –: "نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه"، فإنه لا يلزم انتفاء
قدم – لم يخف – انتفاء التالي – لم يعصه – حتى يكون المعني: إنه
خاف وعصى، وأن هذه المسألة كالمستثناة من حكم (لو) [1].

وقد ذهب ابن طولون في هذا مذهب ابن مالك. كما أشرت من

ويبدو لي أنّ قول سيبويه: "إنّ (لَوْ) حرفٌ لما سيقع لوقوع
ه[2]" هو الراجح في هذه المسألة، وهو المطّرد فيها، أما كونها
ب امتناع لامتناع فغير مطرّد فيها.

ألا ترى أن قولهم: لو كل إنسانًا لكان حيوانًا"، لا يطرّد هذا فيه؛
يلزم من انتفاء الإنسانية انتفاء الحيوانية، بل قد تنتفي الإنسانية
د الحيوانية كوجودها في غير الإنسان من فرسٍ وأسدٍ، وغيرهما،

سائل الملقبات ص٥٠ ، ٥١، وموصل الطلاب ص ١٢٨ ، ١٢٩.
تاب ٣٠٧/٢.

فانتفاء الخاص لا يدلّ على انتفاء العام، وعلى مذهب سيبويه يتخرج قوله تعالى: "وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ"[1] أي كان يترتب عدم نفاذ الكلمات على تقدير وجود ما في الأرض من شجرة أقلام، والبحر يمده من بعده سبعة أبحر.

وما جاء في الأثر: "نعم العبد صهيبٌ لو لم يخف الله لم يعصه" كان يترتب عدم العصيان على تقدير عدم الخوف.

وعلى رأي غير سيبويه لا يمكن حمل الآية ولا الأثر؛ لأنه يلزم وجود نفاذ الكلمات وانتفاء كون ما في الأرض من شجرة أقلام، ويلزم في الأثر: وقوع العصيان ووقع الخوف؛ لأن الذي يقول: إنها حرف امتناع لامتناع؛ إنما يقول ذلك إذا كان مثبتين، أمّا إذا كان منفيين فإنه يقول: حرف وجود لوجود، نحو: لو لم آكل لم أشبع، والمعني: وُجِدَ الشبعُ عند وجود الأكل، وكذلك إذا كان الأول منفيًّا، والثاني مثبتًا، كان حرف وجود لامتناع، نحو: لو لم أسلم أديتُ الجزية، فوجد الإسلام وانتفت الجزية، وكذلك إذا كان الأول مثبتًا والثاني منفيًا، كان حرف امتناع لوجود، نحو: لو أكلتُ لم أجع، فامتنع الأكل ووجد الجوع.

ففي الآية: الأول مثبت والثاني منفي، فيلزم على قول هؤلاء: أن يكون قد انتفي وجود الشجر أقلامًا، ووجد نفاذ الكلمات، وفي الأثر: كلاهما منفي فيلزم وجودهما[2].

[1] لقمان: ٢٧.

[2] النكت الحسان ص٢٩٩، والبحر المحيط ٨٨/١، وارتشاف الضرب ٥٧١/٢ ، ٥٧٢.

وقد رجح مذهب سيبويه ــ رحمه الله ــ أبــو حيــان، فقــال: "وعبارة سيبويه: إنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره" أحسن من قول النحويين: "إنها حرف امتناع لامتناع"؛ لاطّراد تفسير سيبويه فــي كــل مكان جاءت فيه (لو) [1].

ويقول أبو حيّان ــ أيضًا ــ: "كأن (لو) عند سيبويه لها منطوق ومفهوم، كما أنَّ (أنْ) لها منطوق ومفهوم، فإذا قلت: لو أكلت لشــبعت، فعنده أن الشَبَعَ كان يقع لوقوع الأكل، ولو قلــت: (إن قــام زيــد قــام عمرو)، فمنطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيــد. وتارة يكون المفهوم مرادًا، وتارة يكون غير مراد، فنظر غير ســيبويه إلى المفهوم فقالوا: إذا قلت: لو أكلت لشبعتُ، امتنــع الشَّــبَعُ لامتنــاع الأكل. وسيبويه نظر إلى المنطوق، فاطّرد له في جميع مواردها"[2].

كما أيدّ سيبويه ــ أيضًا ــ الإمام محمد بن على بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي، المعروف بابن نور الدين[3]، وابن هشام[4]، وعبد الله بن صالح الفوزان[5]، وغيرهم كثير.

---

[1] البحر المحيط ٨٨/١.

[2] البحر المحيط ٨٨/١، وهمع الهوامع ٤٧٠/٢.

[3] انظر: مصابيح المغاني ص٤٠٤.

[4] قال في مغني اللبيب ص ٣٤٢: "وقد اتضح أن أفسد تفسير لـ (لو) قول من قال: "حرف امتناع لامتناع" وأن العبارة الجيدة قول سيبويه ـ رحمه الله ـ: "حرف لما كان سيقع لوقوع غيره"، وقول ابن مالك: "حرف يدل على انتفاء تال، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه".

[5] دليل السالك ٦٩/٣.

المسألة الرابعة

المسألة البسرية

وهــي

قولهم: (هذا بسرا أطيب منه رطبا)

تقديم:

لُقّبت هذه المسألة بلقب "البسريّة" نظرًا إلى هذه الكلمة ــ بسرًا ــ التي وردت في أثنائها، وجرى عليها الحكم الإعرابي.

و (البسرُ) هو الغضّ من كل شيء، ومنه قيل للتمــر قبــل أن يُرْطِبَ، وذلك لغضاضته، ومعنى (البسر) العام هو: الإعجــال فــي كــل شيء، يقال: بَسَرْتُ غريمي: أي تغاضيته قبل حلــول موعــد الــدين، وبَسَرْتُ الدمل: أي عصرته قبل أن يتقيح، وبَسَرَ القَرْحَةَ: فَقَأَهَــا قبــل النُّضْج، وابْتَسَرَ النخلة: لقحها قبــل أوان التلقــيح، وَابْتَسَــر الفاكهــة ونحوها: أخذها غضَّة طريّة[1].

والرُّطبُ هو: نضيج البسر قبل أن يُتْمِرَ، واحدته: رُطَبَــةٌ، قــال سيبويه: ليس (رُطَبُ) بتكسير (رُطَبَةٍ)، وإنما (الرُّطَبُ) كــالتمر، واحــد اللفظ مذكر، يقولون: هذا الرطب، ولو كان تكسيرًا لأنثوا[2].

---

[1] الصحاح واللسان (بسر).

[2] اللسان، والمعجم الوجيز: (رطب).

وللإمام السيوطي ــ رحمه الله ــ رسالة في هذه المسألة سمّاها: "تحفة النجبا في قولهم: هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا" وردت في الأشباه والنظائر[1].

ومن المؤكد أن ابن طولون ــ رحمه الله ــ قد نقلها نصًّا دون زيادة أو نقصان أو تعليق على رأي، ممّا يدلّ على أنه قد وافق السيوطي في كلّ ما أورده في هذه المسألة.

كما أن هذه المسألة قد أوردها ــ أيضًا ــ ابن قيم الجوزية في بدائع الفوائد[2]، إلاّ أن الأسئلة العشرة الواردة فيها متصرف في بعضها إمّا بالإيجاز الشديد في الأشباه والنظائر الذي نقل عنه ابن طولون، أو التصرف اليسير، ممّا يدلّ على أن ابن طولون اعتمد في النقل على الأشباه والنظائر فقط دون غيره.

الدراسة التفصيلية

يرى ابن طولون ــ تابعًا للسيوطي ــ: "أنّ (بسرًا) و (رطبًا) منصوبان على الحالية، وقد علل لذلك بقوله: "لأن المعنى عليه؛ فإنّ المُخْبِرَ إنما يُفَضِّلُهُ على نفسه باعتبار حال من أحواله، ولولا ذلك لما صح تفضيل الشيء على نفسه، والتفضيل إنما صح باعتبار الحالتين

[1] انظر: الأشباه والنظائر ٢٩٠/٨ ــ ٣٠٠.
ومعنى (هذا بسرًا أطيب منه رطبًا): تفضيلُ هذه التمرة في حال كونها بسرًا عليها في حال كونها رطبًا.
[2] بدائع الفوائد ص ٤٣٥ ــ ٤٤٧.

فيه، فكان انتصابها على الحال؛ لوجود شرط الحال، خلافًا لمن زعم أنه خبر (كان) [1].

أما إذا قال قائل: إن (بسرًا) و (رطبًا) منصوبان على خبر (كان).

فأجاب عن هذا القول[2]: "بأن (كان) لو أضمرت لأضمر ثلاثة أشياء: الظرف الذي هو (إذا) وفعل (كان)، ومرفوعها، وهذا لا نظير له، إلا حيث دلّ عليه الدليل، وإذا منع سيبويه من إضمار (كان) [3] وحدها، فكيف يجوز إضمار (إذ) أو (إذا) معها، وأنت لو قلت: سآتيك جاء زيد ــ تريد: إذا جاء زيد ــ لم يجز بإجماع، فها هنا أولى.

فإن قيل: يدل على إضمار (كان): أن هذا الكلام لا يُذكر إلا لتفضيل شيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمان آخر، ويجوز أن يكون الزمان المفضل فيه ماضيًا، وأن يكون مستقبلاً، ولابدّ من إضمار ما يدل على المراد منهما، فيضمر للماضي (إذ)، وللمستقبل (إذا)، و (إذ) و (إذا) يطلبان الفعل، وأعمُّ الأفعال وأشملُها فعلُ الكون، فتعين إضمار (كان)؛ لتصحيح الكلام.

قيل: إنما يلزم هذا السؤال إذا أضمرنا الظرف، أما إذا لم نضمرْ لم يُحْتَجْ إلى (كان).

أما القول: بأن الشيء يفضل على نفسه باعتبار زمانين، و (إذ) و (إذا) للزمان.

[1] المسائل الملقبات ص ٦٢ ، ٦٣، والأشباه والنظائر ٢٩٠/٨.
[2] انظر الجواب في: المسائل الملقبات ص ٧١ ، ٧٢، والأشباه والنظائر ٢٩٨/٨ ، ٢٩٩، وبدائع الفوائد ص ٤٤٦ ، ٤٤٧.
[3] الكتاب ٤٠٠/١.

فجوابه: أنّ في التصريح بالحالين المفضّل أحدهما على الآخر غُنْيَةً عن ذكر الزمان وتقدير إضماره؛ ألا ترى أنك لو قلت: "هذا في حال بسريته أطيب منه في حال رطبيته" استقام الكلام، ولا (إذ) هنا، ولا (إذا) لدلالة الحال على مقصود المتكلم من التفضيل باعتبار الوقتين" ا هـ.

فنلحظ من خلال نصّ ابن طولون أنه يصحّح انتصاب (بُسرًا) و رطبًا) على الحال، ولا حاجة لنا إلى إضمار (إذ) أو (إذا)، وقد علل ذلك، وردّ قول من قال بنصبهما على أنهما خبر لـ (كان)، وذكر أدلته حججه.

وقد قال بذلك ـ أيضًا ـ إمام النحاة سيبويه ـ تحت عنوان: هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات، لأنها أحوالٌ تقع فيها الأمور" ـ ما نصُّه[1]: "وذلك قولك: هذا بسرًا أطيبُ من رطبًا، فإن شئت جعلتَه ينًا قد مضى، وإن شئتَ جعلته حينًا مستقبلاً، وإنما قال الناسُ: هذا صوب على إضمار (إذا كان) فيما يستقبلُ، و(إذْ كان) فيما مضى؛ لأن ذا لما كان ذا معناه أشْبَهَ عندهم أن ينتصب على (إذا كان)، ولو كان ى إضمار (كان) لقلت: هذا التمرَ أطيبُ منه البُسْرَ؛ لأن (كان) قد صب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على (كان)، ولكنه حال، نه: مررتُ برجلٍ أخبثَ ما يكونُ أخبثَ منك أخبثَ ما تكونُ، وبرجلٍ رَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكون، وهو أخبثَ ما يكون أخبثُ منك ما ن. فهذا كله محمول على مثل ما حملت عليه ما قبله. وإن شئت

(1) الكتاب ١/٤٠٠، ٤٠١.

قلتَ: مررتُ برجلٍ خيرُ ما يكون خيرٌ منك، كأنك تريد: برجلٍ خيرُ أحوالِه خيرٌ منك، أي خيرٌ من أحوالك، وجاز: خيرٌ منك، وهو يريد: خير من أحوالك" ا هـ.

وقد وافق سيبويه ابن جني، وابن كيسان، وابن خروف، وابن عصفور في رأي له[1].

أما المبرّد فرأي أن النصب على إضمار (إذ) أو (إذا)؛ لأن المعني يدل عليه، حيث قال[2]: "وأما قولهم: مررت برجلٍ أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون، ومررت برجلٍ خير ما يكون خير منك خير ما تكون، فهذا على إضمار إذ كان، وإذا كان، واحتمل الضمير؛ لأن المعني يدّل عليه، والتقدير: مررت برجل خير منك إذا كان خير ما يكون إذا كنت خير ما تكون، ومثل هذا قولك: هذا بسرًا أطيبُ منه تمرًا. فإن أومأت إليه وهو بسر تريد: هذا إذ صار بسرًا أطيب منه إذ صار تمرًا، وإن أومأت إليه وهو تمر قلت: هذا بسرًا أطيب منه تمرًا، أي هذا إذ كان بسرًا أطيب منه إذا صار تمرًا، فإنما على هذا يوجّه؛ لأن الانتقال فيه موجود. فإن أومأت إلى عنب قلت: هذا عنب أطيب منه بسر، ولم يجز إلا الرفع؛ لأنه لا ينتقل، فتقول: هذا عنب أطيب منه بسر، تريد: هذا عنب البسر أطيب منه..". ا هـ.

وقد تبع المبرد في هذا التقدير كل من السيرافي والزجاج وابن السراج وابن عصفور في رأي له.

(1) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٣٠.

(2) المقتضب ٣/٢٥٠، ٢٥١.

(بسرًا) و (رطبًا) تمييزًا؛ فإنها ليسا من المقادير
م، ولا من التمييز المنتصب عن تمام الجملة[1].

دير المنتصبة عن تمام الاسم يطلق عليه تمييز
بهمة قبله، وذلك يكون في التمييز الواقع بعد
باحة، أو ما أشبه ذلك. أما التمييز المنتصب عن
ه تمييز النسبة؛ لأنه يفسّر الإبهام الحاصل في
خر قبله، ومنه المحوّل عن أصل هو الفاعل أو
ومنه ما هو في حكم المحوّل، ومنه غير المحوّل

ين ــ بسرًا ، رطبًا ــ فقد رأى الفارسي أنه
ن) المقدّرة، وأن أصل المسألة: هذا إذا كان ــ
نه إذا كان ــ أي وُجِدَ ــ رُطبًا.

ن أنه الاسم المضمر في (أطيب) الذى راجح إلى
سرًا) حال من الضمير، و (رطبًا) حال من
ن)، وهو المرفوع المستتر في (أطيب) من جهة
ة الأجنبي[2].

ا قاله ابن طولون هو الراجح، وهو ما قال به

وقد طرح ابن طولون سؤالاً آخر، ألا وهو: "ما العامل في الحالين"؟

وذلك أن فيه أربعة أقوال، تتمثل فيما يلي:

القول الأول: أنه ما في (أطيب) من معني الفعل.

والثاني: أنه (كان) التامة المقدرة، وعليه الفارسيّ.

والثالث: أنه ما في الإشارة من معني الفعل، أي: أشير إليه.

والرابع: أنه ما في حرف التنبيه من معني الفعل[1].

وعقّب ابن طولون بعد ذكره هذه الأقوال بأن القول الأول هو الراجح، كما صححه ــ أيضًا ــ ابن الحاجب في الإيضاح[2].

وقد استدل ابن طولون وابن الحاجب على أن العامل في الحالين ما في (أطيب) من معني الفعل بأمور تتمثل فيما يلي[3]:

أحدها: أنهم متفقون على جواز: زيدٌ قائمًا أحسنُ منه راكبًا، وثمرةُ نخلي بسرًا أطيبُ منه رُطبًا، والمعني في هذا كله وفي الأول سواءٌ، وهو تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين، فانتفى اسم الإشارة وحرف التنبيه، ودار الأمر بين القولين الباقيين.

---

(1) انظر الأقوال الأربعة في: المسائل الملقبات ص٦٤ ، والأشباه والنظائر ٢٩١/٨، ٢٩٢، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣٠٢/١.

وأن القول بإضمار (كان) ضعيف؛ فإنها لا تضمر إلاّ حيث كان في الكلام دليل عليها، نحو: إن خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌ، وبابه؛ لأن الكلام هناك لا يتمُّ إلا بإضمارها، بخلاف (هذا). ويبطله شيء آخر، وهو كثرة الإضمار، فإن القائل به يضمر ثلاثة أشياء: إذا، والفعل، والضمير، وهذا بعيد بما لا دليل عليه[1].

الأمر الثاني: أنه لو كان العامل الإشارة، لكانت إلى الحال لا إلى الجوهر، وهو باطل، فإنه إنما يشير إلى ذات الجوهر؛ ولهذا تصحّ إشارته إليه، وإن لم يكن على تلك الحال، كما إذا أشير إلى تمر يابس فقال: "هذا بسرًا أطيب منه رطبًا، فإنه يصحّ، ولو كان العامل في الحال هو الإشارة لم يصح[2].

وقد وصف ابن الحاجب القول بأن العامل هو الإشارة بأنه وَهْمٌ محضٌ.

الأمر الثالث: أنه لو كان العامل الإشارة، لوجب أن يكون الخبر عن الذات مطلقًا، لأن تقييد المشار إليه باعتبار الإشارة ــ إذا كان مبتدأ ــ لا يوجب تقييد خبره، بدليل قولك: هذا قائمًا أبي، فالخبرُ بالأبوة وقع مطلقًا عن الذات المشار إليها، وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون الخبر بـــ أحسن) وقع عن المشار إليه مطلقًا، فكأنك قلت: هذا أطيب منه رطبًا، وجودُ الحال وعدمُها إذا كان العاملُ الإشارةَ باعتبار الخبر على حدٍ

[1] المسائل الملقبات ص٦٤، والأشباه والنظائر ٢٩٢/٨، والإيضاح ٣٠٣/١.

[2] المسائل الملقبات ص٦٥، والأشباه والنظائر ٢٩٢/٨

سواء، وإذا ثبت ذلك فسد المعني، لأنك فَضَّلْتَ الشيء على نفسه من غير تقييد له تحصُلُ به الأفضليةُ.

ولهذا نقول أيضًا: هذا ضاحكًا أبي، فالإخبار عنه بالأبوة غير مُقيَّدٍ بحال ضحكه، بل التقييد للإشارة فقط، والإخبار بالأبوة وقع مطلقًا عن الذات[1].

الأمر الرابع: هو أنّ العامل لو لم يكن هو (أطيب) لم تكن الأَطْيَبِيَّةُ مُقَيَّدَةً بالبُسْرِيَّة، بل تكون مطلقة، وذلك يُفْسِدُ المعني؛ لأنّ الغرض تقييدُ الأَطْيَبِيَّةِ بالبُسْرِية مفضلةً على الرُّطَبِيَّةِ، وهذا معنى العامل، وإذا ثبت أن الأَطْيَبِيَّةَ مقيدةٌ بالبُسْرِيَّةِ وجب أن يكون (بسرًا) معمولاً لـ (أطيب) [2].

ثم يقول ابن الحاجب بعد إيراده هذه الأدلة: "فثبت بما ذكرناه أن القول الصحيح قولُ من قال: إن العامل في (بُسْرًا): أطيب"[3].

أما ابن طولون فذكر قبل سوقه هذه الأدلة قوله: "ورُجِّح الأول بأمور"[4] ويعني بالأول ما في (أطيب) من معني الفعل.

وقد أورد ابن طولون اعتراضًا ثم أجاب عنه، فقال: "فإن قلت: لو كان العامل هو (أطيب) لزم منه المحال؛ لأنه يستلزم تقييده بحالين مختلفين، وهذا ممتنع؛ لأن الفعل الواحد لا يقع في حالين، كما لا يقع في ظرفين، لا يقال: زيدٌ قائمٌ يوم الجمعة يوم الخميس، ولا يجوز أن يعمل

[1] انظر: المصدرين السابقين، والإيضاح ٣٠٣/١.

[2] المسائل الملقبات ص٦٥، والإيضاح ٣٠٣/١.

[3] الإيضاح ٣٠٣/١.

[4] المسائل الملقبات ص٦٤.

ل واحد في حالين ولا ظرفين، إلا أن يتداخلا ويصحّ الجمع بينهما، : زيد مسافر يوم الخميس ضَحْوَةً، و: سرت راكبًا مسرعًا؛ لدخول حوة في اليوم، والإسراع في السير، وتضمنه له، ولا يجوز: سرتُ رعًا مُبْطِئًا؛ لاستحالة الجمع بينهما، فكذلك يستحيل أن يعمل في رًا) و (رطبًا) عامل واحد؛ لأنهما غير متداخلين.

فالجواب: أن العمل في الحالين متعدد لا متّحد، فالعامل في الأول في (أطيب) من معني الفعل، وفي الثاني من معني التمييز والانفصال بزيادة في تلك الصفة، وهو الذى تضمّنه معنى (أَفْعَلُ) وتعلق به ب الجرّ؛ لأنك إذا قلت: هذا أطيب من هذا، تريد: أنه طاب وزاد طيبه ه.

وعَبَّرَ عن هذا طائفةٌ بأن قالوا: أفعل التفضيل في قوة فعلين، عاملٌ في (بُسْرًا) باعتبار (طاب)، وفي (رطبًا) باعتبار (زاد)، حتى فككتَ ذلك لقلت: هذا زاد بسرًا في الطيب على طيبه في حال كونه ا، وكان المعنى المطلوب مستقيمًا"[1].

وبعد أن أورد ابن الحاجب ــ أيضًا ــ هذا الاعتراض وأجاب ، قال: "فيستقيم المعني المطلوب، وثَبَتَ أنّ ما ذكروه وَهْمٌ ن"[2].

كما أن هناك شبهةً أخرى لهم، وهي: أنه إذا كان العامل أفعل ضيل لزم تقديم معموله عليه، وذلك ممتنع بدليل أنه لا يقال: زيدٌ منك

[1] المسائل الملقبات ص٦٥ ، ٦٦، والأشباه والنظائر ٢٩٣/٨ ، ٢٩٤.
[2] الإيضاح ٣٠٣/١

أحسنُ، وإذا لم يتقدم (منك) لا يتقدم الحال، وإذا لم يتقدم فالعامل (هذا)، إذ لا عامل سواه.

وقد ردّ هذه الشبهة ــ أيضًا ــ كل من ابن طولون وابن الحاجب، ووصفاها بعدم الاستقامة[1]، وقد علا ذلك بأن امتناع تقديم (منك) ــ في: زيدٌ منك أحسنُ ــ بعد تسليمه، إنما كان؛ لأنه في معنى المضاف إليه، بدليل أن قولهم: زيدًا أحسنُ منك، كقولهم: زيدٌ أحسنُ النّاسِ، في قيام أحدهما مقام الآخر، ولما قام مقام المضاف إليه لكونه هو المفضّلَ عليه في المعنى كرهوا تقديمه، كما كرهوا تقديم المضاف إليه على المضاف، لأنه خِلاف لغتهم، وإن كان ذلك من لغة غيرهم فلا يلزم من امتناع معمولٍ هو كالمضاف إليه امتناعُ المعمول الذى هو الحالُ مع كون العامل من المشبَّهات بالفعل، وأيضًا فإن للعرب في الشيء ــ إذا فضلوه على نفسه باعتبار حالين من تقديم أحدهما على العامل وإن كان ممّا لا يَسُوغُ تقديمه لو لم يكن كذلك ــ غرضًا في التنبيه بالتقديم على أنه المفضل، وكذلك إذا فضلوا ذاتين باعتبار حالين، وكذلك إذا شبهوا باعتبار حالين، فيقولون: زيدٌ قائمًا أحسنُ منه قاعدًا، وزيدٌ قائمًا أحسنُ منكُ قاعدًا، وزيدٌ قائمًا مثلهُ قاعدًا، وزيد قائمًا مثلُك قاعدًا، ويقولون: زيدٌ قائمًا كعمرٍو قاعدًا، وإذ جاز تقديم هذا المعمول على الكاف التي هي أَبْعَدُ في العمل من باب (أحسن) أو (أطيب) فتقديم معمول (أحسن) أو (أطيب) أجْوَزُ، وأيضًا فإنه يجوز تقديم الظرف.

[1] المسائل الملقبات ص٦٧ ، ٦٨، والأشباه والنظائر ٢٩٥/٨، ٢٩٤، والإيضاح ٣٠٤ ، ٣٠٥.

وأن من منع تقديم معمول (أفعل) عليه؛ لأن أفعل التفضيل صفة شبه الفعل الجامد في عدم قبوله علامة التأنيث، أو التثنية، أو الجمع، تحطّ درجة عن اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، فجعل موافقًا جامد، والجامد لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرّف في معموله بالتقدم ليه، وهذا في المعمول المنصوب كالحال في نحو: هذا أفصح الناس طيبًا، أو التمييز في نحو: محمدٌ أحسن الناس خلقًا.

وقد استثني العلماء من الحال في هذا الموطن ما إذا كان اسم تفضيل عاملاً في حالين لاسمين متحدي المعني أو مختلفيه، وإحداهما فضلة على الأخرى، فإنه يجب تقديم الحال الفاضلة لخوف اللبس[1].

وقد أجاب ابن طولون ــ أيضًا ــ عن هذا التساؤل، وهو: كيف صُوِّرَتْ الحال في غير المشتق؟

بقوله[2]: "والجواب أن ليس لشرط الاشتقاق حُجَّة، ولا قام عليه يل، ولهذا كان الحذاق من النحاة على أنه لا يشترط، بل كلّ ما دلّ على يئة صحّ أن يقع حالاً ولا يشترط فيها إلا أن تكون دالة على معنىً تحوّل، ولهذا سميت حالاً، وكم من حال وردت جامدة، نحو: "يَتَمثَّلَ لي مَلَكٌ رَجُلاً[3]"، و "هَـذِهِ نَاقَةُ اللّهِ لَكُمْ آيَةً"[4]،

(1) شرح التصريح على التوضيح ٢٨٢/١.
(2) المسائل الملقبات ص ٦٩، والأشباه والنظائر ٢٩٦/٨.
(3) جزء من حديث شريف، أخرجه البخاري في حديث (كيف بدأ الوحي) ج١ ص٤، ١١٧٦/٣ ـ حديث رقم (٢)، وفي سنن البيهقي الكبرى ٥٢/٧ ـ برقم (١٣١٢٠)، والمعجم الكبير ٢٥٩/٣ ـ حديث رقم (٣٣٤٥).
(4) الأعراف: ٧٣، وهود: ٦٤.

وممررت بهذا العُود شجرًا، ثم مررتُ به رمادًا، وتأويل ذلك بمشتق تعسف ظاهر"[1].

فـ (رجلاً) حال، لأن صورة الرجل طارئة على الملك في حال التَّمَثُّل، وليست لازمة للملك إلا في وقت وقوع الفعل منه، وهو التمثل، فهي إذن حال، لأنه قد تحوّل إليها[2].

وقوله (آية) حال من ناقة الله، وهي حال جامدة غير مؤولة بمشتق، والعامل فيها (ها) بما فيها من معني التنبيه، أو اسم الإشارة بما فيه من معني الإشارة، أو فعل مضمر تدل عليه الجملة، كأنه قيل: انظر إليها في حال كونها آية[3].

ويبدو لي أن ما ذكره ابن طولون هو الصحيح، وقد قال به ــ أيضًا ــ ابن الحاجب، وأيّده الرضي، حيث قال: "قوله: (وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً، نحو: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا) هذا ردّ على النحاة، فإن جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامدًا تكلّفوا ردّه بالتأويل إلى المشتق. قالوا: لأنها في المعنى صفة والصفة مشتقة، أو في معنى المشتق، فقالوا في نحو: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا: أي هذا

(1) يقول الدكتور/ عبد الفتاح سليم في تعليقه: إنما كان من قبيل التعسف الظاهر: إما أنه لا يمكن ذلك إلا على تأويل بعيد، وهو أن يكون المنصوب معمولاً لفعل محذوف تقديره (يشبه)، وإمّا لأنه لا يمكن التأويل أصلاً، كما في (رجل)، و (آية) و (شجر) و (رماد) الوارد في النص.
(2) نتائج الفكر ص٤٠٢.
(3) التفسير الكبير للرازي ١٣٣/١٤.

مبسَّرًا أطيب منه مرطّبًا، أي كائنًا بسرًا أو كائنًا رطبًا، وقوله تعالى: "هَـٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً"[1].

قال المصنف ــ وهو الحق ــ: "لا حاجة إلى هذا التكلف، لأن الحال هو المبيِّن للهيئة، فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوبُ من الحال، فلا يُتكلف تأويله بالمشتق" ومع هذا فلاشك أن الأغلب في الحال والوصف الاشتقاق[2].

فلم يشترط ابن الحاجب الاشتقاق في الحال، ووافقه الرضي، ولكنه ذهب إلى أن الأغلب في الوصف والحال الاشتقاق.

والحق أن معظم النحاة يرى أن الاشتقاق في الحال غالب لا لازم، وقد جاءت الحال جامدة مؤولة بمشتق في مسائل، كما جاءت غير مؤولة بمشتق في مسائل أخرى، وذلك مبسوط في باب الحال من كتب النحو.

تعقيب وترجيح:

بعد أن استقصيت أقوال العلماء في انتصاب (بُسْرًا) و (رُطَبًا)، والعامل فيهما، وبسطت الأدلة والحجج، أري أن ما ذهب إليه ابن طولون هو الصحيح، لقوة حججه وأدلته التي ردّ بها على مخالفيه، ولسلامته أيضًا ممّا وجه إلى غيره من نقدات واعتراضات، وقد تبع الإمامَ السيوطي فيما قاله، حيث إنه لم يتصرّف في نقله عنه، مما يؤكد تأييده له، حيث إنّه ذكر أنّ العامل في الحالين ــ (بسرًا) و (رطبًا) ــ

(1) الأعراف: ٧٣، وهود: ٦٤.

هو ما في (أطيب) من معني الفعل، وأن القول بإضمار (كان) ضعيف، والقول بأنّ العامل هو الإشارة وهمّ محضٌ، وباطلٌ، وغيرُ صحيح، وأنه ليس لشرط اشتقاق الحال حُجّة، بل كل ما دلّ على هيئة صَحّ أن يقع حالاً، وهذا قول كثير من النحاة.

المسألة الخامسة

المسألة الضبية

وهـي

(وما ضبب بذهب أو فضة ضبة كبيرة؛ لزينةٍ، حرم)

تقديم:

هذه المسألة ذكرها الإمام النووي في مناهجه[١]، وقد نقلها ابن طولون نصًّا من كتاب (الأشباه والنظائر) للإمام السيوطي، حيث قال: "وقد أفرد لها الكمال أبو بكر بن محمد السيوطي الشافعي، فقال: ....."[٢].

---

[١] انظر: كتاب منهاج الطالبين وعمدة المفتين في فروع الفقه الشافعي - كتاب (الطهارة) ص٣. وقد ذكر في المقدمة أنه اختصره من كتاب (المحرر) للإمام أبي القاسم الرافعي.

والإمام النووي: هو شيخ الإسلام أبو زكريا محيي الدين، يحيى بن شرف بن مُري بن حسن بن حسين بن محمد بن حزام النووي الدمشقي، من تصانيفه: الروضة، والمنهاج، والمجموع، وكتاب الأذكار، ورياض الصالحين، والإيضاح في المناسك، والإرشاد في علم الحديث، والتبيان في آداب حملة القرآن، إلى غير ذلك من المصنفات، توفى رحمه الله عام ٦٧٦هـ. انظر: شذرات الذهب - ط بيروت - ٨/٦ - ١٠.

[٢] انظر: الأشباه والنظائر ٢٤٥/٨ - ٢٥٣، والمسألة بمعناها لا بنصّها في روضة الطالبين للنووي ص٢١.

ولقبت المسألة بلقب (الضبيّة) أخذًا من قول النـــوويّ: "ضـــبّة كبيرة" الذي هو موضع التخريج الإعرابي.

و (الضَبَّةُ): قطعة عريضة من حديد أو نحاس أو خشب، أو غير ذلك، يُصلَحُ بها الإناءُ المكسورُ، وقد تكون الضَبَّةُ من ذهـــبٍ أو فضّـــةٍ، وتجمع (ضبّة) على ضِباب وضَبّات[1].

الدراسة التفصيلية

اختُلف في وجه نصب (ضَبَّة) الواردة في المسألة، فقال بعـــض العلماء: هي خبر (كان) محذوفة، والمعني: وكان ضَـــبَّةً، أو: وإن كـــان ضَبَّةً. وقيل: إن المصنف توسّع، فأطلق الضبّة على المصدر، وربما قيل ذلك.

هذا ما أورده ابن طولون في مسائله[2].

نقلاً عن السيوطي في الأشباه والنظائر[3] وقد نقل ذلك السيوطي عن الإمام النووي رحمه الله[4].

وقد ذكر الإمام النووي أن هذه الأقوال كلهـــا لا تُسَـــلَّم، حيـــث قال[5]: "أما قول من قال: وكان ضَبَّةً، أو: وإن كان ضَبَّة، فَغَنِـــيٌّ عـــن الجواب؛ لأنه يلزم منه عود الضمير في (كان) المقدرة على (ما) الواقعة

(1) انظر: الصحاح واللسان (ضبب).
(2) المسائل الملقبات ص٧٣.
(3) ٢٤٦/٨.
(4) المنهاج ص٣.
(5) المسائل الملقبات ص ٧٤ ــ ٧٦، والأشباه والنظائر ٢٤٦/٨ ــ ٢٤٨.

على الإناء المضبّب، فيكون المعنى: وما ضُبِّبَ وكان المُضَبَّبُ ضَبَّةً، أو: وإن كان المضببُ ضبّةً. ولا يخفي فساده، سواء جعلت (كان) تامـــة أو ناقصة، والواو عاطفة أو للحال.

هذا كلام الشيخ، وقد اقتضى أمرين:

أحدهما: أن اسم (كان) المقدرة ضميره.

والثاني: أنه عائد على (ما) الواقع على المضبّب.

وكلٌ منهما ليس بلازم.

أما الأول: فلأنه يجوز أن يكون اسم (كـــان) ظـــاهرًا تقـــديره: وكانت الضبة ضبة كبيرة.

وأما الثـاني: فأنّا إذا جعلنا اسم كان ضميرًا، كان عائـــدًا علـــى الضبّة المفهومة من قوله: (وما ضُـــبِّبَ)؛ لأن نفـــس الضـــمير يجـــوز الاستغناء به بمستلزم له، كقوله تعالى: "فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَـــيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ"[1]، فـــ (عُفِـــيَ) يســـتلزم عافيًـــا، والضمير في (إليه) عائد عليه.

إذا تقرر ذلك، فقد حُذف (كـــان) واســـمها ظـــاهرًا قـــدّرناه، أو ضميرًا، وبقي خبرها.

فإن اعترض معترض بأن حذف (كان) مع اسمها إنمـــا يحســـن ويكثر بعد (إن) و (لو).

(1) البقرة: ١٧٨.

أجبنا: بأنه يكفينا في التخريج وقوعه في كلام العرب ــ وإن كان قليلاً ــ فقد خرّج سيبويه قول الشاعر:

مِن لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائها[1]

على أن التقدير: من لد أن كانت شولاً.

وأمكننا أن نَخْلُصَ من اعتراضه بوجه آخر، وهو أن نقول: أصله: فإن كانت الضبةُ ضبَّةً كبيرةً، فحذفت واسمها بعد (إنْ)، وبقى خبرها، ثم حذف (إنْ) بعد ذلك، وجوّز حذفه دلالة (حَرُمَ) الذى هو الجواب عليه، فإن حذف الشرط مع القرينة جائز مع (إنْ)، وإنما الخلاف في غيرها من أدوات الشرط". ا هـ.

فيتضح لنا مما سبق أنَّ الإمام الرافعى يرى أن من أعرب (ضبّة) خبرًا ــ سواء كان المعني: وكان ضبة، أو: وإن كان ضبّة ــ قول فاسد، سواء كانت (كان) تامة أو ناقصة.

وقد عقب النووي كما رأينا بأن قول الشيخ يقتضى أمرين، وأن كُلاًّ منهما ليس بلازم، كما اتضح لنا من خلال نص كلامه.

---

(1) البيت من مشطور الرجز، ولم يعرف قائله، و (الشول): جمع شائله - صفة للناقة على غير قياس - وهي التى خف لبنها، وارتفع ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، و (الإتلاء): مصدر قولك: أتلت الناقة: إذا تلاها ولدها. والمعنى: من كونها شولاً إلى زمن كونها متلوة بأولادها.

انظر: كتاب سيبويه ١٣٤/١، شرح ابن يعيش ١٠١/٤، وأوضح المسالك

كما أنه يفهم من تعليق النوويّ على قول الرافعى أن حذف كان مع اسمها جائز، وليس هذا القول بفاسد ولا شيء فيه، وهذا ما ذكره النحاة في كتبهم.

وقد أشار ابن طولون إلى هذا ــ أيضًا ــ فقال بعد أن أورد كلام الشيخين: "فهذا يشعر بأن صاحب المنهاج لما اختصر ما في المحرر، حذف أولاً (كان) واسمها، وذكر الشرط. ثم قوله في ردّ هذا الوجه: "سواء جعلت (كان) تامّة أو ناقصة". كيف يصحّ فرض (كان) تامّة، والمُدَّعَى أنَّ (ضبّةً) منصوب بها؟، فتأمّل"[1].

وقد تبع ابنُ طولون السيوطيَّ في هذا، حيث إنّه نقل كلامه دون زيادة، أو نقصان.

أما من قال: إنّ (ضَبّة) مفعول مطلق، لأنه آلة التضبيب، أو توسّع المصنف فأطلق الضبّة على المصدر، ونصبها مفعولاً مطلقًا، فشبهته قويّة، لأن لفظ (ضبّة) موافق في المعني واللفظ للفعل قبله.

ويردّه: بأن الضبة ليست بآلة للتضبيب، لأن كل الآلات تكون موجودة قبل الفعل، ومعدّة له، كالسّوط قبل الضرب، والقلم قبل الكتاب، كما أنه لا يقال: توسع المصنف؛ فنصب (الضبة) على المصدريّة؛ لأن معنى توسع: ارتكب لغة مُوَلَّدَةً، وهذا يُعَدُّ قِلَّة حِشْمَةٍ وأدبٍ على المصنف[2].

---

(1) المسائل الملقبات ص٧٧، والأشباه والنظائر ٢٤٩/٨.

(2) المسائل الملقبات ص٧٧ ، ٧٨، والأشباه والنظائر ٢٤٩/٨، ٢٥٠.

تعقيب وترجيح:

وقد اتضح لي ــ بعد عرض المسألة وبسطها واختلاف الآراء فيها، وموقف الإمام النووي من أبي القاسم الرافعي ــ أن الراجح والأقرب إلى الصواب هو ما ذكره ابن طولون من أنّ (ضبّة) منصوب على نزع الخافض، حيثُ قال[1]: "والذى ظهر لي فيه ــ بعد البحث مع نجباء الأصحاب فيه، ونَظَرِ المحكم، والصّحاح، وتهذيب اللغة، وغيرها، ولم نجده متعدّيًا بهذا المعنى ــ أنَّ الباء في (بذهب) بمعنى (مِنْ) البيانية، ارتكبه على مذهب كوفيّ[2]، و (ضَبَّة) منصوب على إسقاط الخافض، إمّا من باب:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ، فافعل ما أُمرتَ بِه

فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نشب[3]

---

(1) انظر: المسائل الملقبات ص ٧٨ ــ ٨٠، والأشباه والنظائر ٢٥١/٨ ــ ٢٥٣.

(2) لأن الكوفيين وحدهم هم الذين يجيزون نيابة بعض حروف الجر مناب بعضها الآخر، ومن مجيء الباء بمعنى (من) قول أبي ذؤيب الهذلي:

شربن بماء البحر ثم رفعت ... متى لجج خضر لهن نئيج

أما البصريون فينكرون ذلك ويؤلون ما ورد، أو يقولون بشذوذه.
انظر: شرح ابن عقيل ٥/٣ ، ١٨، وأوضح المسالك ٨/٣.

(3) والمعني: أمرتك بالخير، فأسقط الباء من (الخير) والنشب: جميع المال، أو العقار.

وهذا ظاهر، ولا يُرَدُّ عَلَيَّ ــ بإدخاله فيه ــ بكونهم لم يعدّوه من أفعاله؛ لأنّا نقول: ما قيس على كلامها فهو من كلامها، وقد قالوا في ضبط أفعال باب (أمرتك): كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وأصل الثاني منهما حرف الجرّ فهو من باب (أمر)، وهذا الضابط يشمله لا محاله، وهو أولى من أن يُدَّعَى أنهَ منصوب من باب قول الشاعر:

تمرون الديار، ولم تعوجوا ... كلامُكمُ عليَّ إذن حَرَامُ[1]

على إسقاط الخافض، لأن هذا يحفظ ولا يقاس عليه... ويكون (بذهب) في موضع نصب على الحال من النكرة؛ لتقدمه عليها؛ لأنه لو تأخر كان صفة لها، والباء في (من) البيانية، والتقدير: وما ضُبِّبَ بِضَبَّةٍ من ذهب أو فضة كبيرة؛ لزينه، حَرُمَ. ... فإن قلت: لا يصح أن يكون (حَرُمَ) خبرًا عن (ما)؛ لأن (ما) واقعة على المُضَبَّب، والمضبّب جماد لا يوصف بحرام أو حلال. ا هـ.

قلت: هو على حذف مضاف، أي: واستعمال ما ضُبِّبَ حرامٌ على المكلّف، وكذلك تقدر في كلّ موضع قاله الفقهاء؛ لأن الجمادات ــ كالخمر ــ لا توصف بحرام ولا بحلال، وإنما يوصف بهما فعل المكلّف، فإذا قالوا: الخمرُ حرامٌ، إنما يريدون استعمالها، وحذفوه؛ اختصارًا؛ للعلم به". ا هـ

---

(1) أي: تمرون بالديار. والبيت من الوافر، وهو لجرير.
وفي الفوائد العجيبة ص٣٦: وأصله: تمرون على الديار، أو بالديار.
وانظره أيضًا في: مغني اللبيب ص ١٣٨ ، ٦١٦.

المسألة السادسة

مسألة الكحل

وهي

(ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)

تقديم:

لقَب هذه المسألة بلقب (الكحل)؛ لورود هذه اللفظة فيها، وقد أفردها بمؤلَّفٍ الشيخ شمس الدين بن الصائغ[١]، وسمّاه بـ (كتاب الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر)، وقد نقل هذه المسألة نصًا الإمام السيوطي في كتابه (الأشباه[٢] والنظائر)، كما نقلها عن السيوطي الإمام محمد بن طولون في كتابه (المسائل الملقبات[٣] في علم النحو)، والذى نحن بصدد دراسته وتحليل مسائله الآن.

---

(١) هو الإمام محمد بن عبد الرحمن بن عليّ بن أبي الحسن الحنفي، المعروف بابن الصائغ الحنفي (شمس الدين، أبو عبد الله)، أديب، ناثر، ناظم، لغوي، نحوي، فقيه، محدث، من تصانيفه: الثمر الجني في الأدب السنيّ، ومجمع الفرائد ومنبع الفوائد، وشرح مشارق الأنوار النبوية في الحديث، وشرح الألفية لابن مالك، والمباني في المعاني. توفى عام ٧٧٦هـ. انظر: معجم المؤلفين ١٤٤/١.

(٢) الجزء الثامن من ص١٣٨ إلى ص١٦٥.

(٣) من ص ٨١ إلى ص ١٠٦

الدراسة التفصيلية

اسم التفضيل: هو الاسمُ المشتقُّ المبنيُّ على (أفعـل) للدلالـة على زيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه، وذلك نحو: زيد أكرم من عمرو، فـ (أكرم) اسم مشتق من الكرم، بزنة (أَفْعَـل)؛ ليـدل على زيادة (زيد) على (عمرو) في صفة الكرم، بعد اتفاقهما فـي أصـل هذه الصفة، لأن (أَفْعَل) يفيد ثبوت أصل المعني للطرفين، وزيادة صاحبه فيه عن غيره.

ويدخل فيه (خير)، و (شرّ)، اللذان أصلهما: أَخْيَرُ، وأَشَرُّ، فخفّفا بالحذف لكثرة الاستعمال، وقد يستعملان على القياس، وهو نادر[1].

قال الراجز:

بلالٌ خيرُ النّاس وابنُ الأخير[2].

ومنه قراءة: "سَيَعْلَمُونَ غَداً مَنِ الْكَذّابُ الأشِرُ"[3].

عمل اسم التفضيل فيما بعده:

(1) انظر: الكناش في فنّي النحو والصرف ٣٣٩/١، وشرح ألفية ابن مالك للأندلسي ٢٠٥/٣، والكافية الشافية لابن مالك ١١٢٧/٢.

(2) بيت من مشطور الرجز، ورد منسوبًا إلى رؤبة في البحر المحيط ١٧٠/٨، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١١٢٧/٢، وشرح الأشموني ٦٤/٣.

(3) القمر: ٢٦، وقراءة فتح الشين وتشديد الراء منسوبة إلى أبي قلابة وأبي جعفر. انظر: فتح القدير ١٢٦/٥، وروح المعاني ٨٩/٢٧، والكافية الشافية لابن مالك ١١٢٧/٢.

ولاسم التفضيل عملٌ فيما بعده لشبهه بالصفة المشبهة، أو لما فيه من رائحة الفعل، وهذا العمل يشمل أنواع الإعراب الثلاثة: الرفع، والنصب، والجرّ.

أولاً: الجر:

يجوز الجرّ بـ (افعل) إن كان المجرور به كُلاً، و (أفعل) بعضه، وذلك إذا أضيف (أفعل) إلى معرفة، نحو: زيدٌ أفضلُ القومِ، أو كان (أفعلُ) كُلاً، والمجرور به بعضه، وذلك إذا أضيف (أفعل) إلى نكرة، نحو: محمد أفضلُ رجلٍ.

وتتعلق حروف الجرّ بأفعل التفضيل على نحو تعلّقها بأفعل التعجب، فيقال: زيدٌ أرغبُ في الخير من عمرو، وعمرو أجمع للمال من زيدٍ[1].

ثانيًا: النصب:

يجوز أن ينصب (أفعل) التفضيل التمييز إن كان فاعلاً في المعني، نحو: زيدٌ أكثرُ مالاً؛ لأنه على معني: زيدٌ كَثُرَ مالُه، ويجوز أن ينصب التمييز إن لم يكن فاعلاً في المعني بشرط أن يضاف (أفعل) إلى غير التمييز، نحو: هو أكرمُ الناس رجلاً؛ حتى لا يضاف (أفعل) مرتين لو لم ينصب التمييز وجرّ بالإضافة، وذلك ممتنع[2].

وينصب (أفعل) التفضيل ـ كذلك ـ الظرف؛ لاكتفائه برائحة الفعل، والحال؛ لمشابهة الظرف، وذلك مثل: زيدٌ أحسنُ منكَ اليومَ راكبًا.

(1) التصريح ٤٥٣/٣.

(2) التصريح ٤٥٤/٣.

ويمتنع نصب (أفعل) التفضيل المفعول به اتفاقًا، وإن وجد بعده ما يوهم ذلك فهو منصوب بفعل دلّ عليه (أفعل)؛ قال الله تعالى: "هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلّ عَن سَبِيلِهِ"[1]، والتقدير: أعْلَمُ من كلّ واحدٍ، يَعْلَمُ مَن يَضِلُّ، و (مَنْ يضلّ) موضع نصب بفعل دلّ عليه (أعلم) لا بـ (أعلم)، ولا يجوز أن يكون مخفوضًا بـ (أعلم)، لما يلزم من المُحال، وإنما لم يعمل في الظاهر؛ لأنه ليس جاريًا على الفعل، ولا مشبّهًا به إذ لم يَجْرِ مَجْرَى اسم الفاعل في التثنية والتذكير والتأنيث على ما تقدم في قولك: زيدٌ أفضلُ من عمرٍو؛ لأنه الأصل[2].

ومثله قول الشاعر:

أَكَرُّ وَأَحْمَى للحقيقةِ منهمُ ... وَأَضْرَبَ مِنَّا بالسيوفِ القوانِسَا[3]

ويقول ابن طولون: "تصبه بـ(يضرب) مقدرًا، وقيل: بإسقاط الخافض، أي: أَضْرَبُ للقواضب [1]، ورجّح الأول؛ بكثرة حذف الفعل دون الحرف".

---

[1] الأنعام: ١١٧.

[2] الإيضاح في شرح المفصّل ٦٣٤/١، ٦٣٥، وشرح الرضي ـ القسم الثاني ـ المجلد الأول ص٧٨٧، وتوضيح المقاصد ٩٤٤/٣.

[3] البيت من الطويل، للعباس بن مرداس، ينصف أعداءه ويصفهم بالكرّ وحماية الحقيقة، ويصف قومه بأنهم أضرب منهم بالسيوف، والقوانس: جمع قونس، وهو مقدم رأس الجبل، أو أعلى خوذته، أو ما بين أذني الفرس.
انظره في: الإيضاح في شرح المفصل ٦٣٤/١، والكافية الشافية ١١٤١/٢

كما ذكر ابن طولون أيضًا قوله تعالى: "اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ" [2]. وذكر أن (حيث) نصبت بمقدر نَصْبَ المفعولِ به، أي: يعلمُ حيثُ، لا جُرّت بالإضافة؛ لأن (أفعل) بعض ما يضاف إليه، ولا نُصِبَتْ بـ(أعلم) نصب الظروف؛ لأن علمه غير مقيد.

وأنا أرى أن توجيه ابن طولون الإعرابي هو الصحيح، فلا يجوز أن يعمل (أعلم) في (حيثُ)، ويكون ظرفًا؛ لأن المعنى يكون على ذلك: الله أعلم في هذا الموضع، وذلك لا يجوز أن يوصف به الخالق سبحانه وتعالى.

كما أنّ (أفعل للتفضيل) يتعدّى إلى المفعول به بحروف الجرّ، وتفصيل ذلك كما يلي:

أن (أفعل) إن كان من فعل متعدٍ بنفسه دالّ على حُبّ أو بُغْض عُدِّيَ باللام إلى ما هو مفعول به في المعنى، وبـ (إلى) إلى ما هو فاعلٌ في المعنى، نحو: المؤمن أحبُّ لله من غيره، وهو أحبُّ إلى الله من الكافر.

وإن كان (أفعل) من فعل متعدٍ بنفسه دالّ على علم عُدِّي بالباء، نحو: زيدٌ أعرفُ بي، وأنا أدرى به.

وإن كان من فعل متعدٍ بنفسه غير ما تقدم عدّي باللام، نحو: هو أطلبُ للثأر، وأنفعُ للجار.

---

[1] لأن ابن طولون أورد البيت بـ(القواضب) بدلاً من (القوانسا)، والقواضب:جمع سيف قاضب، أي قطاع. انظر: المسائل الملقبات ص ٨٦.

[2] الأنعام: ١٢٤

) من فعل متعدٍ بحرف جرّ عُدّى بهذا الحرف لا
في الدنيا، وأسرعُ إلى الخير، وأبعد من الإثم،
أجدرُ بالحلم.

في هذا الأمر ما لـ(أفعل) التفضيل، نحو: ما أحبَّ
لى الله [1]. إلخ.

صب (أفعل) المفعول به بنفسه إن تَجرّد من معنى
يف؛ لأنه وإن أوّل بما لا تفضيل فيه فلا يلزم
ل هو به، إذ للألفاظ خصوصياتُ لا تنكر [2].

صب (أفعل) التفضيل المفعول معه، والمفعول
ا يوهم خلاف ذلك كان على تقدير فعل ناصب
(أفعل) المذكور، وذلك كقول طرفة بن العبد:

الأمهم لُؤمًا، وأبيضُهم سِربالَ طبّاخِ[4]

ضيل الضمير المستتر باتفاق[5]. ، نحو: العفةُ
عفّة) مبتدأ، و(أكرم) خبر المبتدأ، والفاعل ضمير
الابتذال) جار ومجرور متعلّق بـ(أكرم).

ن مالك ٢/ ١١٤٤، ١١٤٥.

كما أنه يرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حطاها سيبويه [1]. ، كـ (مررت برجلٍ أفضل منه أبوه) أو: (مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أنت).

ولا يرفع الاسم الظاهر قياسًا إلاّ إذا صح أن يقع موقعه فعل بمعناه، وهذا مطرّد في كل موضع يقع فيه اسم التفضيل بعد نفي أو شبهه ويكون مرفوعه أجنبيًا مفضّلاً على نفسه باعتبارين.

مثال تقدم النفي: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد، وبهذا المثال عرفت مسألة رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر بمسألة الكحل التي نحن بصدد الحديث عنها الآن.

ففي المثال يصّح وقوع الفعل موقع اسم التفضيل، فيقال: ما رأيت رجلاً يحسنُ في عينيه الكحل كحسنه في عين زيد، وقد تقدم في المثال نفي بـ(ما)، ومرفوع اسم التفضيل وهو (الكحل) أجنبيّ لم يتصل بضمير يعود على الموصوف.

وقولنا: (مفضّلاً على نفسه باعتبارين)، أي: هذا المرفوع الأجنبي مفضّلُ على نفسه باعتبارين مختلفين، فالكحل في عين زيد أحسن من الكحل نفسه في عين غيره من الرجال.

فـ(أحسن) نعت لـ(رجل)، و (الكحل) فاعل لاسم التفضيل مرفوع. ومثال النهى: لا يكن غيرك أقربَ إليه الخير منه إليك.

فـ (أقرب) خبر (يكن) منصوب، و (الخير) فاعل لاسم التفضيل [1].

فـ (أفعل) التفضيل يرفع الضمير المستتر فاعلاً ـ كما ذكرنا ـ نحو: زيدُ أفضلُ، ففي (أفضل) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى (زيد)، أما عدم رفع اسم التفضيل الضمير البارز أو الاسم الظاهر؛ لضعف مشابهته الفعل واسم الفاعل والصفة المشبهة، مما يجعله عاملاً ضعيفًا لا يقوى على العمل إلاّ في المستتر الذي لا صورة له في اللفظ يبرز فيها أثر العامل.

وضعف اسم التفضيل عن اسم الفاعل والصفة المشبهة من قبل أنه في حال التنكير لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، إذ يقال: هندٌ أكرمُ من زيد، ولا يقال: أكْرَمَةٌ، ويقال: الزيدان أكرم من عمرو، والزيدون أكرم من عمرو، فلزم الإفراد والتذكير، بخلاف اسم الفاعل والصفة المشبهة، إذ يجوز فيها التأنيث والتثنية والجمع[2].

والمشهور أن الأسماء المشتقة من الأفعال سبعة، هي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة.

---

[1] انظر: ، والمقتضب ٣/ ٢٤٨، والتخمير ص١٣٣، وشرح التسهيل ٣/ ٦٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ٩٤٣، ودليل السالك ٢/ ١٧٣، ١٧٤، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢/ ١٠٦٩، والمساعد ٢/ ١٨٤، ١٨٥.

[2] انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ١١٣٩، ١١٤٠، والمسائل

واسم التفضيل من الأسماء المشتقة من الأفعال، ويشبه من الأفعال الأفعالَ غير المتصرّفة، وهو وفعل التعجب من باب واحد، حتى إنّ حُذّاق النحويين قالوا: إن الذي شَذَّ في أحد البابين شَذَّ في الآخر[1].

ويرى شمس الدين بن الصائغ كما نقل عنه السيوطي [2]. وابن طولون[3]، وأيدّاه: أنه إذا كان الجامد من الأفعال قاصرًا في عمله عن المتصرّف؛ لشبهه بالأسماء، فما يشبهه من الأسماء ينبغي ألاّ يعمل، إلاّ أن (أفعل) ـ لما فيه من الاشتقاق والجريان على الموصوفات ـ عملت في الضمير المتّصل، والتمييز، والحال، والظرف، وعديله ـ الجار والمجرور ـ، لا في الظاهر، ولا في المفعول به، على المشهور.

وهذا يوافق ما قاله جمهور النحاة، ثم يؤيد ابن الصائغ، وتبعه ابن طولون [4]، والسيوطي [5]. ـ أيضًا ـ أن (حيث) في قوله تعالى: "اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ" [6]: منصوب بفعل مقدر نصب المفعول به، أي: يعلم حيثُ، ولا يجوز جرّها بالإضافة، لأن (أفعل) بعض ما يضاف إليه، ولا تنصب بـ(أعلم) نصب الظروف؛ لأن علمه تعالى غير مقيّد.

---

[1] المسائل الملقبات ص ٨١، ٨٢.

[2] الأشباه والنظائر ٨/ ١٤١، ١٤٢.

[3] المسائل الملقبات ص ٨٥، ٨٦.

[4] المصدر السابق.

[5] الأشباه والنظائر ٨/ ١٤٢.

[6] الأنعام: ١٢٤.

وقد حكى سيبويه في موضع أن بعض العرب ــ لأجل الاشتقاق ــ أعمل اسم التفضيل في الظاهر مطلقًا، ومنعه في موضع آخر وحكم عليه بالقلة والرداءة [1].

يقول ابن هشام: "وبعضهم يرفعه به مطلقًا، فتقول: مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه، فتخفض (أفضلَ) بالفتحة على أنه صفة لـ(رجل)، وترفع (الأب) على الفاعلية، وهي لغة قليلة، وأكثرهم يوجب رفع (أفضل) في ذلك على أنه خبر مقدم، و(أبوه) مبتدأ مؤخّر، وفاعل (أفضل) ضمير مستتر عائد عليه، ولا يرفع أكثرهم بـ (أفعل) الاسم الظاهر إلاّ في مسألة الكحل" [2].

وأنا أرى أن ما ذهب إليه ابن هشام في رفع اسم التفضيل للظاهر مطلقًا لغة قليلة، لا يعتد بها، وهو ما ذكره سيبويه وقد أشرت إليه من قبل.

وأن (أفضل) خبر مقدم، و(أبوه) مبتدأ مؤخر، وفاعل اسم التفضيل ضمير مستتر فيه. وأن اسم التفضيل لا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكحل التي نحن بصدد الحديث عنها.

ويرى بعض المتأخرين أنّ (أفعل) التفضيل يعمل في الظاهر مطلقًا، واعترض على ما قاله سيبويه، وقد ذكر شمس الدين بن الصائغ حجتهم، ثم ردّها، حيث قال: " ... إلاّ أن بعض المتأخرين اعترض عليه بأن عدم لحاق العلامات لـ (أفعل) يقوّي شبهه بالفعل، من حيث إن

[1] انظر حكاية الإجازة في الكتاب ٢/ ٣١، وانظر المنع والحكم بالرداءة والقبح في الكتاب ٢/ ٣٤.

[2] شرح قطر الندى ص ٢٨٢.

الفعل لا يُثنى ولا يُجمع، فيجب أن يعمل بطريق الأولى ... وجواب ذلك: أنّا لا نُسلّمُ أنّ ذلك لقوة شبهه بالفعل، بل لضعفه؛ حيث لم يَجْرِ مجراه في لحاق العلامات، فلحاق العلامات ممّا يقوّى شبه الفعل ..." [1].

ويبدو لي أن رأي ابن الصائغ هو الأرجح والأقرب إلى الصّواب، فـ(أفعل) التفضيل لا يرفع الظاهر عند جميع العرب إلاّ في مسألة الكحل، أمّا في غيرها فلا يرفع الظاهر إلاّ في لغة لبعض العرب، حكاها سيبويه والفراء وغيرهما، وقد وصفها سيبويه بالرداءة، كما ذكرنا من قبل.

وأن رفع (أفعل) التفضيل الظاهر ذكر له الجمهور تعليلين [2]. هما:

١- أنه واقع موقع المضمر، ألا ترى أنّ هذا الكلام مخرج عن حدّه، فإن الكحل لا يفضُل نفسه، وكذلك الشيء لا يعقل أن يفضُل نفسه، وإنما الأصل: زيدُ بالكحل أحسنُ من الناس كلهم. فإن زيدًا هو الذي يفضُل بالكحل جميع الناس، وأنت لو قلت هذا لكان فاعل (أحسن) ضميرًا يعود على (زيد)، فلمّا أزيل هذا الكلام وعُدل به إلى ما ذكرتُه، صار هذا الظاهر في موضع هذا المضمر، فارتفع لذلك، فكأن (أحسن) إنما رفع المضمر.

٢- أن هذا الكلام مخرج عن حدّه على ما تقدم، والحقيقة أن الكحل مؤثِّر في عين زيد أثرًا لا يوجد في عين غيره، فكأنه قال: ما رأيت

[1] المسائل الملقبات ص٨٧.

[2] انظر التعليلين في: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢/ ١٠٧٠.

رجلاً مُؤثِّرًا في عينيه الكحل أثره في عين زيد، فوضع (أحسن) موضع (مؤثِّر)، و(مؤثر) لو ظهر عمله في الكحل، فعمل (أحسن) الذي وُضِعَ موضعه.

فهذان الوجهان علّل بهما النحويون رفع (أفعل) الظاهر في مسألة (الكحل).

فـ (أفعل) التفضيل لا ترفع الظاهر إلاّ في هذا الموضع، وذلك إذا كان الشيء في محلّ أعظم منه في جميع محالّه، فأنت هنا تريد أن تفضّل الكحل في عين (زيد) على الكحل في جميع العيون.

وكذلك: ما أعلم شهرًا أفضلَ فيه الصومُ منه في شهر رمضان، فأنت تريد أن (الصّوم) في شهر رمضان يفضُل الصوم في كل شهر، وإن كان الصُوم في الشهور كلّها عظيمًا. وكذلك: ما أعلم ليلة أفضلَ فيها القيامُ منه في ليلة القدر. وهذا مطّرد.

ولا يوجد (أفعل) يرفع الظاهر إلاّ في هذه الموطن خاصّة.

ولا يجوز أن تقول: مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه، إنما يقال هذا برفع (أفعل) وجعله خبرًا عن الأب، والجملة صفة لـ(رجل)؛ لأن (أفضل) إذا كان بـ(من) لا يثنّى، ولا يجمع، ولا يؤنث، وتستعمل مفردًا في كلّ حال، فإذا قلت: مررت بزيد الأفضل أبوه، وبعمرو الأكرم أخوه، جاز، وكان ما بعده مرفوعًا، لأنه يؤنث، ويثنى، ويجمع، فيشبه بذلك اسم الفاعل، كما أشبه (حسن) ونظائره [1].

وقد ذكر ابن طولون تعليلاً آخر للجمهور وهو أنه لو لم يرفع الظاهر، ورُفِعَ: إمّا على أنه مبتدأ مُخْبَرٌ عنه بالكحل، أو خبرُه الكحل، أو خبرُه الكحل تقدّم عليه؛ لزم منه أمرٌ ممتنع، وهو الفصل بين (أفعل) ومعموله بأجنبيّ منه، ومعنى الأجنبي: أنه غير معمول له عمل الفعل فيه، وإلاّ فالفصل بالخبر أو بالمبتدأ، أو الخبر ومعموله فصلٌ بمعموله عند من يرفع أحدها بالآخر، والفصل بين العائد ومعموله بالأجنبيّ لا يجوز، لأنهما كالكلمة الواحدة. قيل: ولأن (أفعل) مع (مِنْ) كالمتضايفين، ولا يفصل بينهما أجنبيّ على قول الجمهور، ولا بغيره إلاّ لضرورة.

وقد اعترض على هذا التعليل بأن الفصل إنما يلزم على تقدير أن يتقدم (أحسن) ويتأخّر (منه)، إمّا على تقدير أن يتقدم (الكحل)، أو يتأخر عنه (منه)، بأن يقال: ما رأيت رجلاً الكحل أحسن في عينه منه، أو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه الكحلُ، فلا يلزم ذلك المحذور[1].

وقد أجاب بدر الدين بن مالك على هذا الاعتراض الذي وجّه إلى تعليل الجمهور، بقوله: "قلت: لم يؤخّر تَجنّبًا عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسّره، وإعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد ــ وليس هو من أفعال القلوب ــ ولم يتقدّم كراهية أن يقدموا لغير ضرورة ما ليس بأهم؛ فإن الامتناع من رفع أفعل التفضيل الظاهرَ ليس لعلة موجبة، إنما هو لأمر استحساني، فيجوز التخلف عن مقتضاه إذا زاحمه ما رعايتُه أولى؛ وهو تقديم ما هو أهمُّ، وإيراده في الذكر أتَمُّ، وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه، ألا ترى أنك لو قلت: ما رأيت رجلاً،

---

[1] المسائل الملقبات ص ٩٦، ٩٧، والأشباه والنظائر ٨/ ١٥٦.

كان صدق الكلام موقوفًا على تخصيص رجلٍ بأمرٍ يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال، لأنه ما من راءٍ إلاّ وقد رأى رجلاً ما، فلمّا كان الصدق موقوفًا على المخصِّص ــ وهو الوصف ــ كان تقديمه مطلوبًا فوق كل مطلوب، واغتفر ما يترتب على التقديم من الخروج عن الأصل.. " [1].

فنلاحظ أن ابن الناظم أجاب عن تأخير (الكحل) عن (منه)، بأنه تجنب عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسّره، وإعمال الخبر في ضميرين لمسمًى واحد، وليس هو من أفعال القلوب.

وأنا أميل إلى هذا الجواب الذي ردّ به ابن الناظم على هذا الاعتراض الذي وجّه إلى تعليل الجمهور.

كما أيّد ــ أيضًا ــ قول ابن الناظم وردّه هذا الاعتراض شمس الدين بن الصائغ، وابن طولون والسيوطي [2].

وأنّ هناك تعليلين آخرين لرفع (أفعل) الظاهر في هذه المسألة، وهما:

١- أنها عملت في الظاهر في تفضيل الشيء على نفسه؛ لأن ذلك بالنسبة إلى المعاني غالبًا يجرى مجرى الضمائر، فرفعته كما ترفع الضمائر.

٢- أنه لما اتحد الفاضل والمفضول، كأنّه عمل في شيء واحد.

---

[1] شرح ابن الناظم للناظم للألفية ص ٢٠٠، والأشباه والنظائر ٨/ ١٥٧.

[2] المسائل الملقبات ص ٩٨، والأشباه والنظائر ٨/ ١٥٨، ١٥٩.

وهذا التعليلان نسبهما ابن طولون إلي ابن فلاح [1].

وقد حكى يونس عن ناس من العرب رفع (أفعل) التفضيل الظاهر مطلقًا بلا شرط، نحو: مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه، وبرجلٍ خيرٍ منه عملُهُ، وليس ذلك بمشهور[2].

تعقيب وتجريح:

بعد هذا العرض المبسّط، والاستقصاء التّام لما ذكره النحاة في هذه المسألة، اتّضح لي أن العلماء قد تباينت أقوالهم أحيانًا، واختلفت اتجاهاتهم أخرى، وأن الرأي الراجح والقول الصائب هو ما ذكره ابن طولون في ختام المسألة، وخلاصة القول ما يلي [3].

---

[1] المسائل الملقبات ص١٠١.

[2] شرح الرضى لكافية ابن الحاجب ـ القسم الثاني ـ المجلد الأول ص ٧٨٧.

[3] المسائل الملقبات ص ١٠٣ ـ ١٠٥. وانظر: المقتضب ٣/ ٢٤٨ ـ ٢٥٠، والكتاب لسيبويه ٢/ ٣١ ـ ٣٤، والتخمير ص١٣٣، ١٣٤، وشرح قطر الندى ص ٢٨١ ـ ٢٨٣، وشرح الأشموني ٣/ ٧٦ ـ ٨٠، وشرح التسهيل ٣/ ٦٥ ـ ٦٨، وتوضيح المقاصد ٣/ ٩٤٣ ـ ٩٤٤، ودليل السالك ٢/ ١٦٤ ـ ١٧٥، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢/ ١٠٦٩ ـ ١٠٧٠، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٣٥ ـ ١٤٧، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٦٣٣ ـ ٦٣٥، والمساعد، ٢/ ١٨٤ ـ ١٨٦، واللباب ١/ ٤٤٧، وابن يعيش ٦/ ١٠٦، وشرح ابن الرضى لكافية ابن الحجاب القسم الثاني ـ المجلد الأول ص ٧٨٦ ـ ٧٩١، والكافي في الإفصاح ـ السفر الثالث ص ١٠٢٩، وارتشاف الضرب (ت د/ رجب عثمان) ٥/ ٢٢٣٥ ـ ٢٢٣٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٥٢، ١٠٤، والكناش ١/ ٣٣٩ ـ ٣٤١، وشرح ابن الناظم ص ١٩٩، ٢٠٠، وأوضح المسالك ٣/ ٢٦٦.

أن (أفعل) التفضيل يرْفع المستتر في كل لغة، نحو: زيدٌ أفضلُ، ففي (أفضل) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى (زيد).

ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها سيبويه، كـ(مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه)، أو: (أفضل منه أنتَ)، بخفض(أفضل) بالفتحة على أنه صفة لرجل، وبرفع (الأب) أو (أنت) على الفاعلية بـ(أفضل)، على معنى: فاقه في الفضل أبوه، أو: أنت.

وأكثر العرب يوجب رفع (أفعل) ــ في ذلك كلّه ــ على أنه خبر مقدّم، و(أبوه)، أو: (أنت): مبتدأ مؤخر، وفاعل (أفعل) ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لـ(رجل)، ورابطها الضمير المجرور بـ(من).

ويطّرد ذلك الرفع للظاهر: إذا حلّ (أفعل) التفضل محلّ الفعل مع موافقة المعنى، والفعل يرفع الظاهر فكذا ما حلّ محلّه، وذلك إذا كان (أفعل) صفة لاسم جنس، وسبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبيًّا ــ وهو ما ليس متلبسًا بضمير الموصوف به ــ مفضلاً ذلك الأجنبي على نفسه باعتبارين مختلفين، نحو قول العرب: (ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد). فـ(أحسن) أفعل تفضيل، وهو صفة لرجل، و(رجل) اسم جنس مسبوق بنفي، ومرفوعه (الكحل) ، وهو أجنبي من الموصوف، لكونه لم يتصل بضميره، و(الكحل) مفضل على نفسه باعتبار محلّين مختلفين، فباعتبار كونه في عين زيد فاضل، وباعتبار

كونه في عين غيره مفضول، والمعنى: أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غير زيد من الرجال[1].

ثم يقول ابن طولون ــ أيضًا إن السبب في اطّراد رفع (أفعل) التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال تهيئته بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون (زيد) بدونها، فإنه يجوز أن يقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، فيؤتي بالفعل ــ وهو يحسن ــ مكان (أفعل) التفضيل ــ وهو أحسن ــ ولا يتغير المعنى.

والأصل أن يقع هذا الاسم الظاهر المرفوع بأفعل التفضيل بين ضميرين:

أولهما: الموصوف بـ(أفعل) التفضيل، وهو الهاء في عينه.

وثانيهما: للظاهر، وهو الهاء في (منه)، فيكون المفضول مذكورًا.

وقد يحذف الضمير الثاني العائد إلى الكحل، فيكون المفضول مقدرًا.

وتدخل (من) الجارّة للمفضول إمّا على الاسم الظاهر ــ وهو الكحل ــ، أو تدخل على محلّ (الكحل) ــ وهو العين ــ، أو تدخل على ذي المحلّ ــ وهو زيد ــ ، فتقول: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ من كحل عين زيد، بدخول (من) على الاسم الظاهر، وهو (الكحل)، أو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل من عين زيد، بدخول (من) على

---

[1] المسائل الملقبات ص ١٠٤.

محلّ (الكحل)، وهو العين، أو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد، بدخول (من) على ذي المحلّ، وهو (زيد)، فتحذف مضافًا إذا دخلت (من) على المحلّ وهو (العين)، أو مضافين إذا دخلت (من) على ذي المحلّ، وهو (زيد) [1].

وكما قد يحذف الضمير الثاني العائد إلى الكحل، قد يحذف ــ أيضًا ــ الضمير الأوّل العائد إلى الموصوف؛ للعلم به، نحو: ما رأيت رجلاً أحسن الكحل منه في عين زيد، والمقدر كالملفوظ [2].

ثم يقول ابن طولون بعد ذلك: "وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشيء أصلاً، وذلك إذا تقدّم المفضّل على (أفعل)، فيستغني عمّا بعد المرفوع، فتقول: ما رأيت كعين زيدٍ أحسنَ فيها الكحلُ، فتحذف ضمير (الكحل)، ومحله، وصاحب محلّه اختصارًا.

والحاصل: أن الضميرين تارة يكونان مذكورين، وتارة يكونان محذوفان، وتارة يذكر أحدهما ويحذف الآخر، وإذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف، وبالعكس.

ولمّا لم يمكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ؛ لئلا يفصلوا به بين (أفعل) التفضيل و(مِنْ) ــ وذلك لا يجوز ــ رفعوه على الفاعلية، وشرطوا تقدّم النفي عليه، وقاس عليه ابن مالك النهي والاستفهام [3].

(1) المسائل الملقبات ص ١٠٤، ١٠٥.

(2) شرح التصريح ٢/ ١٠٧.

(3) النهي نحو: لا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك، والاستفهام نحو: هل رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد. انظر: شرح التسهيل ٣/ ٦٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ٩٤٣.

وتبعه ابن هشام [1]. ولم يرد به سماع، فالأولى الاقتصار على ما قالته العرب" [2]. ا هـ.

وما ذكره ابن طولون هو ما رآه جمهور النحاة وارتضاه، كما أن هذه الأقوال والآراء قد سلمت مما وجّه إلى غيرها من نقدات واعتراضات، لذا رجحتُها وآثرها على غيرها من الآراء الأخرى التي أوردتُها من قبل.

(1) شرح قطر الندى ص ٢٨٣.

(2) المسائل الملقبات ص ١٠٥، ١٠٦.

المسألة السابعة

المسألة الأنبارية

وهي: (ما أحسن عبد الله!)

تقديم:

لقّبت هذه المسألة بالأنبارية إشارة إلى أبي بكر بن الأنباري[١] الذي عرضها عرضًا مفصّلاً، وقد نقلها عنه ابن طولون دون تصرف فيها [٢]. وهي موجودة نصًّا في الأشباه والنظائر للسيوطي[٣] ـ رحمه الله ـ، ونقلُ ابن طولون للمسألة دون تصرّف يدلّل على تأييده ابن الأنباري في كل ما أورده فيها.

---

[١] هو: أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباريّ، ولد سنة ٢٧١هـ. وله من المؤلفات: الأضداد، أدب الكاتب، الأمالي، الألفات، إيضاح الوقف والابتداء، السبع الطوال، شرح المفضليات، ضمائر القرآن، غريب الحديث، الكافي في النحو، اللامات، المجالس، المشكل في معاني القرآن، وغيرها من الكتب. توفى سنة ٣٢٨هـ.

انظر: شذرات الذهب ٣/ ١٥، ١٦، والنجوم الزاهرة ٣/ ٣٠٩، ومعجم المؤلفين ١١/ ١٤٣.

[٢] المسائل الملقبات ص ١٠٧ ـ ١١٠.

[٣] الجزء السابع ص ٢٩٤ ـ ٢٩٧

الدراسة التفصيلية

قد ذكر النحاة عدة تعريفات للتعجب [1]. فقال بعضهم: هو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه.

وقال آخرون: هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه.

وعرّفه ابن عصفور، فقال: هو استعظامُ زيادةٍ في وصفِ الفاعلِ خَفِيَ سَبَبُهَا وخَرَجَ بها المتعجَّبُ منه عن نظائره، أو قَلَّ نظيرُه.

وقد رضي النحاة تعريف ابن عصفور ونقلوه في كتبهم.

ويبدو لي أن ما ذكره ابن عصفور هو معناه الاصطلاحي، أما التعريفان الآخران فهما معناه اللغوي، وهذا ما أشار إليه الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه كتاب (أضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) [2].

والتعجب نوعان:

١- نوع لا ضابط له، وإنما يعرف بالقرينة، كقوله تعالى: "كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ" [3]. فـ(كيف) اسم استفهام مبنى على الفتح في محل نصب حال، وهي تفيد التعجب.

---

[1] انظر هذه التعريفات في: شرح المقرب لابن عصفور ١/ ٤٤٧١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٨٨٥، وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٤، وكشف المشكل ص٥٠٧.

[2] الجزء الثالث ص٢٢٤.

[3] البقرة٢٨

وقوله (ﷺ) لأبي هريرة ـ رضى الله عنه ـ: "سبحان الله إن المؤمن لا ينجس". فـ(سبحان) اسم مصدر منصوب بفعل محذوف، وهو تعجب من اعتقاد أبي هريرة ـ رضى الله عنه ـ التنجس بالجنابة. وقولهم: لله دره فارسًا. فـ(فارسًا) تمييز منصوب قصد به التعجب.

٢- نوع قياسي، وله صيغتان وضعتا لإنشائه، وهما: مَا أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلَ بِهِ.

وهاتان الصيغتان هما اللتان عقد النحاة باب التعجب لبيانهما[1].

ومن عبارات التعجب القياسية ـ إلاّ أنها لم يبوّب لها في هذا الباب ـ صورة الاستغاثة نحو: يَا لَلمَاءِ، ويَا لَلْعُشْب، إذا تعجبوا من كثرتهما، وكذا: يا لَلدَواهي.

وفي أوضح المسالك [2]: "ويجوز نداء المتعجب منه، فيعامل معاملة المستغاث، كقولهم: "يا للماء، ...".

ومن ألفاظه (فَعُلَ) نحو: قَضُو الرجلُ زيد [3].

شروط بناء فعلي التعجب: [4]

---

[1] دليل السالك ٢/ ١٤١، ١٤٢.

[2] الجزء الرابع ص ٤٨.

[3] شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٠.

[4] انظر هذه الشروط في: اللمع ص ١٣٨، وقطر الندى ٣٢٤، وأوضح المسالك ٣/ ٢٣٧ ـ ٢٤٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٤ وما بعدها، وتوضح المقاصد والمسالك ٣/ ٨٩٣ ـ ٨٩٦، وشرح ابن عقيل ٣/ ١١٩، ١٢٠، واللباب ١/ ١٩٩ وما بعدها، وشرح المقرب لابن عصفور

يبنى هذان الفعلان ممّا اجتمعت فيه سبعةُ شروط، وهي كما يلي:

أحدها: أن يكون ثلاثيًا؛ فلا يبنيان ممّا زاد عليه، نحو: دحرج، وانطلق، واستخرج.

الثاني: أن يكون متطرّفًا؛ فلا يبنيان من فعل غير متصرّف، كـ (نعم)، و(بئس)، و(عسى) و(ليس).

الثالث: أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة، فلا يبنيان من: مات، وفني، ونحوهما، إذ لا مزيّة فيهما.

الرابع: أن يكون تامًّا، فلا يبنيان من الأفعال الناقصة، نحو (كان) وأخواتها، فلا تقول: مَا أَكْوَنَ زيدًا قائمًا ، وأجازه الكوفيون.

الخامس: أن لا يكون منفيًّا، واحترز بذلك من المنفي لزومًا، نحو: ما عَاجَ فلان بالدواء، أي: مَا انْتَفَع به، أو جوازًا نحو: ما ضربتُ زيدًا.

السادس: أن لا يكون الوصفُ منه على (أَفْعَلَ)، واحترز بذلك من الأفعال الدّالة على الألوان، كـ(سَوِدَ) فهو أسود، و(حَمِرَ) فهو أحمر، والعيوب كـ(حَوِلَ) فهو أحول، و(عَوِرَ) فهو أعور. فلا تقول: مَا أَسْوَدَهُ، ولا: مَا أَحْمَرَهُ، ولا: مَا أَحْوَلَهُ، ولا: مَا أَعْوَرَهُ، ولا: أَعْوِرْ به ولا: أَحْمِر به.

والكنّاش ٢/ ٤٩، والمقتصد ١/ ٣٧٦، والجمل للزجاجي ص ١٠٠، ١٠١، والنكت الحسان ص١٣٩ وما بعدها، وشرح الأشموني ٣/ ٣٠ -

السابع: أن لا يكون مبنيًّا للمفعول، نحو: ضُرِبَ زيدٌ، فلا تقول: مَا أَضْرَبَ زيدًا، تريد التعجب من ضربٍ أُوقِع به؛ لئلا يلتبس بالمتعجب من ضَرْبٍ أَوْقَعَهُ.

ويتوصّل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ(أَشْدِدْ) ونحوه، وبـ(أَشَدَّ) ونحوه، وينصبُ مصدرُ ذلك الفعل العادم الشروطَ بعد (أَفْعَلَ) مفعولاً، ويجر بعد (أَفْعِلْ) بالباء، فنقول: مَا أَشَدَّ دحرجته، واستخراجه، وَأَشْدِدْ بدحرجته، واستخراجه، و: ما أقبح عَوَرَهُ، وَأَقْبِحْ بعورِهِ، وَمَا أَشَدَّ خُمْرَتَهُ، وأَشْدِدْ بحُمْرتِه.

وفي هذا يقول ابن مالك:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثُلاثٍ صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ، تَامٍّ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا

وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ

آراء النحاة في الصيغة الأولى: (مَا أَفْعَلَهُ):

يرى النحاة أن (ما) اسم إجماعًا؛ لأن في (أَفْعَلَ) ضميرًا يعود عليها.

كما أنهم أجمعوا على أنها مبتدأ؛ لأنها مجرّدة للإسناد إليها. ثم اختلفوا، فقال سيبويه: هي نكرة تامة بمعنى شيء [1]. وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر، فموضعه رفع.

وقال الفراء وابن درستويه: هي استفهامية.

وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى الذي، وما بعدها صلة، فلا موضع له، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحلّه رفع، وعلى هذين

[1] الكتاب ١/ ٧٢

لخبر محذوف وجوبًا، أي: شيء عظيم[1]. والمعنى: شيء حسن زيدًا
ظيم، أو: الذي حسّن زيدًا شيء عظيم.

وقد رجّح ابن الناظم قول سيبويه، فقال [2]: "والذي ذهب إليه
يبويه أولى؛ لأن (ما) لو كانت موصولة لما كان حذف الخبر وجوبًا؛
نه لا يجب حذف الخبر إلاّ إذا علم وسدّ غيره مسدّه، وههنا لم يسدّ
سدّ الخبر شيء؛ لأنه ليس بعد المبتدأ إلاّ صلته، والصلة من تمام
اسم، فليست في محلّ خبره، إنما هي في محلّ بقية حروف الاسم، فلا
سلح لسدّ مسدّ الخبر". ا هـ.

كما رجّحه أيضًا ــ أبو البقاء العكبريّ، وذكر أن تقدير الخبر هنا
فائدة فيه، إذ تقديره: الذي أحسن زيدًا شيء، وهذا لا يستفيد منه
سامع، وإنما جاز الابتداء بهذه النكرة؛ لأن الغرض منه التعجب لا
لإخبار المحض، وإنما عدل عن (شيء) إلى (ما)؛ لأن (ما) أشدّ إبهامًا،
كانت لا تثنى ولا تجمع، ولا تقع للتحقير، ولأنها يؤكد بها إبهام
شيء) فيقال: ما أخذت منه شيئًا ما [3].

[1] انظر: الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع ـ السفر الثالث ص ٧١٣، ٧١٤، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص ١١٥، والتخمير ص ٣٢٦ وما بعدها، والأصول لابن السّراج ١/ ٩٩، والمفصّل ص٣٦٧، وموصل الطلاب ص ١٥٢، وقطر الندى ص ٣٢١، ٣٢٢، وشرح الأشموني ٣/ ٢٤،٢٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ٨٨٥، والإنصاف ١/ ١٢٠ (المسألة: ١٥)، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٤٨.

[2] شرح ابن الناظم على الألفية ص١٨٦.

كما أيد سيبويه ــ أيضًا ــ أبو البركات الأنباري [1]. وابن أبي الربيع[2]، وابن عقيل[3]، وغيرهم كثير.

وقد ردّ قولَ الأخفش ابنُ مالك [4] في كون (ما) موصولة، وأيّد سيبويه، معلّلاً ذلك بأنه يتحصّل بقوله ــ أي قول الأخفش ــ إفهام وإبهام، فحصول الإفهام بذكر المبتدأ أو صلته، وحصول الإبهام بالتزام حذف الخبر، إلاّ أنّ هذا القول يستلزم مخالفة النظائر من وجهين:

أحدهما: تقدم الإفهام وتأخير الإبهام، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهامًا وإبهامًا تقديم ما به الإبهام، وتأخير ما به الإفهام، كما فعل بضمير الشأن ومفسرّه، وبضميري (نعم) و(ربّ) بالعموم والتخصيص، وبالمميّز والتمييز وأشباه ذلك.

الثاني: كون الخبر ملتزم الحذف دون شيء يسدّ مسدّه، والمعتاد في الخبر الملتزم الحذف أن يسدّ مسدّه شيء يحصل به استطالة، كما فعل بعد (لولا) وفي: عمرك لأفعلن. فالحكم بموصولية (ما)، وكون الخبر محذوفًا دون استطالة حكم بما لا نظير له، فلم يعوّل عليه، ولا أجيب الداعي إليه.

[1] أسرار العربية ص ١١٥.

[2] الكافي في الإفصاح ـ السفر الثالث ـ ص ٧١٣.

[3] شرح ابن عقيل ١١٦/٣.

[4] انظر ردّ ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣١، ٣٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٨٨٦

كما قال ابن مالك [1] ــ أيضًا ــ: أنه يقال لمن ذهب هذا
ذهب: أخبرني عن الخبر الذي ادّعيت حذفه. أمعلومٌ هو أم مجهولٌ؟

فإن قال: هو معلوم. فقد أبطل الإبهام المقصود.

وإن قال: هو مجهول. لزم حذف ما لا يصح حذفه، فإن شرط
ة حذف الخبر ألاّ يكون مجهولاً، وهذا كافٍ في بيان ضعف القول
(ما) التعجبية موصولة بفعل التعجب.

وقد روي عن الأخفش قول ثالث غير هذين القولين، وهو أنّ
) نكرة تامة لا تحتاج إلى وصف، فيكون في هذا القول موافقًا
بويه والجمهور [2].

وقد روي عن الكسائي أنه يقول: إنّ (ما) لا موضع لها من
راب. ووصف المرادي قوله بالشذوذ [3].

وعليه فلا يوافق النحاة في أنها مبتدأ.

أما ما ذهب إليه الفراء وابن درستويه من أن (ما) استفهامية،
له ابن مالك في شرح التسهيل عن الكوفيين [4]. فقد ردّه بأن
ستفهام المشوب بالتعجب لا يليه غالبًا إلا الأسماء نحو: "وَأَصْحَابُ
ينِ مَآ أَصْحَابُ الْيَمِينِ" [5]، "الْحَاقَّةُ * مَا الْحَآقَّةُ" [6]. و(ما) المشار

شرح التسهيل ٣/٣٢.
نظر أوضح المسالك ٣/ ٢٢٥، مع الحاشية.
وضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٨٨٥.
شرح التسهيل ٣/ ٣٢. انظر: توضيح المقاصد ٣/ ٨٨٦.
لواقعة: ٢٧.
لحاقة: ١،٢.

إليها مخصوصة بالأفعال، وبأنها لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن يخلفها (أي).

وقد أيد ابن طولون قول سيبويه بأن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء، وفيها معنى التعجب، وهي اسم وما بعدها خبر، فموضعه رفع، حيث قال: "تقول: مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ! فـ(ما) رفع، رفعتها بما في (أحسن)، ونصبت (عبد الله) على التعجب" [1].

آراء النحاة في فعلية (أَفْعَلَ)

أولاً: مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أن (أَفْعَلَ) في التعجب اسم، لقولهم مَا أُحَيْسِنَهُ، ففتحته إعراب كالفتحة في: زيد عندك؛ وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نصبه، و(أحسن) إنما هو في المعنى وصف لزيد، لا لضمير (ما)، و(زيد) عندهم مشبه بالمفعول به [2].

ثانيًا مذهب البصريين:

يرى البصريون أنه فعل ماضٍ، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين، ففتحته بناء كالفتحة في (ضَرَبَ) من: زيدٌ ضرب عمرًا، وما بعده مفعول به[3] ولكل من الكوفيين والبصريين حججه وأدلته.

[1] المسائل الملقبات ص ١٠٧، والأشباه والنظائر ٧/ ٢٩٤.
[2] أوضح المسالك ٣/ ٢٢٦.
[3] أوضح المسالك ٣/٢٢٦.

ولاً: أدلة الكوفيين:

ستدل الكوفيون على اسمية (أفعَلَ) بأدلة كثيرة[1]، منها:

- أنّه لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يكون متصرّفًا؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف دل على أنه اسم، وليس بفعل.

- أنه يدخل التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، قال الشاعر:

ا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنَا ... مِن هؤليّانكنّ الضّالِ والسَّمُرِ[2]

- أنه يصح نحو: ما أقْوَمَهُ، وما أَبْيَعَهُ، كما يصح الاسم في نحو: هذا أَقْوَمُ منك، وأبْيَعُ منك، ولو أنه فعل، لوجب أن يعتل كالفعل، نحو: أقَامَ، وأبَاعَ، في قولهم: أَبَاعَ الشيء، إذا عرضه للبيع، فلما لم يعتل وصح كالأسماء مع ما دخله من الجمود والتصغير، دل على أنه اسم.

انظر هذه الأدلة في: أسرار العربية ص ١١٥ ، ١١٦ ، واللباب ١٩٨/١ ، ١٩٩ ، والإنصاف ١٢٠/١ (المسألة: ١٥).

البيت من البسيط، واختلف في نسبته، فنسب إلى كامل الثقفي، وإلى العرجي، وإلى المجنون، وقد استدل به الكوفيون على فعليه (أفعل)، حيث جاء مصغّرًا، والجواب: أنه بيت مفرد شاذ.

ره في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٣، وأسرار العربية ص١١٧، وشرح الأشموني ٢٥/٣.

موقف النحاة من هذه الأدلة:

اعترض معظم النحاة على هذه الأدلة، فقد أجاب عن كلمات الكوفيين وردّها أبو البركات الأنباري، حيث قال[1]: "وأما ما استدل به الكوفيون ففاسد.

أما قولهم: إنه لا يتصرف. فلا حجة فيه، لأنّا أجمعنا على أن (عسى) و (ليس) فعلان ومع هذا لا يتصرفان، وكذلك ههنا، وإنما لم يتصرّف فعل التعجب؛ لوجهين:

أحدهما: أنهم لمّا لم يصوغوا للتعجب حرفًا يدّل عليه، جعلوا له صيغة لا تختلف لتكون دلالة على المعنى الذى أرادوه، وأنه مضمن معنىً ليس في أصله.

الثاني: إنمّا لم يتصرّف؛ لأن الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال، والتعجب إنما يكون ممّا هو موجود في الحال، أو كان فيما مضى، ولا يكون التعجب ممّا لم يقع، فلماّ كان المضارع يصلح للحال والاستقبال، كرهوا أن يصرفوه إلى صيغة تحتمل الاستقبال الذى لا يقع التعجب منه.

وأمّا قولهم: إنه يدخله التصغير، وهو من خصائص الأسماء، قلنا: الجواب عنه من ثلاثة أوجه:

---

[1] أسرار اللغة العربية ص١١٧ ، ١١٨. وانظر: التخمير ص ٣٢٦، والأصول ١٠٠/١، واللباب ١٩٨/١، والخصائص ٣٩٤/١، والإنصاف ١٢٨/١ وما بعدها (المسألة: ١٥) وقطر الندي ص ٣٢٢، وشرح

الوجه الأول: أن التصغير ههنا لفظي، والمراد به تصغير المصدر، لا تصغير الفعل، لأن هذا الفعل منع من التصرف، والفعل متى منع من التصرّف لا يؤكّد بذكر المصدر، فلمّا أرادوا تصغير المصدر، صغّروه بتصغير فعله، لأنه يقوم مقامه، ويدلّ عليه، فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل.

الوجه الثاني: أن التصغير إنما حَسُنَ في فعل التعجب؛ لأنه لمّا لزم طريقة واحدة أشبه الأسماء، فدخله بعض أحكامها، والشيء إذا أشبه الشيء من وجه لا يخرج بذلك عن أصله، كما أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك عن كونه اسمًا.

الوجه الثالث: أنه إنما دخله التصغير حملاً على باب (أفعل) الذى للتفضيل والمبالغة؛ لاشتراك اللفظين في ذلك، ألا ترى أنك لا تقول: ما أحسن زيدًا، إلا لمن بلغ غاية الحسن، كما لا تقول: زيد أحسن القوم، إلا لمن كان أفضلهم في الحسن، فلهذه المشابهة بينهما جاز التصغير في قوله: (يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا)، كما تقول: غزلانك أبلغ الغزلان، وما أشبه ذلك.

وأما قولهم: إنه يصحّ كما يصحّ الاسم، قلنا: التصحيح حصل من حيث حصل التصغير؛ وذلك لحمله على باب (أفعل) الذي للمفاضلة، ولأنه أشبه الأسماء؛ لأنه لزم طريقة واحدة، فلما أشبه الاسم من هذين الوجهين، وجب أن يصحّ كما يصحّ الاسم، وشبهه الاسم من هذين الوجهين لا يخرجه ذلك عن كونه فعلاً، كما أنّ ما لا ينصرف أشبه الفعل من وجهين، ولم يخرجه ذلك عن كونه اسمًا، فكذلك ههنا هذا الفعل.

وليس هناك أحدٌ من النحويين انتصر لهذا المذهب الكوفي وأيّده.

ثانيًا: أدلة البصريين:

استدل البصريون على فعلية (أَفْعَلَ) بأدلة كثيرة[١]، منها:

١- إلحاق نون الوقاية بها، تقول: مَا أَحْسَنَنِي، وما أَفْقَرَنِي إلى عفو الله، وما أشبه ذلك، وهذه النون إنما تصحب ياء الضمير في الفعل خاصّة؛ لتقيه من الكسر.

٢- أنّ (أَفْعَلَ) تنصب المتعجب منه على أنه مفعول به، ونصبه للمعارف والنكرات، و (أَفْعَلَ) إذا كان اسمًا إنما ينصب النكرات خاصّة على التمييز، نحو: هذا أكثرُ منك علمًا، وأكبرُ منك سِنًا، وما أشبه ذلك، فلمّا نصب ههنا المعارف دلّ على أنه فعل ماض.

٣- أنه مفتوح الآخر، فلو لم يكن فعلاً لما كان لبنائه على الفتح وجه، إذ لو كان اسمًا لكان يجب أن يكون مرفوعًا لوقوعه خبرًا لـ (ما) بالإجماع، فلما وجب أن يكون مفتوحًا دلّ على أنه فعل ماض.

وقد انتصر معظم النحويين لهذا المذهب البصريّ، فقد قال أبو البركات الأنباري[٢]: "والصحيح ما ذهب إليه البصريون، وما استدل به الكوفيون ففاسد".

وقال ابن مالك[٣]: "وأما (أَفْعَلَ) فمختلف في فعليته عند الكوفيين، متّفق على فعليته عند البصريين، وهو الصحيح".

---

(١) انظر هذه الأدلة في: أسرار العربية ص ١١٦، والإنصاف ١٢٢/١ (المسألة: ١٥)، والتخمير ص ٣٢٦ وما بعدها، وقطر الندي ص٣٢٢.

(٢) أسرار العربية ص١١٧.

(٣) شرح التسهيل ٣١/٣.

وقال ابن يعيش[1]: "والحق ما ذهب إليه البصريون".

وقال ابن هشام[2]: "وزعم البصريون أنه فعل ماض وهو الصحيح؛ لأنه مبنيّ على الفتح، ولو كان اسمًا لارتفع على أنه خبر، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية، يقال: ما أفقرني إلى عفو الله، ولا يقال: ما أفقري".

آراء النحاة في الصيغة الثانية: (أفْعِلْ به):

في (أفْعِلْ) المتعجب به مع الإجماع على فعليته قولان:

أحدها: أنه في اللفظ أمر، وفي المعني خبر إنشائي مسند إلى المتعجب منه المجرور بالباء.

الثاني: أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسندًا إلى ضميره، وهو قول الفراء. واستحسنه الزمخشري وابن خروف[3].

وقد صحّح ابن مالك القول الأول، وعلل ذلك بقوله: "لسلامته مما يرد على الثاني من إشكالات:

أحدها: أنه لو كان الناطق بـ (أفْعِلْ) المذكور آمرًا بالتعجب لم يكن متعجبًا، كما لا يكون الأمر بالحلف والتشبيه والنداء حالفًا ولا مشبّهًا ولا مناديًا.

الثاني: أنه لو كان أمرًا مع الإجماع على فعليته لزم إبراز ضميره في التثنية والجمع والتأنيث، كما يلزم مع كل فعل أمر، متصرّفًا كان

(1) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٧.
(2) قطر الندي ص٣٢٢.
(3) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٨٨/٣

أو غير متصرّف، ولا يعتذر عن ذلك بأنه مثل، أو جارٍ مجرى المثل؛ لأن المثل يلزم لفظًا واحدًا دون تبديل ولا تغيير، والجاري مجري المثل يلزم لفظًا واحدًا مع اعتبار بعض التغيير، نحو: حبذا، ولله درّك، و (أفْعِلْ) المذكور لا يلزم لفظًا واحدًا أصلاً، فليس مثلاً ولا جاريًا مجري المثل.

فلو كان فعل أمر مسندًا إلى ضمير المخاطب لبرز ضميره في التأنيث والتثنية والجمع، كما يلزم غيره من أفعال الأمر العارية من المثلية.

الثالث من الإشكالات: أنّ (أفْعِلْ) المذكور لو كان أمرًا مسندًا إلى المخاطب لم يجز أن يليه ضمير المخاطب، نحو: أَحْسِنْ بك؛ لأن في ذلك إعمال فعل واحد في ضميرين فاعل ومفعول المسمّى واحد.

الرابع: أنّ (أفْعِلْ) المشار إليه لو كان بمعنى الأمر لا بمعنى (أفْعَلَ) تالي (ما) لوجب له الإعلال، إذ كانت عينه ياءً أو واوًا ما وجب لـ (أبِنْ) و (أقِمْ)، ونحوهما، ولم يُقَلْ: أَبِيْنْ، وَأَقْوِمْ، فيلزم مخالفة النظائر..."[1].

فمذهب جمهور البصريين ــ الذى صحّحه ابن مالك ــ يرى أن (أفْعِلْ) في نحو: أَحْسِنْ بزيد، لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، فمعنى

(1) انظر: شرح التسهيل ٣٣/٣ ، ٣٤.

(أَحْسِنْ بزيد): أَحْسَنَ زيدٌ، أي: صار ذا حسن، وهو مسند إلى المجرور بعده، والباء زائدة مع الفاعل مثلها في نحو: "وَكَفَىَ بِاللّهِ شَهِيداً"[1].

أمّا ما ذهب إليه الفراء ومن وافقه إلى أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسندًا إلى ضميره. فقد ردّه ابن مالك، كما وضّحنا من قبل.

وذهب ابن كيسان إلى أن المخاطب ضمير الحُسْن[2]، كأنه قيل: يا حسنُ أحسن بزيد، أي: م به، ولذلك كان الضمير مفردًا على كلّ حال. قال ابن طلحة: وهو حسن، وعلى هذين القولين فالباء زائدة مع المفعول؛ لأنّ من جعل (أَفْعِلَ) أمرًا حقيقة فالهمزة عنده للتعدية.

وأجاز بعض المتأخرين أن تكون الباء للتعدية لا زائدة، والهمزة للصيرورة لا للتعدية، وهو أمر للسبب، أو للشخص، على القولين[3].

وقد صحح المرادي ــ أيضًا ــ ما ذهب إليه جمهور البصريين؛ لسلامته مما يرد على غيره من نقدات، وردّ قول الفراء بالإشكالات والأوجه التي ذكرناها.

كما أنه ردّ قول ابن كيسان؛ بأنه من المصادر ما لا يكون إلا مؤنثًا كالسهولة والنجابة، فلو كان الأمر على ما توهمه، لقيل في: أَسْهِلْ به وأَنْجِبْ بِهِ: أسهلى به، وأنجبى[4].

---

(1) النساء: ٧٩، ١٦٦، والفتح: ٢٨.

(2) فالضمير للحُسْن عند ابن كيسان، وقال غيره: للمخاطب، وإنما التزم إفراده؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل. انظر: أوضح المسالك ٢٢٧/٣.

(3) توضيح المقاصد والمسالك ٨٨٧/٣.

(4) السابق ٨٨٨/٣.

كما صححه ــ أيضًا ــ ابن الناظم، حيث قال: "وأمّا (أَفْعِلْ) في نحو: أَحْسِنْ بزيد، ففعل لفظه الأمر، ومعناه الخبر، وهو مسند إلى المجرور بعده، والباء زائدة مثلها في نحو: "وَكَفَىَ بِاللّهِ شَهِيداً"[1]، وهو في قوة قولك: حَسُنَ زَيْدٌ بمعنى: ما أحسنه، ولا خلاف في فعليته"[2].

وحكي عن الزجاج أنه فعل أمر حقيقة، والتقدير: أَحْسِنْ يَا حُسْنُ زيد، أي: دم به.

وقد ضعّف قول الزجاج أبو البقاء العكبري وعلل له، حيث قال: وهذا ضعيف لثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ الأمر طلب إيقاع الفعل، والتعجب لا يكون إلا من أمر قد وُجد.

والثاني: أنه يصحّ أن يقال في جواب هذا الكلام: صدقت أو كذبت، وليس كذلك حقيقة الأمر.

والثالث: أنّ لفظه واحد، يكون في التثنية، والجمع، والمذكر، والمؤنث، كقولك: يا زيدان أحسن بعمرو، وكذلك بقية الأمثلة[3].

وقد ذهب ابن طولون مذهب جمهور البصريين مؤيّدًا أبا بكر الأنباريّ، حيث قال: "وَأَحْسِنْ: ليس بأمر للمخاطب، إنما معنى (أَحْسِنْ به): مَا أَحْسَنَهُ، قال الله عز وجلّ: "أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ"[4]،

---

(1) النساء: ٧٩، ١٦٦، والفتح: ٢٨.

(2) شرح ابن الناظم ص ١٨٦.

(3) اللباب ٢٠٢/١ ، ٢٠٣.

(4) مريم: ٣٨.

معناه ــ والله أعلم ــ مَا أَسْمَعَهُمْ ومَا أَبْصَرَهُمْ"[1].

ويبدو لي أن ابن طولون قد جانبه الصواب وأخطأ حينما ذكر أنّ (أَفْعِلْ) اسم، لأن العلماء قد اتفقوا على أن صيغة (أَفْعِلْ) فعل، وإن اختلفوا في نوعه، حيث قال[2]: "وإذا قلت: مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ، فأردت أن تسقط (ما) وتعجبت، قلت: أَحْسِنْ بعبد الله! [3].

وإذا أردت أن تأمر من هذا قلت: يا زيدُ أَحْسِنْ بعبد الله رجلاً، وإذا ثنّيت قلت: يا زيدان أَحْسِنْ بَعْبَدي الله من رجلين[4]، و: يا زيدون أَحْسِنَ بعبيد الله من رجال[5]، وتنصب (رجالاً) على التفسير، و (أَحْسِنْ) لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، لأنه اسم". ا هـ.

وإعراب الصيغتين ــ بإيجاز ــ على النحو التالي:

١- إعراب الصيغة الأولى (مَا أَفْعَلَهُ): نحو: ما أوسع الحديقة!

(ما) تعجبية، مبتدأ، نكرة ــ أي بمعنى شيء، تامة، أي لا تحتاج إلا للخبر ــ فلا تحتاج لنعت أو غيره من القيود، و (أوسع) فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره (هو) يعود على (ما)، و (الحديقة) مفعول به، والجملة خبر (ما).

٢- إعراب الصيغة الثانية (أَفْعِلْ بِهِ) نحو: أَقْبِحْ بالبخلَ!

(١) المسائل الملقبات ص١٠٩ ، ١١٠ ، والأشباه والنظائر ٢٩٦/٧.

(٢) المصدرين السابقين.

(٣) وهي الصيغة القياسية الثانية من صيغ التعجب: (أفعِلْ به).

(٤) في الأشباه والنظائر ٢٩٦/٧: (رجلين) بحذف (مِنْ) التي قبلها.

(٥) في الأشباه والنظائر ٢٩٦/٧: (رجالاً) بحذف (من) ...

(أَقْبِحْ) فعل ماض جاء على صورة الأمر، مبنيّ على فتح مقدر لمجيئه على هذه الصورة، وأصله (أَفْعَلَ) بصيغة الماضي، وهمزته للصيرورة، أي: أقبح البخل، أي: صار ذا قبح. كقولهم: أبقلت الأرض، أي: صارت ذات بقل، وهو النبات، وأثمرت الشجرة، أي صارت ذات ثمر، فغيّر اللفظ من صورة الماضي إلى الأمر لقصد التعجب، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل، و (البخل) فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد.

هذا هو الإعراب المشهور الذى رجّحه وصحّحه كثير من النحاة، وقد ذهب جماعة من النحاة إلى الإعراب التالي:

(أَقْبِحْ) فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت) يعود على مصدر الفعل المذكور، وهو (القبح)، (بالبخل): جار ومجرور متعلقان بالفعل، ويكون المعني الملحوظ: يا قبح أقبح بالبخل، أي: لازمه ولا تفارقه[1].

تقديم المعمول على عامله:

(١) دليل السالك ١٤٢/٢ ، ١٤٣. وانظر: الأصول لابن السراج ٩٩/١ وما بعدها، والمفصل ص٣٦٨، وقطر الندي ص٣٢١ وما بعدها، ومجالس العلماء للزجاجي ص١٢٥ ، ١٢٦ (المجلس: ٧٦)، وشرح الأشموني ٢٤/٣ وما بعدها، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١،٣٢/٣، وشرح ابن عقيل ١١٤/٣ ، ١١٥، وأوضح المسالك ٢٢٤/٣ ــ ٢٢٨.

يقول سيبويه في نحو: مَا أَحْسَنَ عبد الله ! "ولا يجوز أن تقدم (عبد الله) وتؤخر (ما)، ولا تزيل شيئًا عن موضعه، ولا تقول فيه: مَا يُحْسِنُ..."[1].

كما أشار إلى ذلك ــ أيضًا ــ الإمام الزمخشري، حيث قال في مفصله[2]: "ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل، فلا يقال: عبد الله ما أحسن، ولا: بزيدٍ أكرمْ، ولا: ما أحسن في الدار زيدًا، ولا: أكرمْ اليومَ بزيدٍ".

كما منع تقديم المتعجب منه ابن مالك، فقال: "ولا يجوز بإجماع تقديم المتعجب منه، نحو: ما زيدًا أَحْسَنَ، وبه أَكْرِمْ؛ لأن فعلي التعجب أشبها الحروف بمنع التصرّف، فجريا مجراها في منع تقدّم معمولها [3]."

ويفهم من نصّ قول ابن مالك أنه لا يجوز أن يتقدم المتعجب منه على الفعل دون (ما)، بمعنى أنه كما لا يجوز أن يتقدم على (مَا أَفْعَلَ)، لا يجوز أيضًا أن يفصل به بين (ما) و(أَفْعَلَ).

كما منع تقديمه ــ أيضًا ــ ابن عقيل [4]، وابن هشام [5]، وعماد الدين الأيوبي [6]، وغيرهم.

(1) الكتاب ١/٧٢.
(2) المفصل ص٣٦٨.
(3) شرح التسهيل ٣/ ٤٠.
(4) شرح ابن عقيل ٣/ ١٢١؛ والمساعد ٢/ ١٥٧.
(5) أوضح المسالك ٣/ ٢٣٦.
(6) الكناش ٢/ ٥٠.

كما منع تقديم المتعجب منه ابن طولون تابعًا في هذا لأبي بكر بن الأنباري والسيوطي، فقال: "فإن قلت: أباك مَا أَحْسَن، و: ما أباك أَحْسَنَ! كان مُحَالاً؛ لأن ما نُصِبَ على التعجب لا يقدم على التعجب؛ لأنه لم يعمل فيه فعل متصرّف، فيتصرّف بتصرّفه [1]".

وما ذكره ابن طولون هو ما قرّره ابن مالك، وهو أن المتعجَب منه لا يتقدم على فعل التعجب نفسه، ولا على (ما) التعجبية، وفيه يقول ابن مالك في الألفية:

وفعلُ هذا البابِ لا يُقَدَّمَا ... معمولُهُ، ووَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا

وما ذكره ابن طولون موافق لقول جمهور النحويين.

الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه:

يقول ابن مالك:

وفَصْلُهُ بظرفٍ، أو بحرفِ جرّ ... مستعمل، والخلفُ في ذاك استقرّ

يجب وصل معمول فعل التعجب بعامله، فلا يفصل بينهما بأجنبيّ، فلا تقول في:

"ما أحسنَ معطيكَ الدرهمَ": ما أحسنَ الدرهمَ معطيك، ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره، فلا تقول: "ما أحسنَ بزيد مارًّا، تريد: ما أحسنَ مارًّا بزيدٍ، ولا "ما أحسنَ عندك جالسًا" تريد: ما أحسنَ جالسًا عندك.

(1) انظر: المسائل الملقبات ص ١٠٨، والأشباه والنظائر ٧/٢٩٤.

فإن كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف، والمشهور جوازه[1] كقولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب، خلافًا للأخفش والمبرّد ومن وافقهما، ونسب الصيمري المنع إلى سيبويه[2]، ثم قال: "والصواب أن ذلك جائز وهو المشهور المنصور"[3].

وقد ورد الفصل في النثر والشعر.

فممّا ورد فيه الفصلُ في النثر قول عمرو بن معد يكرب: لله دَرُّ بنى سُلَيمْ، مَا أَحْسَنَ في الهيجاءِ لِقَاءَهَا، وَأَكْرَم في اللِّزَبَاتِ [4] عَطَاءَهَا، وَأَثْبَتَ في المكرُماتِ بقاءَها" وقولُ عليّ ــ كرم الله وجهه ــ وقد مَرَّ

(1) توضيح المقاصد ٣/ ٩٠١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٠، ٤١، والمساعد ٢/ ١٥٧.

(2) الكتاب ١/ ٧٢. وفيه:"ولا يجوز أن تقدّم ...، ولا تزيل شيئًا عن موضعه".

(3) التبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٨، ٢٦٩، والمساعد ٢/ ١٥٧.
وفي التبصرة: "ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب وبين ما عمل فيه عند سيبويه، لأنّ فعل التعجب لا يتصرّف، ولزم طريقة واحدة، فضعف عن الفصل، وقد أجاز غير سيبويه الفصل فيه بالظرف وحروف الجرّ، وقالوا: ليس التعجب بأضعف من الحروف المشبهة بالفعل، نحو: إنّ وأخواتها، وقد جاء الفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف وحروف الجر، فيجب أن يجوز الفصل في التعجب".

بعمّار، فمسح التراب عن وجهه: "أَعْزِزْ عَلَيّ أبا اليقظان أن أراك صريعًا مُجَدّلاً" [1].

وممّا ورد منه من النظم قولُ بعض الصحابة رضى الله عنهم:

وقال نبيُّ المسلمين: تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تكون المقدَّما[2].

وقد أجاز الجرمّي وهشام الفصل بالحال[3]، وقال بدر الدين بن مالك: إن الفصل بالنداء كالفعل بالحال لا يجوز بلا خلاف [4].

(1) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٠، ٤١، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٢١، ١٢٢، ودليل السالك ٢/ ١٥١، والمساعد ٢/ ١٥٧، ١٥٨.

(2) البيت من الطويل، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٤٢، وهو أحد المؤلفة قلوبهم الذين أعطاهم رسول الله (ﷺ)من سبي حنين مائة من الإبل. ورواية الديوان:

وقال نبيُّ المؤمنين: تَقَدَّمُوا وَحُبَّ إِلَيْنَا أَنْ تكون المقدَّما

حُبَّ إلينا: أي: ما أحبه إلينا، وأصله: حَبُبَ - بضم الباء - ثم أسكنت، وأدغمت في الثانية.
والشاهد فيه: قوله: (إلينا) حيث فصل به بين فعل التعجب (أحبب)، وفاعله المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله، وهذا الفاصل جار ومجرور معمول لفعل التعجب، وذلك جائز في الأصحّ من مذاهب النحويين.
أنظره في: دليل السالك ٢/ ١٥١، وشرح المكودي ص٢٠٣.وشرح ابن عقيل ٣/ ١٢٢.

(3) المساعد ٢/ ١٥٧.

(4) شرح ابن الناظم ص ١٩٠.

وذكر ابن عقيل أن استشهاد ابن مالك بقول علـيّ ــ كـرم الله وجهه ــ في عمّار بن ياسر: "أعزر علىّ أبا اليقظان ..." يشير إلى أنه يصحّح الفصل بالنداء [1]. وحكى ابن عقيل عن الشلوبين أنه قـال: إن جواز الفصل هو الصواب، وإنه المشهور المنصور، وكلام سيبويه قابل للتأويل، فقوله: "ولا يزيل شيئًا عن موضعه" [2].قال فيه السيرافي: إنما أراد بذلك أنك تقدم (ما) وتوليها الفعل، ويكون المتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه [3].

وقد أجاز بعض النحاة الفصل بقبح.

فتحصّل الآن ثلاثة أقوال: المنـع، والجـواز بقـبح، والجـواز فصيحًا، وقد صححّه ابن عقيل رحمه الله[4].

كما أجاز المازني ــ أيضًا ــ الفصل بالظرف؛ لمّـا سـمع مـن العرب: ما أحسن بالرجل أن يصدق، ففصل بين (أحسن) ومعموله بالجار والمجرور [5].

وحجة من منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله، وكذا من منع تقديم المعمول، هو أنّ فعل التعجب جامد غيـر متصـرّف، وأن الفعـل الجامد ضعيف في ذاته، فلا يتصرّف في معموله بتغيير موضـعه، لا بتقديمه، ولا بالفصل بينه وبينه.

---

(1) المساعد ٢/ ١٥٧.
(2) الكتاب ١/ ٧٢.
(3) المساعد ٢/ ١٥٧.
(4) المصدر السابق.
(5) الكناش ٢/ ٥٠، والنكت الحسان ص ١٣٧.

وقد ذكر ابن مالك أنه لا خلاف في عدم تصرّف فعلي التعجـب [1]، ولا في منع إيلائهما ما لا يتعلّق بهما.

وأشار ابن عقيل إلى أنه يلزم كل منهما طريقـةً واحـدةً؛ فـلا يستعمل من (أَفْعَلَ) غيرُ الماضي، ولا من (أَفْعِلْ) غيرُ الأمر[2].

وفي هذا يقول ابن مالك:

وفي كـلا الفعلـين قِـدْمًا لَزِمَـا ... مَنْـعُ تَصَـرُّفٍ بِحُكْـمٍ حُتِمَـا

وقد أجاز ابن هشام الإتيان بمضارع (مَا أَفْعَلَ)، وعليه تقول: ما يُحْسِنُ زيدًا، وذكر المرادي: أنه قياس، ولم يسمع، فوجب اطراحه [3].

كما نسب ابن عقيل ــ أيضًا ــ إلى هشام جواز تصرّف (أفعلَ) إلى المضارع، عند إحاطة العلم بأنه يكون [4].

التعجب من (كان):

يقول ابن السّراج: "ولا يجوز عندي أن يشتق فعل التعجب مـن (كان) التي هي عبارة عن الزمان، فإذا اشتققت من (كان) التـي هـي بمعنى (خلق) و(وقع) جاز.

وقوم يجيزون: ما أكون زيدًا قائمًا؛ لأنـه يقـع فـي موضـعه المستقبل والصفات، ويعنون بالصفات (في الدار)، وما أشبه ذلـك مـن

---

(1) شرح التسهيل ٣/ ٤٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ٨٩١، ودليل السالك ٢/ ١٤٥.
(2) شرح ابن عقيل ٣/ ١١٨.
(3) توضيح المقاصد ٣/ ٨٩١.
(4) المساعد ٢/ ١٥٦. وهشام: هو هشام بن معاوية الضرير، من أئمة الكوفيين.

الظروف، ويجيزون: ما أظنني لزيد قائمًا ويقوم، ولا يجيزون (قام)؛ لأنه قد مضى، فهذا يدلك على أنهم إنما أرادوا بـ (قائم)، و(يقوم) الحال"[1].

وقد أجاز ابن طولون التعجب من (كان) مطلقًا، على خلاف ما كره ابن السّراج، فابن السّراج لا يجيز ذلك إلاّ إذا اشتقت من (كان) التي بمعنى (خلق) و(وقع)، غير أنه ذكر أن هناك قومًا يجيزون ذلك.

وأنا أرى أن محمدًا بن طولون أحدهم، حيث يقول: "وتقول: كان عبد الله قائمًا، فإذا تعجبت منه قلت: مَا أكْوَنَ عَبْدَ الله قائمًا!، فـ(ما) مرفوعة بما في (أكون)، واسمُ (كان) مضمر فيها، و(عبد الله) منصوب على التعجب، و(قائمًا) خبر (كان). فإن طَرَحْتَ (ما) وتعَجبت قلت: أكْوِنْ بعبد الله قائمًا، و: أكْوِنْ بِعَبْدِي الله قائمين، وأكْوِنْ بعبيد الله قيامًا، و: أكْوِنْ بعبدِ الله رجلاً" [2].

فالتعجب من الفعل الناقص مثل (كان) و(كاد) هو مذهب الفراء وابن الأنباري، وهو ما ذهب إليه ابن طولون، حيث نقله عن ابن الأنباري دون تصرّف في النصّ أو تعليق على ما قاله.

وقد منع ذلك جمهور النحاة، معلّلين بأنه إذا بنى على فعل لم يتج إلى أكثر من فاعل، فتدخل عليه همزة النقل، فيصير الفاعل

الأصول ١/ ١٠٨. وانظر: التخمير ص٣٣١.

المسائل الملقبات ص ١١٠، والأشباه والنظائر ٧/ ٢٩٦

مفعولاً، فتقول: مَا أكْوَنَ زيدًا، فيؤدى إلى بقاء المبتدأ دون خبر، ولا يجوز: ما أكْوَنَ زيدًا لقائم، لأن اللام لا تدخل على خبر المبتدأ [1].

هذا، وأرى أن مذهب الجمهور هو الصحيح لقوة أدلتهم، ولسلامة مذهبهم ممّا قد يرد على غيرهم من إشكالات.

زيادة (كان) بين (ما) و(أفْعَلَ):

لا يفصل بين (ما) و(أفْعَلَ) الذي للتعجب إلاّ بـ(كَانَ) خاصّة، لأنها أصل الأفعال، وانقسم النحويون فيها إذا وقعت بين (ما) وفعل التعجب إلى فريقين:

الفريق الأول: ذهب إلى أنها زائدة، وهم أكثر البصريين والكوفيين، ومنهم ابن السّراج، وهو اختيار أبي عليّ، ويرون أنها زائدة لا اسم لها ولا خبر، وذهب السيرافي إلى أنها زائدة أيضًا لكنها تامّة؛ وفاعلها ضمير المصدر الدالّ عليه (كان)، وعللّ ابن مالك زيادتها؛ بأنه لمّا كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضيّ، وكان المتعجب منه صالحًا للمضيّ أجازوا زيادة (كان) [2].

وقد رجح ابن أبي الربيع كونها زائدة تامة، كما ذهب السّيرافي، وعلل لذلك بقوله: "لأنك إن جعلتها ناقصة، ففيها ثلاثة أمور كلّها شذوذ وخروج عن القياس:

---

[1] شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٠، والمساعد ٢/ ١٦٠، وتعليق الدكتور/ عبد الفتاح سليم في الحاشية (١)، ص١١٠ في المسائل الملقبات.

[2] الأصول ص ١٠٦، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٥٢، وشرح التسهيل ٣/ ٤٢، واللباب ١/ ٢٠٤.

أحدهما: أنك جعلت خبر (ما) غير أفعل، و(ما) التي للتعجب لا يُخبر عنها إلا ببنية التعجب.

الثاني: أنك جعلت بنية التعجب خبرًا عن (كان)، وهي لا تكون إلاّ خبرًا عن (ما).

الثالث: الفصل بين (ما) وفعل التعجب.

وجيء بـ (كان) ليعلم أن التعجب من حُسْنٍ كَانَ، ووقع فيما مضى" [1].

كما نقل ابن أبي الربيع ـ أيضًا ـ ما حكاه الأخفش، وهو: "ما أصبح أَبْرَدَهَا، وما أَمْسى أَدْفَأَهَا"، ففصل بـ(أصبح) و(أمسى)، وأجراهما مجرى (كان). وهذا لا يكاد يُعْرَفُ، قال أبو عمر الجرمي: هذا خطأ، ولو جاز هذا على القياس لكان: ما أبرد أصبحت، وما أدفأ أمسيت، كما تقول: ما أحسن ما كان زيد، وإن أردت الاستقبال قلت: ما أبرد ما تصبح، وما أَدْفَأَ ما تُمْسى" [2].

الفريق الثاني: يرى أن (كان) الواقعة بين (ما) و(أَفْعَلَ) الذي للتعجب ناقصة.

وقد عُزِي هذا القول إلى بعض البصريين، وبه قال الجرمي، فـ(كان) عنده ناقصة واسمها ضمير (ما)، وخبرها (أَفْعَلَ) [3].

---

[1] الكافي في الإفصاح ـ السفر الثالث ـ ص٧١٦.

[2] الكافي في الإفصاح ـ السفر الثالث ـ ص ٧١٦.

[3] المصدر السابق، وارتشاف الضرب (مكتبة الخانجي) ٣٩/٣، واللباب ٢٠٤/١.

تعقيب وترجيح:

بعد هذا العرض المبسّط الذي عرضت فيه آراء النحاة وأقوالهم وأدلتهم وحججهم، مناقشًا تلك الآراء والأدلة بالترجيح تارة، والتضعيف أخرى، يمكنني القول: إن ابن طولون قد أيد مذهب سيبويه في أن (ما) في قولنا: "مَا أَحْسَنَ عبد الله" نكرة تامّة بمعنى شيء، وفيها معنى التعّجب، وهي مبتدأ، وما بعدها خبر.

كما أيّد مذهب جمهور البصريين في قوله: "وَأَحْسِنْ: ليس بأمر للمخاطب".

كما أنه ذكر أنّ (أَفْعِلْ) اسم، وقد وافق سيبويه وكثيرًا من النحاة في منع تقديم المتعجب منه على (مَا أَفْعَلَ)، كما أجاز ابن طولون التعجب من (كان) مطلقًا، وقد سلك في هذا مسلك الفراء وابن الأنباري الذي نقل عنه.

وأن ما ذكره ابن طولون ورجّحه، قد عَلل له، وأنا أؤيده فيما ذهب إليه، وأرجح ما قاله، إلاّ في مسألتين:

المسألة الأولى: حينما قال: إن (أَفْعِلْ) اسم، وهنا قد جانبه الصّواب؛ فالعلماء قد اتفقوا على أنّ صيغة (أَفْعِلْ) فعل، أما اختلافهم ففي نوعه، وهل هو فعل أمر؟ أو ماض ورد على صورة الأمر.

المسألة الثانية: أنه أجاز التعجب من (كان) مطلقًا، وقد منع ذلك جمهور النحاة، معلّلين لقولهم بتلك العلل التي أوردتها في أثناء عرض المسألة ودراستها، فلا داعي لتكرارها.

المسألة الثامنة

المسألة البهائية

وهي

(قام رجل لا زيد)

تقديم:

لقبت هذه المسألة بلقب "البهائيّة" نسبة إلى الإمام بهاء الدين أحمد بن الإمام تقيّ الدّين على السُّبكي الشافعي[١] الذي سأل والده عنها، فأجابه وسَمَّى جوابه بـ(نيل العُلا في العطف بـ "لا") [٢]، وقد نقلها الإمام السيوطي بنصّها في الأشباه والنظائر [٣].

---

[١] والإمام تقي الدين السبكي: هو على بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن موسى بن تمام بن حامد، تقي الدين، أبو الحسن الشافعي السبكي، توفي بمصر بعد أن قدم إليها عام ٧٥٦هـ.انظر: شذرات الذهب ـ ط ـ بيروت ـ ٦/ ٣٦٨، ٣٦٩.

[٢] انظر: نيل العلا في العطف بـ(لا): لتقي الدين علي بن عبد الكافي السُّبكي الشافعي ص٥٥ ـ ٨٩، والمسائل الملقبات ص١١١ ـ ١٢٤.

[٣] الجزء السابع ص١٨٣ ـ ١٩٩.

الدارسة التفصيلية

(لا) تقع لإخراج الثّاني ممّا دخل فيه الأول، وذلك قولك: ضربت زيدًا لا عمرًا، ومررت برجلٍ لا امرأةٍ، وجاءني زيّد لا عمرو"[1].

وقد ذكر السّهيليّ شرطين للعطف بـ(لا)، فقال [2]: "ولا تكون (لا) عاطفة إلاّ بعد إيجاب، وشرط آخرُ وهو: أن يكون الكلام قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها، كقولك: جاءني رجلٌ لا امرأةٌ، ورجل عالمٌ لا جاهلٌ. ولو قلت: مررت برجل لا زيد، لم يجز. وكذلك: مررت برجلٍ لا عاقل؛ لأنه ليس في مفهوم الكلام ما ينفى الفعل عن الثاني، وهي لا تدخل إلاّ لتوكيد النفي. فإن أردت ذلك المعنى جئت بلفظ (غير)، فتقول: مررت برجل غير زيد، وبرجل غير عالم، ولا تقول: برجل غير امرأة، ولا: بطويل غير قصير؛ لأن في مفهوم الخطاب ما يغنيك عن معنى النفي الذي في (غير)، وذلك المعنى الذي دلّ عليه المفهوم حين قلت: بطويل لا قصير". ا هـ.

وقد علّل ابن أبي الربيع ـ أيضًا ـ للعطف بـ(لا) بعد الإيجاب فقط، حيث قال [3]: "لأنها تنفى عن الثاني ما وجب للأول، وفيها توكيد لإيجاب الأول، فنقول: قام زيد لا عمرو، وكأن قائلاً قال: قام عمرو، فقلت: قام زيد لا عمرو، أي: زيد هو الذي قام لا تَظُنَّ غيره، ففيها توكيد لقيام الأول". ا هـ.

(1) المقتضب ١/ ١١، واللمع ص ٩٣، والأصول ٢/ ٥٦، والمفصّل ص ٤٠٥.

(2) نتائج الفكر ص٢٥٨. انظر: أسرار النحو ص ٢٩١.

(3) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٨.

فـ (لا) عاطفة، تُشْرِكُ ما بعدها في إعراب ما قبلها، وتنفي عن الثاني ما ثبت للأول، نحو: خرج زيدٌ لا عمروٌ، ولقيت أخالك لا أباك، فإذا قلت: ما قام زيد ولا بكر، وما لقيتُ الزَّيْدَيْن ولا العَمْرَيْنِ، فالعطف للواو دونها، لأمرين:

أحدهما: أنّ الواو أم حروف العطف.

والآخر: أنّ (لا) لا يعطف بها بعد النفي، فلا تقول: ما قام زيد لا بكر، وإذا بطل أن تكون للعطف فهي زائدة لتوكيد النفي [1].

ولا تدخل إلاّ على الاسم، فلا يقال: قام زيد لا قام بِشْر؛ لأنه حينئذ يلتبس بالدعاء [2].

وقد ذكر ابن عقيل ـ أيضًا ـ أنه لا يعطف بها بعد النفي، ولا يعطف بـ(لكن) في الإثبات، نحو: جاء زيد لكن عمرو [3].

كما أنه أشار إلى أن (لا) يعطف بها في ثلاثة مواضع: بعد النداء، نحو: يا زيدُ لا عمرو، والأمر، نحو: اضربْ زيدًا لا عمرًا، والإثبات نحو: جاء زيد لا عمرو [4].

أمّا المسألة التي نحن بصدد الحديث عنها، وهي: (قام رجلٌ لا زيدٌ) التي سأل عنها الإمام بهاء الدّين أحمد بن الإمام تقي الدين السُّبكي والده، فقد منع هذا التركيب أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، كما ورد في نصّه السابق، والإمام أبو حيان، حيث قال:

(1) أمالي بن الشجري ٢/ ٥٣٥.

(2) أسرار النحو ص٢٩١.

(3) شرح ابن عقيل ٣/ ١٨٢.

"وشرط عطف الاسم بـ(لا) أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه، فلذلك لا يجوز: قام رجل لا زيد، ولا: امرر برجل لا عاقل"[1].

وقد أورد ذلك الإمام بهاء الدين أحمد في سؤاله لوالده، حيث يقول والده الإمام تقيّ الدين السّبكي [2]: "سألتَ ـ أكرمك الله ـ عن: (قام رجل لا زيد)، هل يصحّ هذا التركيب؟ وأن الشيخ أبا حيّان جزم بامتناعه، وشرط أن يكون ما قبل (لا) العاطفة غير صادق على ما بعدها، وأنك رأيت سبقه إلى ذلك السهيلي في نتائج الفكر، وأنه قال [3]: "لأن شرطها أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن ـ بمفهوم الخطاب ـ نفي ما بعدها [4]." وأن عندك في ذلك نظرًا، لأمور: منها: أن البيانين تكلموا على القصر، وجعلوا منه قصر الإفراد، وشرطوا في قصر الموصوف إفرادًا عدم تنافي الوصفين، كقولنا: زيد كاتب لا شاعر، وقلتَ: كيف يجتمع هذا مع كلام السّهيلي والشيخ [5].؟

ومنها: أنّ (قام رجلٌ لا زيدٌ)، مثل: قام رجلٌ وزيدٌ ـ في صحة التراكيب ـ فإن امتنع: قام رجل وزيد، ففي غاية البعد؛ لأنك إن أردت

(1) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٤٥.

(2) انظر: نيل العلا في العطف بـ (لا) ص ٥٧ ـ ٦٢، والأشباه والنظائر ٧/ ١٨٣ ـ ١٨٥، والمسائل الملقبات ص ١١١ ـ ١١٣.

(3) قوله: "وأنك رأيت سبقه إلى ذلك السهيلي في نتائج الفكر، وأنه قال: "ساقط من المسائل الملقبات، وقد أثبته من (نيل العلا في العطف بـ"لا") ص٥٧، والأشباه والنظائر ٧/ ١٨٣.

(4) نتائج الفكر ص ٢٥٨.

بالرجل الأول زيدًا، كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدًا، ولا مانع منه إذا قصد الإطناب. وإن أردت بالرجل غير زيد، كان من عطف الشيء على غيره، ولا مانع منه، ويصير على هذا التقدير مثل: قام رجل لا زيد ـ في صحة التركيب ـ وإن كان معناهما متعاكسين.

بل قد يقال: (قام رجل لا زيد)، أولى بالجواز من: (قام رجل وزيد)؛ لأن (قام رجلٌ وزيدٌ) إن أردت بالرجل فيه زيدًا كان تأكيدًا، وإن أردت غيره كان فيه إلباس على السامع وإيهام أنه غيره، والتأكيد والإلباس منتفيان في: قام رجل لا زيد.

وأيُّ فرق بين: (زيد كاتب لا شاعر)، و: (قام رجل لا زيد)، وبين (رجل) و(زيد) عموم وخصوص مطلق، وبين (كاتب) و(شاعر) عموم وخصوص من وجه، كالحيوان والأبيض[1].؟ وإذا امتنع: (جاء رجل لا زيد) ـ كما قالوه ـ فهل يمتنع ذلك في العام والخاصّ، مثل: (قام الناس لا زيد)؟، ..." اهـ.

ويتضح لنا ممّا سَبَق:

أن هذا التركيب: (قام رجل لا زيد) قد جزم بامتناعه كلٌّ من السُّهيلي في كتابه (نتائج الفكر)، وأبو حيان الأندلسي في (ارتشاف الضرب)، وقد سأل الإمام بهاء الدين أحمد والده عن هذا التركيب

(1) العموم والخصوص من وجه: أن يجتمع الشيئان في أمر، وينفرد كل منهما في أمر آخر يخصّه، كالحيوان والأبيض، يجتمعان في حيوان أبيض، وينفرد الحيوان بما كان غير أبيض، وينفرد الأبيض بما كان من غير الحيوان.

انظر: المسائل الملقبات ص ١١٣، الحاشية رقم (٢)

وصحّته، وكان للإمام بهاء الدين أحمد نظر في مثل هذا التركيب؛ حيث إنه كان يقول بجوازه كما فهم من خلال النصّ.

كما أنهَ رأى أنّ (قام رجل لا زيد) يشبه: (قام رجل وزيد) في صحة التركيب، وقد علّ لذلك.

وذكر أيضًا أن قولك: (قام رجل لا زيد) أولى بالجواز من: (قام رجل وزيد)، وأشار إلى سر ذلك كما رأينا.

وقد رأى والده الإمام تقي الدين السّبكي عكس ذلك، فردّ قوله، وفنّد حجّته، وأبطل مقولته، وأورد ما شرطه السُّهيلي وأبو حيان، وهو أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها، فيكون الأول لا يتناول الثاني، نحو قولك: جاءني رجل لا امرأة، وجاءني عالم لا جاهل، ولو قيل: مررت برجل لا عاقل، لم يجز؛ لأنه ليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفى الفعل عن الثاني، وهي لا تدخل إلا لتأكيد النفي [1].

ثم قال بعد ذلك [2]: "وأما: (قام رجل لا زيد)، فلم يقتض المفهوم نفي زيد فلذلك لم يجز العطف بـ(لا)؛ لأنها لا تكون لتأكيد نفي، بل لتأسيسه، وهي وإن كان يؤتي بها لتأسيس النفي، فكذلك في نفي يُقْصَدُ تأكيدُه بها، بخلاف غيرها من أدوات النفي، كـ(لم) و(ما)، وهو كلام حسن ... وأيضًا تمثيل ابن السراج، فإنه قال في كتاب الأصول: وهي تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، وذلك قولك: ضربت زيدًا لا

(1) نيل العلا ص ٦٣، ٦٤، والمسائل الملقبات ص١١٣، ١١٤.

(2) نيل العلا ص ٦٥ ـ ٧٩، والمسائل الملقبات ص ١١٤ ـ ١١٩، والأشباه

عمرًا، ومررت برجلٍ لا امرأةٍ، وجاءني زيد لا عمرو[1]. فانظر أمثلته، لم يذكر فيها إلاّ ما اقتضاه الشرط المذكور.

وأيضًا تمثيل جماعة من النحويين ـ منهم ابن الشجري في (الأمالي) ـ قال: إنها تكون عاطفة، فتُشْرِك ما بعدها في إعراب ما قبلها، وتنفي عن الثاني ما ثبت للأول، كقولك: خرج زيد لا بكر، ولقيت أخاك لا أباك، ومررت بحميك لا أبيك [2]. ولم يذكر أحد من النحاة في أمثلته ما يكون الأول فيه يحتمل أن يندرج في الثاني.

وخطر لي في سبب ذلك أمران:

أحدهما: أن العطف يقتضي المغايرة، فهذه القاعدة تقتضي أنه لابدّ في المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه، والمغايرة عند الإطلاق تقتضي المباينة؛ لأنها المفهومة منها عند أكثر الناس ... ومسألتنا إنما هي فيما إذا كان (رجل) صادقًا على زيد، محتملاً لأن يكون إياه، فإن ذلك ممتنع؛ للقاعدة التي تقررت، وجرت المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه.ولو قلت: جاء زيد ورجل، كان معناه: ورجل أخر؛ لما تقرر من وجوب المغايرة، وكذلك لو قلت: جاء زيد لا رجل، ويجب أن تقدر: لا رجل أخر.

الشيء الثاني: أن مبنى كلام العرب على الفائدة، فحيث حصلت كان التركيب صحيحًا، وحيث لم تحصل امتنع في كلامهم. وقولك: (قام رجل لا زيد) ـ مع إرادة مدلول (رجل) في احتماله لزيد وغيره ـ لا

(1) الأصول ٢/ ٥٦.

(2) أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٥.

فائدة فيه البتة مع إرادة حقيقة العطف، أو نزيد على كونه لا فائدة فيه وتقول: إنه متناقض، لأنه إن أردت الإخبار بنفي قيام زيد، والإخبار بقيام رجل المحتمل له ولغيره كان متناقضًا، وإن أردت الإخبار بقيام رجل غير زيد، كان طريقك أن تقول: غير زيد ... وبه يتبين أنه لا فرق بين قولنا: قام رجل لازيد، وقولك: قام زيد لا رجل، كلاهما ممتنع، إلاّ أن يراد بالرجل غير زيد، فحينئذ يصح فيهما إن كان يصحّ وضع (لا) في هذا الموضع موضع (غير) ... وأما قول البيانين في قصر الموصوف إفرادًا: زيد كاتب لا شاعر، فصحيح، ولا منافاة بينه وبين ما قلناه.

وأما قولك: (قام رجل وزيد)، فتركيب صحيح، ومعناه: قام رجل غير زيد وزيد، واستفدنا التقييد من العطف؛ لما قدمناه من أن العطف يقتضي المغايرة، بخلاف قولك: (قام رجل لا زيد) لم يحصل به قطّ فائدةٌ، ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قولك: قام رجل غير زيد، وإذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف؛ لأنه مبنى كلام العرب على الإيجاز والاختصار، وإنما نعدل عن الإطناب لمقصود لا يحصل بدونه". ا هـ.

تعقيب وترجيح:

لقد اتضح لنا من خلال عرضنا السابق هذه المسألة البهائية: (قام رجلٌ لا زيدٌ) أن الإمام أبا حيان والسيهليّ وغيرهم من النحاة لم يجيزوا هذا التركيب أما الإمام بهاء الدين أحمد ابن الإمام تقي الدين السبكي فقد أجازه، ورأى أن: (قام رجل لا زيد) مثل: (قام رجل وزيد)

في صحة التركيب، معلّلاً لذلك، وأشار إلى أن قولنا: (قام رجل لا زيد) أولى بالجواز من: (قام رجل وزيد).

أما والده الإمام تقي الدين السبكي فقد أبطل قوله، وفنّد حجته، مدلّلاً على ما ذكر، وهو أن قولنا: (قام رجل وزيد) تركيب غير صحيح، وأن المفهوم لم يقتض نفي زيد، فلذلك لم يجز العطف بـ(لا)؛ لأنها لا تكون لتأكيد النفي بل لتأسيسه، وهي وإن كان يؤتي بها لتأسيس النفي، فكذلك في نفي يُقْصَدُ تأكيدهُ بها.

ومن جملة ما تعلّل به ــ أيضًا ــ أن هذا التركيب لا فائدة فيه مع إرادة حقيقة العطف، وأن مبنى كلام العرب على الفائدة.

وقد أيد ابن طولون ما ذهب إليه الإمام تقي الدين السبكي، حيث أورد ما قاله دون التعليق عليه ممّا يدلّ على موافقته له.

هذا، ويبدو لي أن ما ذهب إليه الإمام السبكي هو الصحيح؛ لسلامته مما يرد على غيره من إشكالات، ولقوة حجته وأدلته التي استدل بها على صحة ما يقول.

المسألة التاسعة
مسألة فصل الخطاب
وهي (أما بعد)

تقديم:

لقبت هذه المسألة بلقب (فصل الخطاب)؛ لما أجمع عليه علماء البيان أنّ المتكلم يبتدئ كلامه في أمر ذي شأن بذكر الله تعالى وحمده، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المقصود فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقبوله:"أَمَّا بَعْدُ"، وقيل: فصل الخطاب: الفاصل من الخطاب، الذي يفصل بين الحق والباطل، وقيل: المفصول من الخطاب، الذي يتبيّنه من يُخَاطَبُ به ويعلمه بَيِّنًا، لا يلتبس عليه بغيره. وقيل: لقّبت بذلك؛ إشارة إلى تفسير بعض العلماء لقوله تعالى: "وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ"[١].

الدراسة التفصيلية

الأصح أن (أَمَّا) حرف بسيط [٢]. وقيل: إنها مركبة من (أَمْ) و(ما)، والمعنى: مهما يكن من شيء، فهي نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط معًا بعد حذفهما، وقيل: عن فعل الشرط فقط [٣].

---

[١] ص: ٢٠. وانظر: لمسائل الملقبات ص ١٢٥.

[٢] الأزهية ص ١٤٤، وارتشاف الضرب (مكتبة الخانجي) ٤/ ١٨٩٣.

[٣] ... ٢/ ٤٧٨.

ويرى بعض العلماء أنّ (أمّا) ليست شرطًا، وحجتهم: أنه لو كانت شرطًا لتوقف جوابها على شرطها،مع أنّك تقول:(أمّا علمًا فزيدُ عالمٌ)، فهو عالم إن ذكرتَ العلم أو لم تذكره، بخلاف: (إن قام زيد قام عمرو) ؛ فقيام عمرو متوقف على قيام زيد" [1].

ويقول فخر الدين قباوة: "وقد تنبّه القائلون بشرطية (أمّا) إلى عجز هذا التفسير عن بيان معنى السببيّة فيها فزعموا أن سيبويه فسّر: (أمّا زيدُ فكريمٌ) بمعنى: مهما يكن من شيء فزيد كريم، وأن كلمة (شيء) في كلام سيبويه عامٌ يراد به خاصٌّ، و(كان) تامّة، والمعنى: مهما يوجد شيء من موانع مصدر جوابها، فجوابها ثابت للمسند إليه، فما ظنك إذا انتفت الموانع، وإنمّا عمّم سيبويه العبارة؛ لأنه لا يمكنه ذكر حدث خاصّ، لأنه لم يفسّرها باعتبار كلام معّين، بل فسّرها بما يشمل جميع مواردها" [2].

ويرى بعض العلماء أنه لو كانت (أمّا) شرطية حقًّا لما وليتها (إنْ) في نحو قوله تعالى: "فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ۝ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّاتُ نَعِيمٍ۝ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ۝ فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ" [3]. ولو وجب اقتران (إذا) بالفاء في نحو قوله عزّ وجلّ: "فَأَمَّا الإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّيَ أَكْرَمَنِ۝ وَأَمَّآ إِذَا مَا

(1) حاشية الصبان ٤/ ٤٤، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص٥٤، وهمع الهوامع ٢/ ٤٧٩.

(2) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ص٥٤، والمفصل ص ١٥١، وحاشية الصبان ٤/ ٤٤.

(3) الواقعة: الآيات ٨٨ - ٩٣.

ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّيَ أَهَانَنِ" [1]. ولجاز أيضًا أن تحذف جملة (أمّا)، وتظهر جملة شرطها، شأن جميع أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة.

وقد صرّح غير واحد من النحاة بأن (أمّا) ليست شرطية، وجعلوها حرف تفصيل، أو حرف إخبار [2].

وقال بهاء الدين السُّبكي: (أمّا) من الأدوات التي يحصل بها التعليق، وليست شرطًا، وبذلك صرّح شيخنا أبو حيان" [3].

وقد نسب السّيوطيّ إلى أبي حيان أنه قال: "إن التعليل يكون (أمّا) في معنى الشرط ليس بجيّد؛ لأن جواب "مهما يكن من شيء" لا تلزم فيه الفاء إذا كان صالحًا لأداة الشرط، والفاء لازمة بعد (أمّا)، كان ما دخل عليه صالحًا لها أم لم يكن، ألا ترى أنه يقال: مهما يكن من شيء لم أُبال به، ويمتنع ذلك في (أمّا)، ويجب ذكر الفاء، فدّل على أن لزوم الفاء ليس لأجل ذلك" [4].

ويقول فخر الدين قباوة ــ معقّبًا على ما ذكره النحاة، مؤيدًا من قال بأنها ليست بحرف شرط ــ: "ومعنى هذا كله أنّ (أمّا) ليست من أدوات الشرط، وإذا حمّلتها معناه لم يجز أن تُعرب على أنها اسم شرط

(1) الفجر: ١٥، ١٦.

(2) ارتشاف الضرب (مكتبة الخانجي) ٤/ ١٨٩٣، وحاشية الصبان ٤/ ٤٤، وحاشية الدسوقي ١/ ٥٩، وإعراب الجمل وأشباه الجمل صـ٥٦، ٥٧.

(3) المنصف ١/ ١٢٠، وهمع الهوامع ٢/ ٤٧٨، وارتشاف الضرب (مكتبة الخانجي) ٤/ ١٨٩٣.

(4) همع الهوامع ٢/ ٤٧٩.

في محلّ رفع مبتدأ، وهي أيضًا جملة مكونة من فعل مضارع مجزوم، وحرف جرّ زائد، وفاعل مجرور لفظًا: (مهما يكن من شيء)، ... والحقّ أن المعنى الأصلي الثابت لـ (أمّا) هو التوكيد والتفصيل، أمّا الشرط فمستفاد من القصر الذي تتضمنّه، ولذلك كان ذكرها بين أحرف الشرط إقحامًا لا مسوّغ له، وهو شبيه بإقحام بعض المتأخرين (كلّما)، و(بينما) في أسماء الشرط، بل إنّ هاتين أقرب منها إلى الشرط؛ لاقتضاء كل منهما جملتين تقع بينهما، أو تقعان بعدها، ولهذا كلّه كان علينا إسقاط (أمّا) من بين أدوات الشرط، وجعلها حرف توكيد وتفصيل، وإعراب الجملة من المصرّح بها بعدها تبعًا لموضعها من الكلام دون التأثر بتفسيراتهم الصناعية، وما تتضمّن من حذف وتقدير" [1].

ويقول فخر الدين قباوة أيضًا: "وذهب متأخر والنحاة إلى أن (أمّا) حرف شرط جازم[2]، حذفت بعده جملة الشرط وجوبًا. فإن قلت: أمّا) زيدُ فكريمُ، فالتقدير: مهما يكن من شيء فزيد كريم، وقد نابت (أمّا) عن أداة الشرط وجملته: (مهما يكن من شيء)، ولما حذفت جملة: (يكن من شيء)، وقعت الفاء الرابطة للجواب بعد حرف الشرط مباشرة؛ وفي ذلك قبح، فزحلقت الفاء، وقدّم عليها بعض الجواب لإصلاح اللفظ؛ لأنه يستكره أن تلي الفاء الأداة، أو لأنها أشبهت العاطفة، وليس في الكلام معطوف عليه، وعلى هذا فإن بعد (أمّا) جملة محذوفة لا محلّ لها من الإعراب، ... وأنت إذا رجعت إلى كتب النحو المتقدمة لم تجد لـ (أمّا)

(1) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل صـ٥٧ ـ ٥٩.

(2) حاشية الدسوقي ١/ ٥٩، والتصريح ٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦٢، والصبان ٤/ ٤٤،

ذكرًا بين أدوات الشرط الجازمة أو غير الجازمة، وإنما أقحمها بعض متأخري النحويين، كابن مالك، وابن الحاجب، وابن هشام، والرضي بين أدوات الشرط، توهمًا أنها منها، ومصدر توهّمهم: أن سيبويه قد قال: "وأمّا (أمَّا) ففيها معنى الجزاء، ألا ترى أنّ الفاء لازمة لها أبدًا[1]" وفسَّر: (أمَّا عبدُ الله فمنطلقٌ) بقوله: "كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق" ومن هنا زعموا أنها حرف شرط بمعنى: مهما يكن من شيء، ولم يعلموا أنّ سيبويه وأمثاله من المتقدمين كالمبرد [2]. كأن قولهم فيها تفسير معنى للتقريب، لا تقدير إعراب، وأنه ليس من الضروريّ مطابقة الإعراب للمعنى دائمًا، إذ لا يمكنه أن يتابعه في كلّ حال، وقد يخالفه لأسباب صناعية [3]." اهـ

وقال ابن جني: "وليس يمنع أن يكون تفسير المعنى مخالفًا لتقدير الإعراب، ألا ترى أن معنى قولهم: أَهْلَكَ واللَّيْلَ: الْحَقِ أهلك قبلَ الليل، وإنما تقديره في الإعراب: الحق أهلَكَ وسابق الليل، وسيبويه كثيرًا ما يمثّل في كتابه على المعنى، فيتخيّل من لا خبرة له أنه قد جاء بتقدير الإعراب، فيحمله في الإعراب عليه، وهو لا يدري، فيكون مخطئًا، وعنده أنه مصيب، فإذا نوزع في ذلك، قال: هكذا قال سيبويه وغيره [4]."

(1) الكتاب ٢/ ٣١٢.

(2) المقتضب ٢/ ٧١، ٣/ ٢٧ ـ ٢٩.

(3) إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٥١، ٥٢.

وكما أشار بعض العلماء إلى أن (أمّا) ليست شرطًا، كبهاء الدين السبكي، وأبي حيان والرضى، فقد ذكر كثير منهم أنها حرف يتضمّن معنى الشرط، كسيبويه وابن مالك والهروي وابن الشجري وابن الحاجب، وابن هشام، والرضى، والسيوطي، والشيخ خالد الأزهري، وغيرهم كثير.

قال الهرويّ [1]: وأمّا (أمَّا) فهي حرفٌ واحد، وهي إخبار، ولا يليها إلا الاسم، وتدخل على المبتدأ، وهي متضمنة معنى الجزاء، ولابدّ لها من جواب بالفاء؛ لأن فيها معنى الجزاء، ويرتفع ما بعدها بالابتداء، إذا لم يقع عليه فعل، كقولك: "أما زيدُ فمنطلق"، فـ"زيد) ابتداء، و(منطلق) خبره، وأدخلت الفاء جواب (أمَّا)؛ لأن فيها معنى الجزاء، كأنك قلت: زيد مهما يكن من أمره فمنطلق".

ويقول سيبويه [2]: "وأمّا (أمَّا) ففيها معنى الجزاء، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدًا".

ويقول الشيخ خالد الأزهري [3]: "أمّا: حرف فيه معنى الشرط، بدليل دخول الفاء في جوابها".

ويقول السيوطي [4]: " ... ومن ثَمَّ، أي: من هنا، وهو كونها في معنى الشرط لزمت الفاء جوابها، فلم تحذف دون ضرورة، وكذا دون تقدير قولٍ على الأصحّ، نحو: "فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقّ مِن

(1) الأزهية ص١٤٤.
(2) الكتاب ٢/ ٣١٢.
(3) موصل الطلاب ص ٢٣.

رَبِّهِمْ" [1]. لا جائز أن تكون الفاء للعطف؛ لأن العاطفة لا تعطف الخبر على مبتدئه، ولا زائدة؛ إذ لا يصحّ الاستغناء عنها، فتعين أنها فاء الجزاء".

رأي ابن طولون في شرطية (أمّا):

لقد ذهب ابن طولون إلى ما ذهب إليه سيبويه، وابن مالك، والهروي، وابن الشجري، وابن الحاجب، وابن هشام، والرضي، والسيوطي، والشيخ خالد الأزهري، وغيرهم، في أن (أمَّا) متضمنة لمعنى الشرط، وعلّ ذلك بقوله: "ولذلك لزم دخول الفاء في جوابها، وقد يحذف منه الفاء، لوجود ما يدل عليه من التلويح والإيماء.

وإنما قلتُ: إنها متضمنة لمعنى الشرط؛ لأن أصل (أَمَّا بَعْدُ): (مهما يكن من شيء فأقول بعد حمد الله)، حُذِفَ (مهما يكن من شيء) للاختصار، وأقيم مقامه (أمّا)، فصار: أمّا فأقول، ثم أُخّرت الفاء إلى الجواب؛ كراهية أن يتوالي بين حرفي الشرط والجزاء لفظًا، ثم حذف (أقول)؛ لدلالة الفاء عليه، فصار: أما بعد حمد الله.

ولما أقيمت مقام (مهما يكن ...) تضمنت معنى الابتداء والشرط اللذين في (مهما يكن)، فالنظر إلى الأول يقتضي أن تدخل على الاسم؛ لكون الابتداء مخصوصًا بالأسماء، وإلى التالي يقتضي أن يتدخل على الفعل؛ لأن الشرط يقتضي الفعل، فالإتيان بكلا المقتضيين مُشْكِلٌ؛ لأن اجتماع الاسم والفعل دُفْعَةً متعذر، فيليها الاسم دائمًا، وتلزم الفاء في

(1) البقرة: ٢٦

جوابها وما وقع من نحو قوله تعالى: "وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ" (١).

وقولهم: أما (ذهب) فعل ماض. فأوّل بـ: أن المتوفَّى إن كان من أصحاب اليمين، وقولهم: بـ(أما لفظة ذهب)، فالمتوفى واللفظ اسمان، فالمراد بقولنا: (يليها الاسم): يليها لفظًا أو تقديرًا، ففي الصورتين وإن لم يلها لفظًا وليها تقديرًا ـ كما رأيت ـ و (أمّا) مفردة، وفيها خلاف بين الزمخشري وابن الحاجب، فذهب ابن الحاجب(٢) إلى أنه للشرط كـ (إنْ) و (لَوْ)، وذهب الزمخشري إلى أنها متضمنة (٣) له، وعليه أكثر النحاة. وقيل الخلاف لفظي؛ لجواز أن يكون مراد ابن الحاجب بـ(أمّا) أما المركبة التي أصلها: (أن ما) (٤). ا هـ.

والرأي الراجح ـ كما يبدو لي ـ هو رأي ابن طولون الذي أيّد فيه ما ذهب إليه أكثر النحويين، وهو أنَّ (أمّا) متضمّنة لمعنى الشرط.

ويفصل بين (أمّا) والفاء بواحدٍ من خمسة:

١- المبتدأ، نحو: أمّا المؤمن فله الجنّة.

٢- الخبر، نحو: أمّا في البيت فرجل.

(١) الواقعة: ٩٠.

(٢) الكافية ٢/ ٣٩٦.

(٣) فقال: و(أمّا) فيها معنى الشرط، قال سيبويه: إذا قلت: أمّا زيد فمنطلق، فكأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها. انظر: شرح ابن يعيش ٩/ ١١.

(٤) المسائل الملقبات ص ١٢٦ ـ ١٢٨.

٣- مفعول به للفعل المتأخر، أو لفعل محذوف وجوبًا يفسّره المذكور، نحو: أما الكتاب فقرأته.

٤- ظرف متعلق بـ (أمّا)، أو بالفعل المحذوف وجوبًا، نحو: أمّا اليوم فإني ذاهب، ونحو: أمّا اليوم فسأذهب إلى السّوق.

٥- جملة الشرط، نحو قوله تعالى: "فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ۝ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ" (١). وأن حذف الفاء في الشعر للضرورة جائز، كقول الحارث المخزومي:

فأمّا القتال لا قتالَ لديكم ... ولكنّ سَيْرًا في عِرَاضِ المراكب

وحذفها في النثر مع القول كثير، نحو قوله ـ سبحانه ـ : "فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ" (٢).أي: فيقال لهم: أكفرتم.

أما حذفها مع غير القول فقليل (٣).

ولا تعمل (أمّا) في اسم صريح، فلا تنصب المفعول، خلافًا للكوفية حيث أجازوه؛ لما فيها من معنى الفعل. وردّ بأن الأسماء الصّريحة لا تعمل فيها المعاني، وبأنه لا يحفظ من كلامهم: أمّا زيدًا فعنده عشرون درهمًا، ولا: أمّا زيدًا فقائم، غير الظرف والمجرور والحال، فإنها تعمل فيها وفاقًا؛ لأن هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل (٤).

(١) الواقعة ٨٩.

(٢) آل عمران: ١٠٦.

(٣) المعجم الوافي في أدوات النحو العربي ص٧٠.

(٤) همع الهوامع ٢/ ٤٨١

الظرف (بعد):

يقول الشيخ خالد الأزهري: "أمّا: حرف فيه معنى الشرط، بدليل دخول الفاء في جوابها، أو (بعد) بالنصب على الظرفية الزمانية، واختلف في ناصبه:

فقيل: فعل محذوف، وهو الذي نابت عنه (أمّا).

وقيل: لنيابتها عن المحذوف، وهو ما ذهب إليه سيبويه، والأصل عنده: مهما يكن من شيء بعد حمد الله [1]."

ويذكر ابن طولون ــ أيضًا ــ أن (بعد) من الظروف الزمانيّة، وهي لا تخلو: إمّا أن تستعمل مضافة إلى شيء، نحو: جئت بعد زيد، أو تستعمل مقطوعة عنها.

فالأول: (بعد) منصوب على الظرفية إن لم يلها العوامل غير المقتضية للظرفية، وإن وليها كانت على ما تقتضيه من الرفع والنصب والجرّ؛ لأنها من قبيل ما يستعمل اسمًا وظرفًا، ولا يلزم الظرفية دائمًا.

والثاني: لا يخلو أن يكون المضاف إليه منويًّا أولاً.

فالأول: مبنيّ على الضم، نحو: جئتك بعدُ أو قبلُ، وتبنى على الحركة فرقًا بينها وبين بناء الأصل، وعلى الضمّ جبرًا للمحذوف منها بأقوى الحركات.

والثاني: معرب، كقول الشاعر:

---

[1] موصل الطلاب ص ٢٣، وانظر: الكتاب ٢/ ٣١٢.

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً[1].

وإنما بنيت في الأول؛ لمشابهتها الحرف في الاحتياج إلى ما أضيفت إليه، بخلاف الثاني، فإنها حينئذ جعلت اسمًا برأسها من غير التفات إلى المضاف إليه، فلم تشبه الحرف، وكذلك بقية الجهات [2].

وذكر ابن طولون أيضًا ــ: أنّ (إنّ) [3] تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها، فلا يجوز في: (أما اليوم فإني خارج) أن يعمل في الظرف (خارج)، وجعله منصوبًا بـ(أمّا)؛ وذلك لأنهم إذا كانوا يمنعون تقديم معمول (إنّ) عليها، فهم لتقديم معمول معمولها أَمْنَعُ [4]. وقد نسب ابن هشام هذا القول الذي أورده ابن طولون إلى سيبويه والمازني والجمهور.

أمّا المبرد وابن درستويه والفراء، فجعلوا العامل نفس الخبر، وفي هذا مخالفة لما قاله الجمهور[5].

ويقول إن طولون أيضًا: "أما إذا قلت: (أما اليوم فأنا خارج) فأنت بالخيار: إنْ شئت أعملت (أمّا) وإن شئت أعملت (خارج)؛ لعدم المانع.

---

[1] شطر بيت من الوافر، قائله: عبد الله بن يعرب، وتتمته: ..... أكاد أغصُّ بالماء الفرات.
انظر: شرح التصريح ٢/ ٥١.

[2] المسائل الملقبات ص ١٢٨، ١٢٩.

[3] أي: في قولك: (أما بعد فإني أحمد الله)، ونحو ذلك.

[4] المسائل الملقبات ص ١٢٩، ١٣٠.

[5] مغني اللبيب ص٨٣.

وإذا قلت: (أمّا زيدًا فأنا ضارب)، لم يعمل في (زيد) إلاّ (ضارب)؛ لأن (أمّا) لا تعمل فى المفعول به.

وإذا قلت: (أمّا زيدًا فإني ضارب) فالمسألة ممتنعة عند جميع النحويين، إلاّ أبا العباس المبرّد، فإنه أجاز نصب (زيد) بـ(ضارب) وجعل لـ(أمّا) خاصية تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه، وقد نقله بعض المتأخرين عن سيبويه هكذا" [1].

وكل ما أورده ابن طولون ــ هنا ــ نصّ عليه ابن هشام رحمه الله [2].

وقد اتضح لي أن ابن طولون في المسألة السابقة: (أما زيدًا فإني ضارب) رجّح مذهب المبرد، وأنها جائزة، وقد نصبت (زيدًا) بـ(ضارب)، حيث قال بعد ذكره رأي المبرّد: ولعّل قول أبي الدرداء: (أمّا بادئَ بدءٍ فإنيّ أحمد الله)، ممّا يعضّد هذا المذهب، فإن انتصاب (بادئ) على الحال من المستكنّ في (أحمد)، والعامل هو (أحمد)، فقد عمل ــ مع وقوعه في خبر (إنّ) ــ فيما تقدّمها، ولا يمكن أن يجعل العامل في الحال (أمّا)؛ لأنها لا تعمل إلاّ في الظروف" [3].

---

[1] المسائل الملقبات ص ١٣٠.

[2] مغني اللبيب ص ٨٣. وفيه: وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه، على تفسير إعمال الخبر.

تعقيب وترجيح:

بعد عرض هذه المسألة عرضًا مفصّلاً، موردًا آراء النحاة في (أمّا)، وهل تتضمن معنى الشرط أولاً؟ وهل هي بسيطة أم مركبة؟ وجدت أنهم انقسموا قسمين:

الفريق الأول: يرى أنها لا تتضمن شرطًا، ومنهم: بهاء الدين السبكي، وأبو حيّان، والرضيّ، وقد أيدهم في ذلك فخر الدين قباوة.

الفريق الثاني: قال بأنها حرف يتضمن معنى الشرط، كسيبويه، وابن مالك، والهروي، وابن الشجري، وابن هشام، وابن الحاجب، والرضي، والسيوطي، والشيخ خالد الأزهري، وغيرهم.

وقد صحّح ابن طولون هذا المذهب، وقال بتضمنها معنى الشرط، وعلّل له. كما ذكرت في أثناء عرض المسألة.

وهو في هذا يذهب مذهب جمهور النحاة لقوة أدلتهم وحججهم، وسلامة أقوالهم ممّا يرد على غيرها من إشكالات، ويوجّه إليها من اعتراضات.

وكما يتّضح لنا من خلال حجج جمهور النحاة وأدلتهم أن رأيه هو الراجح وأن (أمّا) حرف يتضمن معنى الشرط، ولا يليها إلاّ الاسم، بدليل اقتران جوابها بفاء الجزاء الرابطة، وقد تحذف الفاء ــ كما أشرت ــ لوجود ما يدل عليها من قرينة، وأن الفاء ليست عاطفة لدخولها على الخبر، والخبر لا يعطف على المبتدأ، وليست زائدة؛ لعدم إمكانية الاستغناء عنها، وإن ورد كلام بدون الفاء فهي مقدرة، كقوله تعالى:"

فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ" [1].فالتقدير: فيقال لهم: أكفرتم؟ وقد أوّل فخر الدين قباوة كلام سيبويه، وهو ما غيّر معنى نصّه، حيث إن سيبويه قال بشرطين، مصرّحًا بذلك، ونصّه: "وأمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء [2].

و(أمّا) تقوم مقام (مهما يكن من شيء)، فإن وليها اسم مرفوع، أو ضمير، أعرب مبتدأ، والفاء تكون داخلة على الخبر، والجملة في محل جزم جواب الشرط، أما إن وليها اسم منصوب نحو قوله تعالى:" فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ ۞ وَأَمَّا السَّآئِلَ فَلاَ تَنْهَرْ" [3]. أعرب مفعولاً به للفعل المتأخر، وفي هذا الموضع يصح أن يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها، ويجب تقديم المفعول به ليكون فاصلاً بين(أمّا)، والفعل، حيث لا يجوز أن يلي (أمَّا) الفعل المقترنُ بفاء الجزاء، بخلاف قولك: أمّا اليومَ فَسَاعِدْ نفسكَ، فلا داعي لتقديم المفعول به؛ لوجود فاصل بين (أمّا) والفعل، ولكن إذا استوفى الفعل مفعوله فالاسم المنصوب الواقع بعد (أمّا) يعرب مفعولاً به لفعل محذوف وجوبًا يفسره المذكور، نحو: أمّا بكرًا فأكرمناه، ومنه قراءة نصب (ثمود) في قوله تعالى: "وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ" [4].

---

[1] آل عمران: ١٠٦.

[2] الكتاب ٢/ ٣١٢.

[3] الضحى: ٩ ، ١٠.

[4] فصلت:١٧. وقراءة النصب قرأ بها الأعمش وعبد الله بن أبي إسحاق، أما الرفع فقراءة عامة القراء من الأمصار.
انظر القراءة في: الكتاب لسيبويه ١/ ٨١، ٨٢، ٩٥، ١٤٨،

وقد ذكر ابن طولون ــ أيضًا ــ أنّ (أمَّا) مفردة ــ أي: حرف بسيط، غير مركب ــ وهذا هو الراجح.

وفي الهمع: "الأصحّ أنها حرف بسيط [1]." غير أنه خالف الجمهور في قولنا: (أمّا زيدًا فإني ضارب)، حيث إن الجمهور منعها، ما عدا المبرد فإنه أجازها، وقال: إن (زيدًا) منصوبة بـ(ضارب)، وجعل لـ(أمّا) خاصية تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه، مستشهدًا بقول أبي الدرداء، كما ذكرت في أثناء عرض المسألة ومناقشتها.

ويبدو لي أن رأي الجمهور هو الراجح، وما قاله ابن طولون ذاهبًا مذهب المبرد مرجوح، فلا يجوز نصب (زيد) بـ(أمّا)، ولا بـ (ضارب)؛ وذلك لأن (أمّا) لا تنصب المفعول، كما أن معمول خبر (إنّ) لا يتقدم عليها.

ويقول الزمخشري في الكشاف ١٩٩/٤: وقرئ (ثمود) بالرفع والنصب، منونًا وغير منون، والرفع أفصح؛ لوقوعه بعد حرف الابتداء.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أكرم البشر وسيد الخلق أجمعين، سيدنا محمد النبيّ الأميّ العربيّ الأمين، المبعوث رحمة للعالمين.

وبعد،

فبعد أن قمت بدراسة وتحليل ونقد اختيارات الإمام محمد بن طولون الدمشقي من خلال كتابه (المسائل الملقبات في علم النحو)، وذلك بعد مطالعة، وإمعان نظر، وتأمّل في الكتاب، وتعقّبي آراءه واختياراته، لقد اتضح لي ما يلي:

أولاً: جاءت المسائل غنية بالشواهد القرآنية، وأن معظم ما استشهد به من القرآن الكريم جاء على قراءة الجمهور، وكان في مواضع كثيرة يقتصر عند استشهاده بالآيات على الاستشهاد بجزء من أية، وهو محلّ الشاهد، كما استشهد أيضًا ببعض الأحاديث النبوية الشريفة.

ثانيًا: عُني ابن طولون ــ أيضًا ــ عناية فائقة بالاستشهاد بالشعر العربي، حيث إن النحاة عدّوا الأشعار والأرجاز مادة رئيسة في بناء الأحكام النحوية.

ثالثًا: اهتم ابن طولون في كتابه بالعلل النحوية اهتمامًا كبيرًا، ومن يطالع الكتاب يتضح له ذلك جليًا ، ممّا يدلّنا على سعة اطلاعه، وغزارة علمه، ووقوفه على آراء النحويين.

رابعًا: كان ينقل أحيانًا بعض المسائل عن أصحابها نقلاً حرفيًّا، دون تدخل منه في النصّ المنقول، ودون ترجيح لرأي، أو تضعيف لآخر، وفي هذا دليل على موافقته لصاحب النص المنقول، وتأييده له.

خامسًا: كان لابن طولون اختياراته وترجيحاته، فلم يكن نقله مجرّدًا من إبداء الرأي، فقد عرض مسائل الكتاب عرضًا علميًا دقيقًا، وأبدى رأيه واضحًا في جُلّ مسائل الكتاب، وقد وجدنا ميله واضحًا إلى مذهب سيبويه وجمهور البصريين، آخذًا بأقوالهم مؤيدًا آراءهم، داحضًا الآراء الأخرى، داعمًا قوله بالحجة والبرهان، والأدلّة والتبيان.

سادسًا: اتسم ابن طولون بجرأة القول، وقوة الشخصية، مصحّحًا ما يرى صحته، ومبطلاً ما يري بطلانه، فقد أيد ابن السيد البطليوسي حينما رأي أن إنكار العطف بالواو في المصدرية غير صحيح، وأشار إلى فساد هذا القول، وعلّل لذلك موردًا بعض الأدلة والحجج التي تؤيد قوله.

كما ردّ ابن طولون تابعًا السيوطي ما ذكره أبو نزار في المسألة المسكية، وهي (ليس الطيبُ إلاّ المسكُ) من أن (الطيب) اسم (ليس)، وأن (المسك) مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: ليس الطيب إلاّ المسك أفخره، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب خبر (ليس)، أو أن تكون (إلاّ) بمعنى (غير)، والتقدير: ليس الطيبُ غيرُ المسك مفضلاً أو مرغوبًا فيه.

وقد رأي ابن طولون أن الراجح هو أن تكون (الطيب) اسم (ليس)، و(إلاّ المسك) بدل منه، والخبر محذوف، تقديره: ليس في الدنيا الطيب إلاّ المسك.

كما خالف ابن طولون ما ذهب إليه ابن تيمية في مسألته، وقد ذكرت ذلك بالتفصيل في المسألة الثالثة (التيمية)، إلى غير ذلك من الاعتراضات التي لا أطيل الحديث بذكرها هنا، حيث اوردتها مفصّلة في أثناء دراسة المسائل.

فقد كان لابن طولون اختياراته واستحساناته، واعتراضاته وترجيحاته، وقد اتضح ذلك لي من خلال مطالعة الكتاب، ودراسة مسائله، حيث قمت بعرض المسائل عرضًا مفصلاً، ودرستها دراسة متأنية، موردًا آراء النحاة وحججهم وأدلتهم، مرجحًا ما رأيته راجحًا مع التعليل، مع دراسة آراء ابن طولون دراسة تحليلية ونقدية.

والله أسأل أن يوفقني لما فيه الخير، وأن يهديني سواء السبيل، ولا أدّعى أنني وفيت البحث حقّه، فالكمال المطلق لله ـ سبحانه وتعالى ـ وحده، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

د. محمد أحمد المليجي

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: لصديق بن حسن القنوجي (ت١٣٠٧هـ) ـ ت/ عبد الجبار زكار ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٩٧٨م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ـ ت د/ مصطفى أحمد النماس ـ مطبعة المدني ـ ط١ ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م، ت د/ رجب عثمان محمد ـ نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة [1]. ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف: لعلي بن محمد الهرويّ ـ ت/ عبد المعين الملوحي ـ ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ت د/ فخر صالح قدارة ـ دار الجيل ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- أسرار النحو: لشمس الدين أحمد بن سليمان ، المعروف بابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ) ـ ت د/ أحمد حسن حامد ـ منشورات دار الفكر ـ عمّان ـ بدون تاريخ.
- أسرار النحو: لأبي الحسين علي بن عيسى الرّماني (٣٨٤هـ) ـ ت د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ـ مكتبة الطالب الجامعي ـ مكة المكرمة ـ ط٢ ـ ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦).

---

[1] نبهت إلى هذه الطبعة عندما اعتمدت عليها، وفي حالة عدم التنبيه تكون طبعة

- الأشباه والنظائر في النحو: للإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)ـ ت د/ عبد العال سالم مكرّم ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: لعبد الله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ت د/ حمزة النشرتي ـ الناشر/ دار المريخ ـ الرياض ـ ط٢ ـ ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- الأصول في النحو: لأبي بكر بن السرّاج (ت ٣١٦هـ) ـ ت د/ عبد الحسين الفتلي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط٣ ـ ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني ـ ت/ على محمد البجاوي ـ دار نهضة مصر للطباعة والنشر ـ القاهرة ـ بدون تاريخ.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل: للدكتور/ فخر الدين قباوة ـ دار القلم العربي بحلب ـ ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاسي (ت٣٣٨هـ) ـ ت/ زهير غازي زاهد ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ ط٣ ـ ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨.
- الأعلام: لخير الدين الزركلي ـ دار العلم للملايين ـ ط٧ ـ ١٩٨٦م.
- أمالي ابن الشجري: (هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الْحَسَنيّ العلويّ (ت٥٤٢هـ) ـ ت د/ محمود محمد الطناحي ـ الناشر/ ١٩٩٢م.

- الأمالي النحوية: لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ـ ت/هادي حسن حَمّودي ـ مكتبة النهضة العربية ـ عالم الكتب ـ ط١ ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: للإمام كمال الدين أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الطلائع للنشر والتوزيع ـ بدون تاريخ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ـ ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصرية ـ بيروت ١٤١٩هـ / ٢٠٠٥م.
- الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب ـ ت د/ إبراهيم محمد عبد الله ـ دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ـ ط١ ـ ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م.
- بدائع الفوائد: للإمام ابن قيم الجوزية ـ ت/ صالح اللحام، وخلدون خالد ـ دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان ـ ط١ ـ ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) ـ ت د/ عيّاد بن عيد الثبيتي ـ دار الغرب الإسلامي ط١ ـ ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
- التخمير شرح المفصل: للخوارزمي (ت٦١٧هـ) ـ ت د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٩٠م.

- التصريح بمضمون التوضيح: للشيخ خالد الأزهري ـ ت د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم ـ الزهراء للإعلام العربي ـ ط١ ـ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب: لفخر الدين الرازي الشافعي (٦٠٦هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم): لأبي السعود محمد بن محمد العمادي (٩٥١هـ) ـ إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ بدون تاريخ.
- تقريب المقَرب: لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ـ ت د/ عفيف عبد الرحمن ـ دار المسيرة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي، المعروف بابن أم قاسم (ت ٧٤٩هـ) ـ ت د/ عبد الرحمن على سليمان ـ ط١ ـ ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ بدون تاريخ.
- الجمل في النحو: للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ـ ت د/ فخر الدين قباوة ـ ط٥ ـ ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

- جمرة الأمثال: لأبي هلال العسكري ـ ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش ـ دار الجيل ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الجامع الصحيح المختصر: لمحمد بن إسماعيل، أبو عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ) ت د/ مصطفى ديب البغا ـ دار ا بن كثير ـ اليمامة ـ بيروت ـ ط٣ ـ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- جامع البيان: لمحمد بن جرير الطبر ي (ت ٣١٠هـ) ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ١٤٠٥هـ.
- حروف المعاني: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ـ ت/ على توفيق الحمد ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٨٤م.
- الحُلل في شرح أبيات الجمل: لابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) ـ ت د/ مصطفى إمام ـ مطبعة الدار المصرية ـ ط١ ـ ١٩٧٩م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ـ ت/ طه عبد الرؤوف سعد ـ المكتبة التوفيقية ـ بدون تاريخ.
- الخصائص: لابن جنيّ (ت ٣٩٢هـ) ـ ت/ محمد على النجار ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ بدون تاريخ.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: للشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة ـ القسم الأول ـ الجزء الثاني ـ دار الحديث ـ القاهرة ـ بدون تاريخ.

دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: لعبد الله بن صالح الفوزان ـ دار المسلم للنشر والتوزيع ـ ط١ ـ ١٩٩٩ / ٢٠٠٠م.

ديوان الأعشي الكبير (ميمون بن قيس) ـ شرح وتعليق د/ محمد محمد حسين ـ المكتب الشرقي للنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان ـ بدون تاريخ.

- ديوان العباسي بن مرداس ـ جمع وتحقيق د/ يحيي الجبّوري ـ مؤسسة الرسالة ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- روح المعاني: للألوسي (ت ١٢٧٠هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ بدون.
- روضة الطالبين: للإمام أبي زكريا يحيي بن شرف النووي الدمشقي (ت ٦٧٦هـ) ـ دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان ـ ط١ ـ ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم: للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ) ـ ت/ محمد إبراهيم ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان ـ ط١ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
- سنن البيهقي الكبري: لأحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ـ ت/ محمد عبد القادر عطا ـ مكتبة دار الباز ـ مكة المكرمة ـ ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- شذرات الذهب: لابن العماد الحنبلي، عبد الحيّ بن أحمد بن محمد (ت ١٠٨٩هـ) ـ ت/ عبد القادر الأرنؤوط، ومحمد الأرنؤوط ـ

دار ابن كثير ـ دمشق ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ، ومنشورات محمد علي بيضون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان[1] ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م ـ ت/ مصطفى عبد القادر عطا.

- شذور الذهب: لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ـ ت/ عبد الغني الدقر ـ الشركة المتحدة للتوزيع ـ سوريا ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ـ طباعة مكتبة الإيمان ـ المنصورة ـ مصر ـ بدون تاريخ.
- شرح ألفية ابن مالك: لابن الناظم ـ المطبعة العلويّة في النجف الأشرف ـ ١٣٤٢هـ.
- شرح ألفية ابن مالك: للشارح الأندلسي أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري الأندلسي النحوي، من نحاة القرن الثامن الهجري ـ ت د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ـ نشر المكتبة الأزهرية للتراث ـ ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل: لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ـ ت د/ عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون ـ هجر للطباعة والنشر ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

---

[1] نبهت إلي هذه الطبعة عندما اعتمدت عليها وفي حالة عدم التنبيه تكون طبعة

ح تنقيح الفصول: لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي ـ ت/
عبد الرؤوف سعد ـ منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ـ
١٣٩هـ.

رح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): لابن عصفور الإشبيلي
ت٦٦٩هـ) ـ ت د/ صاحب أبو جناح ـ وزارة الأوقاف والشئون
دينية ـ العراق ـ ١٤٠٠هـ، ودار الكتب العلمية ـ بيروت[1] ـ
بنان ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م ـ ت/ فواز الشعار منشورات
حمد على بيضون.

شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ـ القسم الأول ـ المجلد الثاني
بتحقيق د/ حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ـ المملكة العربية
السعودية ـ وزارة التعليم العالي ـ جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م. والقسم الثاني ـ المجلد
الأول والثاني بتحقيق د/ يحيي بشير المصري ـ ط١ ـ ١٤١٧هـ/
١٩٩٦م.

شرح شواهد الإيضاح: لأبي علي الفارسي: تأليف عبد الله بن برّي
ـ ت د/ عيد مصطفى درويش ـ القاهرة ـ الهيئة العامة لشئون
المطابع الأميرية ـ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ ت/ محمد محيي الدين عبد
الحميد ـ مكتبة دار التراث ـ القاهرة ـ ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

---

[1] ... اعتمدت عليها وفي حالة عدم التنبيه تكون طبعة

- شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام الأنصاري ـ ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ القاهرة ـ ط١ ـ ١٣٨٣هـ.
- شرح الكافية الشافية: لابن مالك ـ ت د/ عبد المنعم هريدي ـ نشر/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ـ بدون تاريخ.
- شرح مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: لمحمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٨٢٨هـ) ت د/ عبد الحافظ حسن العسيلي ـ الناشر/ مكتبة الآداب ـ ط١ ـ ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- شرح المقرب: لابن عصفور الإشبيلي الأندلسي ـ ت د/ على محمد فاخر ـ مطبعة السعادة ـ ط١ ـ ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح المكودي (أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (ت ٨٠٧هـ) على ألفية ابن مالك ـ ت د/ عبد الحميد هنداوي ـ المكتبة العصرية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: للسلسيلي ـ ت/ الشريف عبد الله الحسيني البركاتي ـ نشر/ المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ـ بدون تاريخ.
- صحيح ابن حبّان، محمد بن حبّان بن أحمد، أبو حاتم التميمي (ت ٣٥٤هـ) ـ ت/ شعيب الأرناؤوط ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): لإسماعيل بن حماد الجوهري ـ ت/ أحمد عبد الغفور عطار ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ لبنان ـ ط٣ ـ ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- علل النحو: لأبي الحسن محمد بن عبد الله الورّاق (ت ٣٢٥هـ) ـ ت د/ محمود جاسم الدرويش ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ ط١ ـ ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- فتح القدير: لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)- دار الفكر- بيروت- بدون تاريخ.
- فهرس الفهارس والأثبات، ومعجم المعاجم والمسلسلات: لعبد الحي بن عبد الكريم ـ ت د/ إحسان عباس ـ دار العربي الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان ـ ط٢ ـ ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة: لابن عابدين الدمشقي (ت ١٢٥٢هـ) ـ ت/ حاتم صالح الضامن ـ دار الرائد العربي ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- فيض نشر الانشراح من رَوْض طيّ الاقتراح: للإمام أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ)، وفي أعلاه: الاقتراح في أصول النحو وجدله، للإمام السيوطي (ت٩١١هـ) ت د/ محمود يوسف فجال ـ ط٢ ـ ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م ـ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ـ الإمارات العربية المتحدة ـ دبي.

- فيض القدير شرح الجامع الصغير: لعبد الرؤوف المناوي (١٠٣١هـ) ـ المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر ـ ط١ ـ ١٣٥٦هـ.
- كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) ـ ت/ عبد السلام هارون ـ ط١ ـ دار الجيل ـ بيروت ـ بدون تاريخ، ط بولاق [1].
- كشف الظنون: لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، المعروف بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- كشف المشكل في النحو: لعليّ بن سليمان الحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ) ـ ت د/ هادي عطية مطر ـ الجمهورية العراقية ـ وزارة الأوقاف والشئون الدينية ـ إحياء التراث الإسلامي ـ ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الكشاف للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ـ ت/ عبد الرزاق المهدي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ بدون تاريخ.
- الكُنَّاش في فني النحو والصرف: لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي، الشهير بصاحب حماة (٧٣٢هـ) الجزء الأول بتحقيق د/ رياض بن حسن الخوّام ـ المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، والجزء الثاني بتحقيق د/ جودة مبروك محمد ـ نشر مكتبة الآداب ـ بدون تاريخ.

---

[1] نبهت إلي هذه الطبعة عندما اعتمدت عليها وفي حالة عدم التنبيه تكون طبعة دار

الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: للشيخ/ نجم الدين الْغَزّي — ت د/ جبرائيل سليمان جبور — منشورات دار الآفاق الجديدة — بيروت — ط٢ — ١٩٧٩م.

الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح: لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي (ت٦٨٨هـ) — ت د/ فيصل الحفيان — مكتبة الرشد — الرياض ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ) — ت/ غازي مختار طليمات — مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي — ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- لسان العرب: لابن منظور — دار صادر — بيروت — ط١ — بدون تاريخ.
- اللمع في العربية: لابن جني (ت ٣٩٢هـ) — ت/ فائز فارس — دار الكتب الثقافية — الكويت بدون تاريخ.
- مجمع الأمثال: للميداني — ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد — منشورات مكتبة الحياة — بيروت — ١٩١٦م.
- مجالس العلماء: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي — ت/ عبد السلام محمد هارون — نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة — ط٣ — ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لعلي بن سلطان بن محمد القاري (١٠١٤هـ) — ت/ جمال عيتاني — دار الكتب العلمية — لبنان — بيروت — ط١ — ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

- المزهر: للسيوطي — ت/ محمد أحمد جاد المولي وآخرين — منشورات المكتبة العصرية — صيدا — بيروت — ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني — نشر مؤسسة قرطبة — مصر — بدون تاريخ.
- المسائل البصْريات: لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) — ت د/ محمد الشاطر أحمد محمد — مطبعة المدني — مصر — ط١ — ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- المسائل السفرية في النحو: لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) — ت د/ حاتم الضامن — مؤسسة الرسالة — بيروت — ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- المسائل المشكلة، المعروفة بالبغداديات: لأبي على الفارسي — ت/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي — الجمهورية العراقية — وزارة الأوقاف والشئون الدينية — إحياء التراث الإسلامي — مطبعة العاني — بغداد — بدون تاريخ.
- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) — ت د/ محمد كامل بركات — ط١ — ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م — مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي — السعودية — جامعة أم القرى.
- مصابيح المغاني في حروف المعاني: لمحمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي، المعروف بابن نور الدين (ت٨٢٥ هـ) — ت د/ عائض بن نافع العمري — دار المنار للطبع والنشر والتوزيع — ط١ — ١٤١٤هـ / ١٩٩٣

- المعجم الكبير: لأبي القاسم الطبراني (ت ٢٦٠هـ) ـ ت/ حمدي بن عبد المجيد السلفي ـ نشر مكتبة الزهراء ـ الموصل ـ ط٢ ـ ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.
- المعجم الوجيز: لمجمع اللغة العربية بجمهورية مصر العربية ـ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة ـ دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان ـ بدون تاريخ.
- المعجم الوافي في أدوات النحو العربي: للدكتور/ على توفيق الحمد، ويوسف جميل الزغبي ـ دار الأمل ـ ط٢ ـ ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- معاني الحروف: لأبي الحسن على بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) ـ ت د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ـ مكتبة الطالب الجامعي ـ مكة المكرمة ـ ط٢ ـ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- مغني اللبيب: لابن هشام الأنصاري ـ ت د/ مازن المبارك، ومحمد على حمد الله ـ دار الفكر ـ دمشق ـ ط٦ ـ ١٩٨٥م، المكتبة العصرية [1] ـ صيدا ـ بيروت ـ ت/ محمد محيي عبد الحميد ـ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- المفصل: للزمخشري (ت ٥٣٨) ـ ت د/ على بو ملحم ـ مكتبة الهلال ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٩٣م.

(١) نبهت إلي هذه الطبعة عندما اعتمدت عليها وفي حالة عدم التنبيه تكون طبعة دار

- المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ـ ت د/ كاظم بحر المرجان ـ الجمهورية العراقية ـ وزارة الثقافة والإعلام ـ دار الرشيد للنشر ـ ١٩٨٢م.
- المقتضب: للمبرد (ت٢٨٥هـ) ـ ت/ محمد عبد الخالق عضيمة ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ بدون تاريخ.
- منهاج الطالبين وعمدة المفتيين في فروع الفقه الشافعي: للإمام النووي ـ طبعة عيسى البابي الحلبي ـ مصر ـ بدون تاريخ.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: للشيخ خالد الأزهري ـ ت/ عبد الكريم مجاهد ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ/ ١٩٩٦م.
- موطأ الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ) ت /محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء التراث العربي ـ مصر ـ بدون تاريخ.
- نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ) ـ ت د/ محمد إبراهيم البنّا ـ دار الاعتصام ـ ط٢ ـ ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تَغْري بَرْدي ـ قدم له وعلق عليه/ محمد حسين شمس الدين ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ط١ ـ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: لأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت ٧٤٥هـ) ـ ت د/ عبد الحسين الفتلي ـ مؤسسة الرسالة ـ ط١ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- نيل العُلا في العطف بـــ (لا): لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي (ت ٧٥٦هـــ) ت د/ جمال عبد العـــاطي مخيمـــر ـــ ط١ ـــ ١٤٠٩هـــ/ ١٩٨٩م.
- هدية العارفين: لإسماعيل باشا البغدادي ـــ دار الفكر ـــ ١٤٠٢هـــ/ ١٩٨٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي ـــ ت/ أحمد شمس الدين ـــ منشورات محمد علي بيضـــون ـــ دار الكتـــب العلمية ـــ بيروت ـــ لبنان ـــ ط١ ـــ ١٤١٨هـــ/ ١٩٩٨م.

فهـــرس الموضوعات

المقدمة
تمهيد
ترجمة ابن طولون:
أولاً: سيرته الذاتية:
١- اسمه ونسبه
٢- مولده .
٣- سمات شخصيته وخلقه ..
٤- الأعمال التى شغلها ...
٥- وفاته .
ثانيًا: سيرته العلمية
١- شيوخه ...
٢- تلاميذه ....
٣- آثاره العلمية ....
٤- مكانته وآراء العلماء فيه ...
اختيارات محمد بن طولون (دراسة وتحليل ونقد)
المسألة الأولى: المسألة الصدرية، وهي: "بسم الله الرحمن الـــرحيم، صلى الله على محمد وآله"..

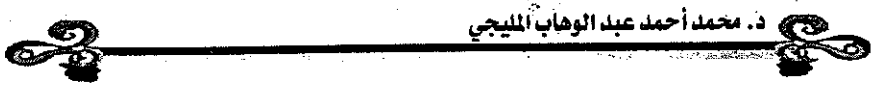

المسألة الثانية: المسألة المسكيّة، وهي (ليس الطيب إلاّ المسك)

المسألة الثالثة: المسألة التَّيْمِيَّة، وهي: (نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ؛ لو لم يخف الله لم يَعْصِهِ) ..

المسألة الرابعة: المسألة البسريّة، وهي قولهم: (هذا بُسْرًا أطيبُ منه رطبًا) ...

المسألة الخامسة: المسألة الضبيّة وهي (وما ضُبِّبَ بذهب أو فضّة ضَبَّةً كبيرةً؛ لزينةٍ، حَرُمَ) ..

المسألة السادسة: مسألة الكحل وهي (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ) ...

المسألة السابعة: المسألة الأنباريّة، وهي: (مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ !)

المسألة الثامنة: المسألة البهائيّة، وهي (قام رجلٌ لا زيدٌ) ..

المسألة التاسعة: مسألة فصل الخطاب، وهي (أَمَّا بَعْدُ) ...

الخاتمة .....

المصادر والمراجع ....

فهرس الموضوعات ....